



شرح للمعالي

عزود ١٥

سيد عبد الله

1

عدد الاجزاء خمسة عشر

T.C
İZMİR
HİSAR KÜTÜPHANESİ
SAYI

1761



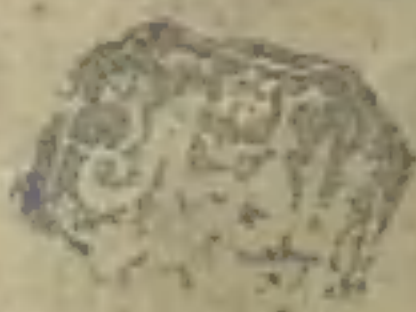
ما سافرنا في المهددين والعلوي
القصر وهو على عوج عدا

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم
والله اعلم

۱۵۳۴

لے تا و ریح



بسم الله الرحمن الرحيم تم الفصول ما بالخير
 الحمد لله قانع غم الغوم وقاصع غم الغوم الذي لا يبلغ كنه حكمته البالغة وسواسن هواجس الحكيم
 ولا يحصى منه العادة في الارض والسماء الذي تحفظنا من غمرات
 طوارق الاسقام وجعلنا مستدرسين في الايمان والهدى والايام ونصب لنا راسد وروية وخفض منا الكفر
 والطغيان والبدعة وطموسه حمد لا ينقطع طوره ولا ينقضي مدوه على بحار الحكيمه وتوجيه منه الشافيه ويرتبط العتيق
 في الحال ويشتري اختلاف الزوائد في الاستقبال وشرايف الصلوات ونوائى البركان على الخاتم الملبس والغايج لا انقلا
 والدافع جيشه الاباطيل والدافع صولات الاضاليل في النور المرفوع والدين المستوعب محمد المصطفى الكريم رساله
 المختص بقبائل كرامته وعلى آله واصحابه وخلفاء العيين ومفاتيح الهدى ومصالح السرى ما وقريل وشوق ولاخ نجم
 وحقق وعسد فان لب الالباب في علم الاعراب لا يخفى على ذي الادب ان كثر الفوائد في العوايد صغيرها وكبيرها
 محتو على قواعد سريرة وفوائد لطيفة مستعمل على قايى الاشراق العربية منطوق على الباحة التي متى مفتاح العلوم
 الا بية متضمن من عجيب الغرر الفخيرة وغرايب النكتة الاربعة مالا يوجد في غير من المطالعة والتحصن ولم يسر حه
 احسن فضلاء الدهر وعلماء العصر وقد كان محتج في صدرى اذكر النظر في مباني فصوله ومعاقد اصوله ان افقتل
 بحملات فصوله وحكمات اصوله موفى فيه بما عاهد ومبرر اساسته وغناه فكلما قناعة وكامسطا فاعده وان اتوق
 علامة اجتماعي في اسرار واظهار افكاره وما قفى عن ذلك حاجز ان الشهور والايام وما طلاق الدهور والاعوام
 فلما باحت تبايسر صبح زمانه ولاحت امارات كسوف لثامه شررت مكنونه واظهرت مخزونه وطرزت وبياضه
 بلهم من تناسخه كرام الاصلاص الى مظهرات الارحام وتوارثت بشير سنايه السنه الخاص والعام وزهر قلبه
 مصابيح الهدى ولزق من جبينه نور التقى وكسب كل الاملاق بالاسان والجود واليه من الايدى اليقين والشوق ولا
 ولا يدع الخيرة غايه الاسما ولا مظنة الاسماء قد رفعت حجة افئدة الابرار ونبت اليه ازمنة الاحرار مفتاح كل غلق
 ومصباح في عشق سراج لمع ضوؤه وشرب سطر نوره كلامه بيان وصمه لسان شا حاله احد الاقام عن عالم
 حضرة تزي يافة في ادب ونقصان في ادب ولا يلدنا السيف بغرب الاطوار من منه قس الهام وطاح به السواط
 والاقام ولا يفزع وروم الاموال ولا يخزنه تكل الاحوال من الابرار وهذا الاشراق بقيقة الاطهار والنزهة مختلفة عن

مع حول وهو الخاتمة

من ذلك الاثمار افصح ذي لسان وانجى في جنان قابض الانامل ومن اخر الجوارح وسبح الثامنة اصبح في الارض
 آمنة الاطراف وبكفاية العامة صارت سلامة الاكثاف بعد ان مضت الفسقة ليعاينها وساجت الحرب بامواجها
 وبدا من الايام فلو جهلها ومن الليالي كد وجهها شجاع حربي وكفاه سرفا ان اياه على جو المرائض الاعظم والجيبي الاكبر
 سلطان النور راء والتقياء في العالم العالم الاخير الشريف قس الى الرسول وقرع عن السؤل فخر الحق والدولة والدين
 شرف الاسلام ابو طالب بن علي بن محمد بن محمد بن ابي طالب بن علي بن ابي الشريف بن ابي الفضل بن احمد بن عيسى بن
 محمد بن محمد بن الحسين بن عيسى بن محمد بن علي بن الامام الجعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن ابي اسير المؤمنين علي بن ابي طالب
 كرم الله وجهه وصلى الله عليه وسلم يقول الفرزدق اباي فخي بمثلهم اذا اجتمعتا يا جبريل الجامع صلوات الله
 سانه وعلا برعانه على جدران الاطهار وابانه الابرار واعز الله بدوام دولته الاسلام والسلم وسيد يقاوا اياه
 الزاهرة قواعد الدين وحفظ اعوانه ومجامع واعزهم واعلامهم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
 هو الثناء على الجليل من جهة التعظيم من نعمه وغير ما لله بوعلى وال على الله الحق دلالة جامعة بمعاني الاسماء الحسنى كلها
 ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريم سوسى لهم الله يوم كفاء الله يوم من اسماء الله ولا ينكسر ولا الله
 لو كان وصفا لم يكن لاله الا الله توحيد امثل لاله الاربعين فاقبض الشكره وان خص بالباري عن سانه قيل انه مشتق
 من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذف الهمزة منه وفيه نظر لان الله والاله مختلفان في اللفظ والعنى اتا في اللفظ فلكل
 واحد منهما في النظام الذي لا يذول عند الدليل معتل العيين والثاني مهور الغاء صحيح العيين واللام فاما في العنى فلان الله فاقبض
 بن بناتبارك وتعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى
 ما قبلها لم حذفت الغاء بلا سبب ولا سبب في سبب من كلمة ثلاثية اللفظ وان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى
 مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة في كائين على سبيل القزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعد ما وذلك يوجب
 اجتماع مثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الواجب لكون النقل عملا كاعل وانما المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك
 بمقتضى القليل لان الهمزة في تقدير الشئ الموجود من عدم اى من غير سبق مارة ومدة السكوت اى المتبني
 بالقدم لان وجوده تم مقتضى ذاته والصلوة وهي من الله الرحمة ومن الملكة الاستغفار ومن الكائن الدعاء على رسول الله
 فقول جعفر المرسى من ارسله اى بعثه وهو النبي الذي معه كتاب والنبي اتم منه محمد افضل الانبياء وشرف النسم النسم
 هي النفس والانسان والصلوة على الله واصله اهل قلب الهاء هزج والهمزة الفاقيل عليه اول قلب الواو الفا
 ذوى المرات اى احباب الخصال الحميدة والرفقة هي الانساقية وذوى الكرم وهو نقيض القوم وهو جامع للخصال
 حسو بملك الانساق وشق الادب بالجمع والني في المعنى

حسو بملك الانساق وشق الادب بالجمع والني في المعنى

المرضية فانه ان كان بيزول ^{منه} فهو سجاية وان كان يكف ثم رجع القدرة فهو حق ^{وبعد} اي بعد الحد لانه
والصلوة على رسوله فليدخل الفناء بعد ملاحظة انما قبل بذكر ايت بمصداق اي حجة هذا النيل وهو قولهم
احتاف الملوك احدي الدولتين الجملة مضاف الى قوله بمصداق وقوله ان اخف مفعول رايته لانه معنى انتقوت فلا
حاجة له الى مفعول فان يقال هذا مصداق هذا اي ما يصدق حصة اي جلسا اي غير الجنان اي من سبب لغير الجنان
نزاهة وصفاء وهي غبطة السماء والغبطة هي تمتي مثل حال الغيوب من غير ان يراد زوالها والمصداق هو معنى حاله مع
اراد زوالها رفعة وسناء ونصب المصوبك اما على التمييز او على الغاية والغرض وهي حصة المخدم الاعظم لاجاءه
سلاطين العالم من دان اي اطاع لامر الطبع لله تعالى والعاصي له تعالى اي الخلق كافة وانخرط اي اسلك في صلا الداني
اي القريب منه والقاضي اي البعيد من حنانه مجمع الاقيال قاطبة لانه البحر والاقبال انهما الجذب الفناء والقبيل ملك
من ملوك حيران وول الملك الاعظم واصله قيل بالتشديد كانه الذي له قول اي يصدق قوله والجمع اقوال واقبال ويجوز ان يراد
ما خوذ من قبيل اياه اي تبعه لان الملك يتبع من يتقدمه في السيادة والسليمة شمس الدنيا والدين بالحرمان الثلاثة
وغياث المسلم وغوث المسلمين اصله غوث يقال استغاثني فلان واغثته والام غياث صاحب ديوان الممالك الديوان
للمريدة من دون الكتب اذا جمعها لانه قطع من القرطيس مجموعة جعل الله دولته ثابتة الاركان اي باقية دائمة راسخة
البيان اي غير متغيرة ما تنفس مفرح وهو الذي يفرح كلما سهر الدهن ومكروب من كربة الغم استند عليه وصا
تخلصت اي خرجت قاربة من قوب القابة البيضاء والقوب الفرخ يقال قاب القلائد بيضه اي فلقتها وانقابت
البيضة وقيل القابة الفرخ والقوب البيضة وهذا مثل يضرب لمن يفارق صاحبه بخفة يتعلق بان الحرف فيكون الحاء
وفتحه ما يتخوف به من البتر واللطف يتبعه بقاء الدهور اي بقاء مثل بقاء الدهور فان الدهن وهو الزمان له امتداد
طويل وان كان ينقضي اجزاء او امتداده وانما جمعه لا اعتبار معنى القروب ولا يعني تلك التحفة بل كرم اي بر جود
الاعوام والشهور فان كل شئ يغني بكمورها الاملاء الله عنه قول الشاعر لساب الصغير وافني الكبير كرم طاعة
ومر العشي اخبرته العلوم للاعفاف هو جواب لما هو العامل فيه من العلوم علم النحو الذي هو علم بقوانين تعرف بها
احوال التركيب العربية في الاعراب وواضع هذا العلم هو امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه روي ان بنت
ابي الاسود الثوري قالت له ما احسن السماء برقع احسن حيث رأت نجومها وحسن انوارها في الليلة الظلماء
وظهرت النجوم الامتضاء فقال نجومها فقالت انما رأت التجب فقال ابو الاسود ينبغي ان تقول ما احسن
السماء بنصب احسن وقيل انه سمع قاريا يقرأ ان الله بري من المشركين ورسوله بالجر ثم ذهب الى امير المؤمنين
مظنا على سيرة ليسان على احدى لونه الخ

مظنا على سيرة ليسان على احدى لونه الخ

المفهوم آخر او نبوت مفهوم عند نبوت آخر او نبوت تباين مفهوم لمفهوم او تسلب هذا النبوت وهذا
وحدة النبوت هو النسبة للاجابه وانتفاء هو النسبة السلبية وقوله الكلام خبر اللفظ الموضوع وانما
ترك هذا خبر الفصل لم يفقه يتفطن بها الفطن فان قلت كيف حكم بان المركب موضوع ان الواضع لم يضع
الا المفردات واما المركب وانما يحصل باستعمال السمع بعد وضع الواضع المفردات قلنا المركب ايضا
موضوع وذلك لان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماوية محتاج في معرفتها الى علم اللغة او قانونا
كلية يعرف مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصرف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي الجرح
على وزن فاعل وغيره او يعرف مركب قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان المضاف يقدم على المضاف اليه
والفعل على الفاعل وغير ذلك فالمركب للفظه جن صوري وجز مادي وكذا المعناه والجزء الصوري من اللفظ
يدل على الجزء الصوري من المعنى وكذا الجزء المادي من اللفظ يدل على الجزء المادي من المعنى قوله المفيد احتل زبده
عما لا فائدة فيه مما لا يجزم له احد نحو الناس حارة والسماء فوقنا فانه ليس بكلام عند سيويه ويجوز
ان يحتسب شرا به عن نحو قائم ابوه وكان عليه ان يقول القعود لذاته ليجتزأ بالقصود عن حديث المايه ويمكن
بعض الظواهر الكلام وبقوله لذاته من الجملة الواقعة موقع الفرح فانها لا يكون مقصودة لذاتها بل لغيرها
وانواعها اي انواع الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والكلمة جنس لهذه انواع لشمولها كل واحد منها وكل واحد
منها نوع لوجود حقيقة الجنس فيه ووجه الحرف في الثلثة ان الكلمة ان لم يكن ركبا للسان فهي حرف وان
وان كانت ركبا اليه فان قبله لسان بطريقه فهي اسم والافه في فعل وانما لم يذكر المصنف بيان حصره لانه
يكون تعريفها بعد ذلك مكملا غير مفيد وانما سمى الاسم اسم لانه سما على مسماه وعلا على ما تحته من معناه
ولسموه على الفعل والحرف لاستغنائهم عنهما واحتياجهما اليه ولهذا قد تم عليهما في الكتاب والفعل فلان لانه
يدل على مفهوم الفعل والحرف حرقا لانه على طرف من الكلام ونوعان اي نوعا الكلام اسمان مركبان بينهما
اسناد وفعل ولم كذلك وذلك لان محو الاسمين والاسم والفعل بدون التركيب لا يكون نوعين للكلام لان من
من خواص الجنس ان يحمل على النوع ولا يصح حمل الكلام على الاسمين بدون التركيب وكذا حمل على الاسم والفعل
بدونه لا يصح قوله لفظا او تقديرا حال من نوعي الكلام اي حال كونها ملقطين او مقديرين او احدهما ملفوظا
والاخر مقدر نحو زيد قائم وقام زيد ونعم في جواب من قال ان زيد قائم او قائم زيد ونعم في جواب من قال
من قام ويجوز ان يكون لفظا او تقديرا خبر كان التقدير اي لفظا كان الاسمان والفعل والاسم او تقديرا ويجوز

ان يكون قوله لفظا او تقدير اشاري الى نحو قولنا الحيوان الناطق يستقل بمقل قد مية فانه في تقدير اسم وفعل
 اي الانسان عني وعلى هذا يدخل فيه الجملة الشرطية لان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنار موجه
 يعني تقدير الاول مستلزم للثاني والتركييب العقلي بين الكلمتين الثلاث انتهى الى ستة اقسام اذ الميراث
 الترتيب اسمان وفعلان وحرفان وهم وفعل وهم وحرف وفعل وحرف واما اذا روي الترتيب
 الى ستة لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار القديم والتاخير الى قسمين ولا تيسر الكلام الا
 من النوعين المذكورين فالفعل مع الفعل لا يقيد لعدم المسند اليه وكذا الحرف مع الحرف لعدم المسند اليه وكذا الاسم مع الاسم مع الحرف لعدم
 المسند اليه او المسند به وكذا الفعل مع الحرف لعدم المسند اليه واما قولهم يارب فاما تفيد الحرف مع الاسم لكونه
 مقدر بالفعل فالاسم لفظ لفظا او تقدير دلي على معنى ثابت في نفسه اي في نفس اللفظ لا في غيره واحتمل فيه
 عن الحرف فان معناه في غيره حال كون المعنى غير متعين ومعنا اي باصل الوضع الاول بزمان معين من الازمنة
 الثلاثة هي الماضي والحال والمستقبل جميعا يكون ذلك الزمان المعين مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى واحتمل فيه
 عن الفعل وليس المراد من الحال الآن المختلف في كونه موجودا بل المراد طر فالآن معناه او القدر المشترك بين الزمانين
 ما بينهما ولاجل ذلك يقال زيد يصلي الآن مع ان بعض صلواته ماض وبعضها مستقبل والحال هو المقارن وجود
 لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة
 لا لوجود جميعها ودخل في التعريف نحو الضرب فانه وان وجب وقوعه في زمان معين من الازمنة الثلاثة الا
 ان ذلك الزمان لا يدل عليه لفظ المصدر بالوضع ودخل فيه ايضا نحو الصبح فانه وان اقترن معناه بالزمان
 المعين لكونه لا يدل على المعين من الازمنة الثلاثة لان معناه يصح ان يقع حالا او تقبلا او ماضيا ولهذا اذا
 اريد ان يدل على المعين من الازمنة الثلاثة الى تجديد صيغة دالة عليه مثل اصطبح ودخل فيه ايضا اسما الافعال نحو
 ميسرت وسنتان وزيد لان دلالتها على المعين من الازمنة الثلاثة ليست بالوضع الاول بل بالوضع الثاني
 وذلك لان جميع اسما الافعال اما منقولة عن المصادر الاصليّة والنقل فيه يكون ظاهرا صريحا بان يستقل
 مصدر ايضا نحو زيد ويكون النقل فيه غير صريح لعدم استعماله مصدرا نحو ميسرت فانه وان لم يستعمل
 مصدرا لكنه على وزن قواف مصدر قوي وكثر في كونه على وزن فجار او المصادر الثلاثة في الاصل اصواتا نحو
 ومه او منقولة من الظروف نحو اناك زيدا او من الجار والمجرور نحو عليك زيدا وليس شيء من هذه الكلمات
 باعتبار اصل الوضع الاول دلالة على الزمان ودخل في التعريف ايضا اسما الفاعل بمعنى الفعل لان دلالة على الزمان

لا يحتاج الى
 الاستدلال
 ولا يوجد الا في
 الغرض الاول

الزمان ليس باصل الوضع ومقتضى اسماء معتبرة في نفس الفاظها بحسب الوضع وان كانت في غير ما يجب
 بحسب الوجود نحو ضرب زيد فتكون داخلية في التعريف لا خارجة منه بقوله في نفسه وخارجة عن التعريف
 المضارع لانه باصل الوضع يدل على الزمان المعين سواء كان حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس
 او مشتركا وحقيقة فيهما فان المشتركة في معنيين موضوع لكل واحد من الزمان باعتبار الوضع معين
 في المضارع وخارجة عن التعريف الافعال الانشائية نحو عسى وكاد لانهما باعتبار اصل الوضع يدلان على الزمان
 الزمان الماضي ومن خواصه اي خواص التام ومعنى جموع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد فيه
 الاستناد اليه اي كونه مسندا اليه بمعنى انه اذا ذكر واريد مجرّد معناه الذي وضع اللفظ بانزله وجعل ذلك
 اللفظ مسندا اليه لا يكون ذلك اللفظ اسما لفظا او تقدير لكونه مسندا ولهذا ذكر لفظه اليه ليفيد
 ان احدهما في الاستناد مخصوص بالتام وهو كونه مسندا اليه لا الطرف الاخر وهو كونه مسندا واختار الاستناد
 على الاخبار ليشتمل اضرابا ومحل ضربها واما اختصاص الاستناد اليه بالتام لان الحرف لا يتطرق اليه وذلك
 لان معناه في غيره والفعل ابدامسند فلا يستطيع ان يكون مسندا اليه ونحو عوامطة الكذب
 هذا اعتراض فان زعموا مسندا اليه لكونه مبتداء مع انه فعل ومعناه ان الرجل اذا اراد المسير الى بلد
 في حاجته ركب مطيته وسار محمولا على اللفظ اي عوامطة الكذب ونحو اذا قيل لهم امنوا بهذا الاعتراض
 اخر لان امنوا مسندا اليه لكونه مفعول تام يسم فاعله ليقيل مع انه فعل واجلب عنه بقوله محمول على هذا القول
 اي واذا قيل لهم هذا القول فالفعل في الايراد الاول مسندا اليه باعتبار اللفظ مع عدم اعتبار المعنى وفي
 الايراد الثاني مسندا اليه باعتبار اللفظ مع اعتبار معناه ولهذا فرق في الجواب بينهما بذكر اللفظ في الاول
 وذكر القول في الثاني ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه هذا الاعتراض ثالث لان تسمع مبتداء وخبر
 خبره وليس الاستناد فيه الى لفظه وهو مثل يضرب لك خبره خير من رؤيته والمعيدي منسوب الى المعيد تصغير
 معدي طريق الترخيم واسمه ان الميذر قد سمع بالمعيدي ولعبة يبلغه منه فلما رآه استحققه وقال
 سمع بالمعيدي خيرا من ان تراه فقال له ان الرجال ليسوا بجناب وانما الله باصغريه سائده وقلبه ان
 قال قال بلسان فان قاتل قاتل بجناب فاجب المنذر كلامه واجلب منه بجوابين احدهما قوله محمول على ان
 اي ان تسمع فيكون الاستناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف
 لقرينة قوله خيرا من ان تراه عدل الفعل من النصب لفقده عامله لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله ومنه

او في الكلام

عدم الطرف
 الاستناد اليه
 في الكلام

قوله ولولا يحسنون الحجة الماعدم السيون احتمالي اي لو ان يحسبوا فخذوا وزفر الفعل والثاني
 قوله او محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر من غير تقدير ان معه اي مما عكس بالمعدي خيرا وذلك لان الفعل
 يدل على المصدر والزمان فخرج في بعض المواضع لاحد دوليه كانهو كتنزيل الهم من قوله فقالوا ما شاء فعلت
 الهم الى الاصباح ان في ذي اليسر وهو فعل مضارع من الهم منزلة المصدر وانما كان بمنزلة المصدر
 ليكون مفعلا مطابقا للفعل منه المفرد وهو ما في ما شاء ولا يجوز ان يكون على حذف لان قوله ما شاء
 سوال عما شاء في الحال ظاهر فينبغي ان يكون الجواب ايضا ما شاء في الحال في الاستقبال ويكون محمولا
 على حذف ان كان مستقبلا لان ان علم الاستقبال وفيه نظر وان لم فاعل مضاف الى مفعول اي امر افعل
 ذا الشدة اي ما تورا اختارا والامر مناجية للمصدر ويجوز ان يكون فعلا بمعنى المفعول ويكون من باب
 اضافة السمي اليه اي فعلا صاحب اسم اشير واميلح اي كتنزيل اميلح من قوله يا اميلح غز لنا غدا
 من هو لياء كن الضال والسم منزلة المصدر لان تصغيره راجع في المعنى الى المصدر وقيل التصغير راجع
 الى المتعجب منه الذي وصف بالمع فعل هذا ليكون الفعل منزلة المصدر وسنذكر الفتح والشدة
 وسنذكرنا اي قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه وقوله الضال والسم مجروران على انهما صفتان لقوله
 من هو لياء كن وانما قال ما اميلح لانه لو كان تصغير اميلح صفة لا فعل التعجب كان التصغير وارجع ظاهره
 وانما قال فيمن جعله فعلا اي في قول من جعله اميلح فعلا لان في فعل التعجب خلا فاعلي ما يجي ان شاء الله تعالى
 فمن جعله فعلا يكون الفعل فيما اميلح منزلة المصدر ومن جعله اما لا يكون منزلة المصدر ويكون التصغير
 وارجع على ظاهره ومن خواصه حرف الجر وانما اختص دخوله باللام لانه انما دخل الكلام لتعديته يعني الافعال التي
 لا يتعدي بغيرها الى السماء بسبب اقتضاء بعض الافعال معنى ذلك الحرف فاستغ دخله الاعملى باللام بعد فعل لفظا او
 او تقديره وجعل حرف الجر من خواصه لا لانه لا يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع الصادقين وقولهم
 نعم اليسر على شئس الغير هذا اعتراض لان حرف الجر قد دخل على شئس وهو فعل فمن جعله جعل بيشس الفعل
 باللام لان من جعله اما لا يحتاج الى ويل في دخول حرف الجر عليه وسيجي بيان ذلك واجلجته بقوله محمول
 على غير مقول فيه ذلك اي بيشس الغير فيكون وارجع طريق الحكاية ويكون حرف الجر داخل في الحقيقة على موضع
 محمول هذه الجملة الانشائية قوله له ومن خواصه حرفا التعريف ومما اللام واليم فان اهل حمير قد جعلوا
 مكان اللام منه قوله طهيم ليس من امير انصيا في اسفر واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام

وحده والهمزة للوصل فتخرج مع ان اصلها الكسرة لشمس استعمال اللام وذلك لان التعريف والتقدير يقتضيان ولا تنكسر حرف
 واحد ساكن وهو التنوين فيجب ان يكون للتعريف ايضا حرف واحد ساكن حملا للتقدير على التقيض وجعلنا في طرفي الكلمة
 غنقا للتنافي بينهما وخص حرف التعريف بالفتح لرجحان التعريف على التنوين وعند الخليل ان كسر علامة للتعريف وانما حذفت
 عنه همزة القطع لكثرة استعمال وقال السيرد ان حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعده للفرق
 بين حرف التعريف وحرف الاستفهام فقوله حرفا التعريف إشارة الى ما ذكرنا او لا ويجوز ان يكون إشارة الى قوله الخليل
 احتمالا مخرجها وانما اختص باللام لكونها موضوعين لتعيين الذات الدال عليها اللفظ مع عدم المطابقة والفعل
 والحرف لا يدلان على ذلك بالمطابقة وقول ابي القيس استدل الهم في جواب من قال له هل كان في شريعة كان ذلك
 فيون الضياون وهذا اعتراض لان حرف التعريف قد دخل على كل من هو حرف الاستفهام فاجلجته بقوله محمول على جعله
 اي جعل من هو اما لانه استدل لانه وذلك لان الكلمة النافية اذا جعلت علما للفظ وقصد مرادها استدل الحرف الثاني منها
 سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو كثر من الكم ومن الهم ومن اللو كليون على اقل اوزان العربات وانما اذا جعله
 علما للغير اللفظ فلا يستدل ناسبا اذ كان صحيحا نحو جاني كم ورايت من كليل لئلم التسرف في اللفظ والمعنى معا
 ولا يعتد بمخرج الجذع من قوله يقول الحنا وابيض النجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار الجذع يقال حمار يجذع
 اي مقطوع الاذن قال الزجاج اراد الذي يجذع كما يقال يضربك وقال ابن السراج فلما احتاج الى رفع القافية قلب
 اللام فعلا وهو من اقبح الضروحات هذا اعتراض لا يجده فيل مضارع خذ اللام مع جوابه ومما نده لا يعتد به لانه شاذ
 قبيح لا يجي الا في ضرورة الشعر على ان اللام فيه ليس بحرف التعريف بل هو لام موصول دخل على الفعل لما بهتته لم الفاعل
 الداخلة هي عليه ومن خواصه اق التثنية ماعد التثنية وهي ما يلحق القافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق
 وهي القافية المتحركة التي تولدت من حركتها احدي حروف المد وانما سمي هذا التنوين بتنوين التثنية لانها
 انما جئ بها الوجود التثنية وهو ترقيق الصوت يقال ترغ كذا اي رفع صوته به مطرا بامغنيا وهذا التنوين شتمل
 في القوافي لطراب وذلك لان حرف العلة مود في الخلق فاذا بدلت منها التنوين يحصل التثنية لان التنوين غنة
 في الخشوع والنيابة وهو ما يلحق القافية الساكنة ويسمي الغالي لخروج الشعر بواسطة عن الوزن
 كقوله وقائم الاعماق خاوي الخرق واصله الخرق يسكون القاف فلما لحق التنوين به التثنية ساكنان فيفتح
 ما قبلها بالنون الخفيفة او يكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالسك فان مذهب النوعين من التنوين الاختصان
 باللام بل تدخلان الفعل ايضا نحو قوله اقل التوم عادل والعتاب فقوله ان اصبت لقد اصابت وانما لا قيم

السامع من التنوين وهي ثلاثة اقسام فحصة باللام الاول تنوين التمكن وانما اختص باللام لانه يدل على مكانة اللام
 في التعراب فلا يكون الا في اللام مخوز يد والثاني تنوين العوض عن المضاف اليه وانما اختص باللام لانه اذا لم يكن عوضا
 عن المضاف اليه لم يضاف والمضاف لا يكون الا ما نحو اذ واسمه اذا كان كذا حذف المضاف اليه وعوض التنوين منه
 في المضاف والثالث تنوين التكثير نحو فيه فان التنوين فيه للتكثير فان معناه اقل بسكونا واذ قلت منه بنين
 التنوين فمعناه اقل السكون وانما اختص باللام لمثل ما قلنا في اختصاص حرف التعريف به وقوله الله وعلى يوهو لو كانت
 عالما بآداب يوهو لم تقتنى او املة اي الام على تسمى الاشياء واستعمال يوهو في الكلام ولو كانت عالما بعواقب التمني لسم
 تقتنى وهذا استلزام لان التنوين دخل فيه على حرف وهو لو واجاب عنه بقوله اى ليجعل يوهو اسما ولذا اشتد لانه
 كما عرف ذلك ومن خواصه النداء فان حرف النداء مختص باللام لان النادى لا يكون الا اسما لانه مطلوب اقباله
 والمطلوب اقباله لا يكون الا اذا ما قلنا او منزلة منزلة والى غيرهما هو اللام والاسجد وهذا استلزام لان يا
 وهو حرف النداء قد دخل على فعل الامر وهو اسجد فاجب عنه بقوله محمول على حذف النادى اى يا قوم اسجدوا
 فيكون يافى التقدير اخلا على اللام وهذا على قراءة من قرأ بتخفيف الا على قراءة من قرأ بتثنية ومن خواصه
 التثنية والجمع والتذكير والتانيث والوصف اى كونه موصوفا والنسبة فان هذه الاشياء انما تكون لما يدل على الذات
 فالمطابقة وهو اللام بخلاف الفعل فانه حاله حادثه متكررة واما نحو قولهم يضربان ويضربون فالتثنية والجمع فيه لفاعلا
 لا للفعل واما قوله تعالى القيا في جهنم فانه تثنية للفعل لانه مقدس بالياء والنون وكذا قوله تعالى ارجعون جمع لسم
 لانه القدر ارجع ارجع والجواب ان هذا ليس بمعنى للفعل ولا جمع بل ثنى الفاعل وجمع كذا لاسم لفظ الفعل
 للمبالغة واما الجواب عن تنكير وتأنيث من هذا ضربت فهو ان المراد يكون التذكير والتانيث من خواص اللام ان اللفظ
 اذا ذكر او اُنث ويكون التذكير والتانيث راجعين الى معناه لا يكون ذلك اللفظ اسما ومجاليها ارجع
 الى معنى الفعل وانما يربحان الى فاعله ولا يربح التقض بنحو زيد ضارب ومنه ضاربة مع انهما راجعان الى
 الفاعل لان الفاعل في اسم الفاعل عبارة عن اسم الفاعل فتكونان راجعين الى معناه ايضا ومن خواصه كونه مضافا
 واختص باللام لان الاضافة اما التعريف او التخصيص وهما من خواص اللام واما للتخفيف كما في الاضافة للفصل
 فرج على الاضافة في العنوية فلا يكون للمضاف في مثلها ايضا اللام وكونه مضافا اليه فانه ايضا من خواص اللام
 لمثل ما قلنا في كونه مضافا الى م يكن المضاف ظرا لانه لو كان ظرا لاجوز ان لا يكون المضاف اليه اسما نحو قوله
 تعالى يوم ينفع الصادقين وكان اشهد من الحجج امير المؤمنين ان يقال كون الشيء مضافا اليه من خواص اللام

الاسم الاضافة لان المضاف اليه في المثالين هو الجملة الفعلية والاسمية من حيث اللفظ ومن حيث المعنى هو المصغر والمحدود
 والخاصة بطرحه ان والمراد من الطرح ان يصدر الحد والخاصة بلفظه كل ويجعل المحدود اود والخاصة خبرا عندهما
 يقال كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن وضما بزمان من الازمنة فهو اسم وينعكس الاول اى الحد والمراد من العكس
 ان يجعل لفظا ما كانه كما يقال كل لفظ لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن به فليس بالاسم لان الحد هو المحدود
 الا ان احدهما مفصل والاخر مجمل فالمغايرة بينهما باعتبار ان مجموع بصورتها الاجزاء غير بصورتها مجموع الاجزاء
 فلا يوجد احدهما بدون الاخر بخلاف الخاصة فانها من حيث انها متعكفات عنها من في الخاصة مجرب ان يكون مطروقة
 ومن حيث انها لا يجب ان تكون شاملة بجميع افراد ذي الخاصة لا يجب ان يكون متعكسة ومن اضافة اي ومن اضافة
 اللام اسم الجنس وهو ما وضع لمعنى من السماء لان يقع على شي من افراد حقيقة وعلى ما المشبه في الحقيقة الجنسية كالاسد
 فانه موضوع لكل فرد خارجي على البذل من غير اعتبار تقيته لان الالفاظ انما وضعت بازاء الاسم الخارجية لا الداخلية
 الا علم الجنس كاسامة فانها على فرد من الافراد الخارجية لم تكن ذلك الاطلاق بالوضع بل بمطابقة تلك الحقيقة لكل
 فرد خارجي فتكون اطلاقها على كل فرد فرد بطريق اللجان بخلاف اطلاق اسم الجنس فانه اطلاقه عليه بالحقيقة ومطابقة
 قول سيبويه ان اسم الجنس لواحد من الحقيقة وعلم الجنس للحقيقة المعينة في الزمن قيل هذا التعريف مدخول فيه لدخول
 المعارف كلها غير العلم فيه لانه يصلح كل منها للشيء ولما المشبه فالصحيح ان يقال على شيء لا بعينه قلت قولي
 على شيء يدل على هذا العقل لان التنوين فيه يدل على التكثير وينقسم اى اسم الجنس الى اسمين وهو ما يقوم بنفسه و
 والى اسم معنى وهو ما لا يقوم بنفسه جامدين كرجل فانه اسم عين جامد وعلم فانه اسم معنى جامد او مستقيم كركب
 فانه اسم عين مستقيم ومضمر اى معنى مضمر فانه اسم معنى مستقيم ويسمى للشيء صفة والجامد غير صفة والمراد من الصفة
 وضع لذلك باعتبار معنى هو القصور وبغير الصفة خلافة فيكون اسم الجنس ينقسم الى اربعة اقسام واما الفظة ^{الاسم}
 فتشتمل لكل باعتبار الاضافة ومن اضافة العلم وهو ما وضع وهو العلم القصدي فانه انما يسمى شخص بن يد
 قصدا الى تعريفه والتفانيه عن عداوصافه الخاصة وفادته الاختصار او غلب وهو العلم الاتقائي الذي يصير علما
 لا بوضع واضح معين بل انما يصير علما لاجل كثرة استعماله وغلبته في فرد من افراد جنسه مجيب لا يذنب الوهم عند
 اطلاقه الى غيره مما تناوله اللفظ ولما كان اسم الجنس انما يطلق انما يطلق على بعض افراد المعين اذا كان معترفا
 بالاسم او بالاضافة كان العلم الاتقائي على قسمين معرف بالاسم ومضاف ولاشار الى قسمين بقوله مع الاضافة نحو
 خوابن عمرا ومع اللام نحو النجم لان الغلبة في فرد معين لا تصور بدون احدهما فقول مع الاضافة متعلق بطلب لا

لا يوضع على الاستقرار او الفلوسفي بعينه اي شيء معين ^{شخصيا او موضوعيا} او احتراز به عن التكرار
 حال كون هذا الشيء خارجا من الذهن وهو علم الشخص سواء كان ذلك الشخص حيوانا انسانا كزبد وحر وافر
 انسان كاسودج علما الفرس او غير حيوان كعرفات او ذمنا وهو علم الجنس كاسيامة فانها موضوعية للحقيقة العلمية
 بلا سد وحيثي معين متاير لجميع الحقائق غير ما ولم يتناول الشبهة سواء كان له شبيه مخويزا ولا نحو الله
 فانه علم للصانع تعالى عن الشبهة واحترز به عن الماهيات والمضمرات والعرف بالعلم والاقنافة فانه الواقع
 وقصرها ليطول على اي معين يراد بخلاف العلم فانه انما وضع لشيء معين بحيث لا يتناول معنى آخر بهذا الوضع
 وزايعتهم بوضع واحد احتراز عن زياد اذ استعمل جماعة بزيادة في زيادة علم بديل سميتم اياه علماء مع انه
 يتناول الشبهة ولا حاجة اليه لان زياد بعد الاشتراك لا يبقى علم الا انك اذا قلت رايت زيدا من الزيد من كان معناه
 رايت مسيحي بزياد ولا شك ان هذا الجنس لا علم واما سميتم علما فلي معنى ان العلمية قد كانت له او نقول
 مراده بقوله ولم يتناول الشبهة اي بهذا الوضع فزيد انما يتناول الشبهة بوضع ثان لا بالوضع الاول ولان ذكر
 الشبهة يدل على انه لو يتناول الغير لكان اوله للشبهة والاشتراك المعنوي كما في ساء المعارف وزيد انما يتناول
 الشخص الآخر لاجل الاشتراك اللفظي لا المعنوي فالاول وهو علم لشيء بعينه خارجا لا ذمنا منقول وهو علم لشيء
 مكان موضوعا لشيء قبل العلم به من مفرج ايم عين كجفيرا او من مفرج صفتها اي صفة العين كحاتم او من مفرج اسم
 كفضل او من مفرج صوت كسبة وهو لقب عبد الله بن الحارث وهو حكاية صوت التفسير في الاصل يقال ان الله قالت
 وهي ثم رقت طفلا لانكحي بنة جارية خوية او من مفرج فعل ما في نحو خقم ايم رجل او من مفرج مضارع كيشكر
 او من مفرج امر كاصمت فانه جرد عن الضمير وان كان امر المخاطب لازم الاضمار وجعل علما بصرية فيكون مفرجا
 وانما جرده عنه لان هذا الضمير غير داخل في الفرض اذ لا يقال للمفانة انك انت بمعنى اوجد السكوت مع ان الناقل في
 في ابتداء النقل الى العلمية له ضرب التفات الى معنى المنقول عنه واصله ان رجلا قال لها الصاحبة اصمتت خوفا فسميت
 بقطع همة الوصل في الامر بقوله اشلي سلوكة باتت وبات بها بوحش اصمتت في اصلا بها او وليتحقق النقل
 ويكون مماثلا للسلام كالمقد ويدل التفسير في اللفظ على التغير في المعنى ولذا ايضا كسر العين من اصمتت وان كان صمت
 من بلب نصر ويحتمل ان يحكي صمت من بلب نصر ايضا وان لم يلبس فلذلك كسر العين ولما قوله على اطرقا باليات الخيال
 الا انما والا بعضي فيحتمل ان يكون منقول عن الفعل مع الف الضمير ويحتمل ان يحمل الالف علامة لاضمير كالواو في
 اكلوني البرانيث او منقول عن مركب هو مكان الكسر من كلمة كان بين جزئية استناد قبل النقل الى العلمية من

انه لفظ يوزن به وان كانت اعلا ما يقال انه كناية عن السلام ومن العلم سواء كان علم شخص او علم جنس
 ما لم يكن العلم فيه كالمسمى معها اي كالذي جعل علماء مع العلم مطلقا وقيل اذ لم يكن صفة ولا مقصدا قبل العلمية نحو الله
 فان العلم فيه لازمة لكونه جزءا من العلم فلا يجوز حذفه ومثل العلم الغالب بها اي بالعلم فان العلم فيه ايضا لازمة سواء
 كان في الاصل صفة نحو الصق فان في الاصل صفة كل معهود بين المخاطب والمخاطب بمن اصابتهم الصاعقة ثم صار
 علما على خويلد بن نفيل بالاستعمال او كان اما غير صفة نحو الخم فانه كان امما لكل شيء معهود بينهما ثم صار علما على الثريا
 بالاستعمال قيل الفرق على القول الثاني بين الصق اذا صار غاليا وبينه اذا سمي به في لزوم العلم في الاول وعدم لزومه
 في الثاني ان العلم في الاول كانت في الاصل مقصودة للمعده فلزم من كماله في الاصل مع ارادة وانها في غير مقصودة
 لا امر لازم لعدم الاحتياج اليها وانما جئ بها في السلام التي في الاصل صفت للجم معنى الومية بعد اخر جريا عن العلمية و
 واطلاقها على المسمى لها او صافيا لقصدها ج او الذم بخلاف العلم فانه اذ لم يكن العلم مقصودة فيها كالجيم من جفيرا
 لم يوت بها وفي الفرق مما قيل نظر لجواز ان يقال دخول العلم في العلم نظرا لشيوعه لقصده المدح او الذم ايضا ومثل
 المثنى اي العلم الذي جعل مثنى وصحيح الجمع اي العلم الذي جعل جمعا محيا بالواو والنون او بالالف والتاء
 سواء كان علم شخص او علم جنس وليس المراد المثنى والجمع الذين جعلوا علمين فان العلم في الاول لازمة اذ لم يكن
 مناحي دون التما نحو ابانين فانه علم للجبيلين احدهما ابان والآخر مبالغ وليس بشبهة لثبوت كل واحد منهما ابان
 فهو علم لفظه التثنية ورفقات فانه ورفقة علما لموضع في الجمع معين وليس عرفات جمع عرفه اذ ليس بمدة علمية
 ايم كل واحد منهما عرفه وانما الزمة للعلم في الاول لان العلم اذ اريد تثنيته وجمعه لا يجاز والاختصار ومربا
 من تكرار اللفظ الواحد مرارا متعده التثنية او اذ خال فيها يكون جبرا ناعما ذهب عن واحد من العلمية بسبب التثنية
 والجمع مع دلالة على العهد كدلالة العلم لانه موضوع في الحقيقة لمعهود في عليه خصوصية لفظه للمفرج ولما ان العلمية
 فيهما للفاتتين الجبرائيل والدلالة على العهد نحو الزيدان والحجرون وطلحة الطائفة والاساتان والاسامات
 باعتبار اطلاقها على الافراد الخارجية وانما قيد الجمع بالصحيح لانه لما كان هذا الجمع اسرف الجمع جبرا ولا به
 التقصان كما في غير هذا الموضع نحو سنون وثبون وفي عبارته تساهل لانه يلزم منها ان يكون الزيدان والحجرون
 علما وليس كذلك ومثل الكناية عن غير ذوي العلوم اي غير الذين من شأنهم العلوم فان العلم فيها لازمة نحو
 نحو الفلان والفلانة وذلك لانه لما اضطر الى زيادة امر الفرق بين الكناية عن اعلام ذوي العلوم وبين الكناية
 عن اعلام غيرهم زاد واعلى الكناية الثانية للعلم التي لا يتنافى معناه التثنية وذلك لان الكناية في المعنى كالتكرار ولولا
 سميتم العلم

نحو حرف فلا تة لما حكم بعليةها وانما لم يتعكس لان العلم في الاناسي الكسر بالنسبة الى البهايم فكان تركه اللام فيها
 اولى لسرورها ولطلب التحفيف فيما هو الكسر الاستعمال ولان علم البهايم متأخر من علم غير البهايم وفتح عليه ولان
 اعلم البهايم فيها شائبة للجنسية لقلة تعلو الفرض بالخاصة فاسب دخول اللام عليها وفي جوارته هبنا ايضا
 تساهل صوابه ان يقال عن اعلم غير ذوي العلوم لان الكناية كناية عن اللام لا عن التسمية قال الله تعالى اتخذ
 مع الرسول سبيلا يا ويلتا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا ومن العلم ما جازت اللام فيه كالمصدر نحو الفلفل والمستق
 نحو المصدر فانه يجوز دخول اللام عليه لما ذكرنا قبل وكالمعنى كقول واحد من جنسه فانه اذا وقعت التسمية في التسمية
 بنريد الجمع من الجنس صار معناه قولنا جاني زيد جاني واحد من الجماعة للشيء كل واحد منهم بنريد وهو معنى
 شائع فادخل اللام عليه كما دخل على رجل لاجل التسمية ويضاف ايضا لقوله هذا ان زيد اشرف من ذلك الزيد وقوله
 باعدكم عن العير من السير ما عر اس ابواب على قصور وكقوله سلا زيدا يوم النقي لا يس زيدا كما يفيض ماضي السفر من
 بجان وانما يكون لان ادخال حرف التعريف على العلم خلاف الظاهر لعدم الحاجة اليه فيقول بما يرجع على قاعدتهم
 وهو العلم المؤل قليل لان العلم اما وضع لشيء بعينه غير متناول ما يشبهه فاذا تكررت كان تنكيره على خلاف
 وضعه ومن اضاف اللام العرب ويسمى به لان فيه يتبين المعاني الطارئة على اللام عند التركيب من قولهم اسرب
 الرجل عن محنته اذا بتمها اولاد فيه ان الله فساد التبيين من قولهم اسرب اذا زال العيب وهو الفساد والهمزة
 للمتلعب وهو في اصطلاح النحاة ما في اخر احد الحركات التي هي الفتحة والضم والكسرة او احدى الحروف
 التي هي الالف والواو والياء لفظا او تقديرا اي حال كونه هذه الواحدة من الحركات او الحروف ملفوظة متعطفة
 او مقدرة على سيجي بيان ذلك ودخل في التعريف جميع البنيان التي في اخر حركة او حرف فلما قال بواحدة بسيطة
 العامل في لفظ المعكلم بالعرب خرجت البنية ثم قسم العامل بقو صورة كما اذا كان العامل لفظيا مذكورا او معنى
 كما اذا كان العامل معنويا او لفظيا ولكن يكون مقدرا لا مذكورا ولا يابس بختم الفعل المضارع المخبر من التعريف لانه
 بعد تعريف العرب من اللام لانه في بيان اضافتي يدل عليه وجود الواو في قوله وهو ودخل في التعريف جاني سلمان
 وان كان فيه تابا قبل العامل لان تعيين الالف في حالة التعريف التركيب بواسطة العامل فلا بد من القيد الذي
 قيدنا العامل به ليخرج عن التعريف نحو منا ومنو وبني اذا قيل جاني رجلا ورايت رجلا ومررت برجل فان هذه
 في اخر من وان كانت بواسطة العامل الا انه ليس لفظ المعكلم وانما هو في لفظ غيره وكذا خرج عن التعريف نحو جاني
 هذا ورايت مدينت ومررت مدينت على قولين جعلها مبتدئين لان هذا صيغة موصولة للمفعول وكذا مدينت صيغة

صيغة اخرى موصولة للمفعول او الجرح فلا يكون الالف والياء فيها بواسطة العامل والاعراب هو الذي في آخره
 اي في آخر العرب وهو الحركة او الحرف الذي بواسطة عامل واعلم ان هذا التعريف ينتقض بالتعويض في نحو جاني زيد
 فانه حرف في آخره بواسطة العامل لانه لو لا العلم لما كان زيد مفعولا ولم يكن لما دخله التعويض منع انه لا يسمى
 هذا التعويض الاعراب ومنه كثير من الخاء الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة فحلق الاعراب امر مقولا وليس مستقيم
 على هذا ان يقول انواعه رفع ونصب وجرا فلا يستقيم ان يكون الاختلاف جنسا لهذه الانواع واما قولهم حركات الاعراب
 وحروف الاعراب فليس من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وانما هو اضافة الاسم على الاخر لان الحركات والحروف قد
 يكون اعرابا وبين اعراب وانما يقل وهي الاعراب مع الله اخضر واظهر لان في قوله والاسراب هو الذي في آخره إشارة الى قصد
 المذهب بواسطة افادة المحصر والمعنى المقصود لانواعه اي لانواع الاعراب في وقوله الرفع والنصب والجر بالجر بدل من
 انواعه وقوله الفاعلية والمفعولية والاضافة خبر لقوله المقصود واراد بالفاعلية والمفعولية كون الشيء فاعلا ومفعولا
 لان حرف النسبة محمل اسم المعين بمعنى المصدر كما اراد بالاضافة كون الشيء مضافا اليه فالاولى ان تقول والاضافة
 اليه لان الاضافة شاملة للطرفين ومقتضى الجرح كون اللام مضافا اليه لا مضافا وانما قيل علم الفاعلية الرفع لانه اذا
 ضمت الشفقتين لاجراجه هذه الحركة ارتفعت عن مكانها فالرفع من توابع مثل هذا الضم ولو انما فسمي حركة البناء
 ضما وكسرة وحركة الاعراب رفا لان دلالة الحركة على معنى تابعة لبثوت نفس الحركة وكذلك نصب الفم تابع لفتحته
 كان الفم شئ ساقط فنصبته لفتحته اياه واما جرح الفم الاسفل فهو لكسرة الشيء اذ الكسور يسقط ويهوي
 الى اسفل فسمي حركة البناء الكسر وحركة الاعراب الجرح لان الجرح اظهر في المعنى المقصود من صورة الضم من الكسر
 وليس المراد منها انما هي المنسوبة الى الفاعل والمفعول لما قالو لان الفتحة للاعراب هو هذه المعاني لا الالف
 المنسوبة الى الفاعل والمفعول وانما كانت هذه المعاني مقتضية للاعراب لانه لما وقع اللام في التركيب حصل فيه بركة
 التركيب مع العامل هذه المعاني الطارئة احدى المعاني الاخر لان الالف للام بعد التركيب فاحتيج الى علامة تدل على كل
 واحد منها وما وضع لكل معنى صيغة لئلا يلزم تكثير الصيغة من غير ضرورة ولم يلتفتوا في مخرج هذه المعاني بتمين العوا
 لانه لا يحل التمييز بين هذه المعاني في نحو ما احسن زيد بنصب زيد وما احسن زيد برفع زيد وما احسن زيد بجر
 فانه لو جرح من الاعراب لا يميز بين هذه المعاني فيجوز العامل فجعل الحركات التي هي اجزاء حروف اللين التي
 هي اخف الحروف او نفس هذه الحروف دليلا عليها وكل من التلثة الاولى التي هي الرفع والنصب والجر علم اي علم
 كل من التلثة الاخرى ولا ياتي متابعة فالرفع علم الفاعلية والنصب للمفعولية والجر للاضافة وذلك اما بحكم التاليف

بين كل واحد من هذه المعاني وبين هذه الحركات قوة الفاعلية لانها اقوي في الاعتبار من المفعولية لان الفاعلية
 مما لا يستغنى عنه وتقوم الرفع في الاصل لانه من الشقين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين ونقص المفعولية
 لان مفعول فضلة يتم الكلام بدونهما ونقص النصب لكونه من اقصى الخلق وكوله الاضافة بين بين لوقوع المضاف اليه
 مرة فاعلا واخرى مفعولا وكذلك الجرس من لانه من وسط الحنك واما بطريق التعادل لانه اختصاص الاول وهو
 الفاعل لانه شامل واحد ليس الا اقوي وهو الرفع ليكون قوته مقاومة لثقله واختصاص الاكبر وهو المفعول
 فانه يكون واحدا فاعلا الى خمسة بالاضعف وهو النصب ليكون كسوته موازنة لحقته والمتوسط وهو اضافة اليه
 بالمتوسط وهو الجرس ونقطة المعنى القوي للارباب الذي هو الفاعلية والمفعولية والاضافة الشاملة اي شامل الاسم
 كان لفظيا او معنويا لانه بصدده بخلاف عامل الفعل فانه ليس بمقوم له وهو من قوم اذا سوي وكان زيدا قبل
 دخول جلد متوحي فاعليته فاذا دخل جلد فسوت وخرجت من القوة الى الفعل وكذلك العامل المعنوي فان التجرع
 للاسناد امر معنوي يحصل به كون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا والاعراب لفظي وهو بالضم الى الارب اللفظي
 بالضم رفعا اي مع الضمة في حالة الرفع او بالضمه رفعة وكذا قوله والفتحة تنسبا والكسرة جارا في المفعول واحترابه
 عن التنبيه والجمع فان اعرابها بالحرف وفي الجمع الكسرة وهو ما يقتضيه بناء واحد كرجال واحترابه عن الجمع
 فان اعرابها بالحرف المنصرف احتراز عن المفرد والجمع للكسرة غير المنصرفين كاحمد ومساحد فان جرحها ليس
 بالكسرة نحو جاني زيدا جال ورايت زيدا ورايا لا ومرت زيدا ورايا لا ورايت زيدا ورايا لا ورايت زيدا ورايا لا ورايت زيدا ورايا لا
 الملك كل واحد منها في محلها وهو بالضم رفعا والفتحة تنسبا وجرا فيهما لا ينصرف نحو جاني احمد ورايت احمد
 ومرت باحمد فجره واقع على خلاف الاصل وذلك لان غير المنصرف لما سابه الفعل حذف لاجل المشابهة منه الكسر
 الذي لا يوجب الفعل واعلم ان المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الذين لا الصالحا فالمنصرف خالص من شبه الحرف
 ومن شبه الفعل وقيل انه مأخوذ من الصرف وهو الصوت لان في آخره تنويناً وهو غنة في الحيشوم وقيل من
 الانحراف وهو وجه الرجوة والاسماء والاعراب العربية على قسمين قسم اقبل على الفعل فتخرج ما منع من الفعل وسيم
 انصرف عنه وهو المنصرف وهو بالضم رفعا والكسرة جارا وتنسبا في جمع المؤنث السالم وهو ما يحق بخرجه الف
 وتاء سواء كان مؤنثا كسمات او مذكرا كزيتون وسواء لم يقتض بناء واحدا كما ذكرنا من المثال او تغتفر نحو
 غرفات وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغلبة لقول جاءتنى سمات ورايت سمات ومرت سمات
 فتنبه على خلاف الاصل وذلك لانه لما كان فرعا على الجمع المذكور السالم ونصبه بمحول على جرحه على ما سياتي خل نصب جمع

منه مسالم ايضا على جرحه اجزاء للرفع على وشبه الاصل وان كان الاصل مع بالحرز لان الاصل في الارب بالحرز
 من اعراب الاصل منها بالحرف لفة فاقدة في الرفع وهو بالفتحة تنسبا في النقص الذي في آخره ما قبلها كسرة نحو رايت القاصي
 وبالكسرة جارا نحو تلاي ورجالي من المفرد والجمع الذي اريد بالحركة المضافة الى ما المنكح على رأي بعض النحاة قانه
 جعل اعرابه لفظا في حال الجر نظرا الى الكسرة وعند بعض آخر منهم انه مبني على الكسرة لاجل اضافته الى اسم البني وسجتي
 بيان المذهب الاصح فيه وهو بالواو والالف والياء رفعا وتنسبا جارا اي مع الواو في حالة الرفع وفي حالة النصب والياء
 في حالة الجر في الارب الستة الملتزمة احتراز عن الصغرة فان اعرابها كاعراب المفرد المنصرف نحو جاني اخيل ورايت
 اخيل ومرت باخيل لان الياء اذا كان ما قبلها ساكنا محتمل ان الحركات الثلاث وان كان ياء المضافة احتراز
 عنها ينسب مضافة نحو اي واخ فان اعرابها بالحركة الى غير ياء المنكح احتراز عنها مضافة الى ياء المنكح نحو اي فان فيه
 خلاف المذكور وكان عليه ان يقول الواحدة لانها الوثنية او جمعت كان اعرابها كاعراب سائر الارب الستة
 والجمعة وانما كان اعرابها بالحرف لان الحرف وان كانت فرعا على الحركات الا انها اقوي منها لان كل حرف من حروف
 العلة كالحركات فكله يستبداد المشقة والجموع انفرغ على المفرد بالارب اقوي فاخترنا من بين المفردات هذه
 الارب وجعلوا اعرابها بالحرف ليكون في المفردات الارب بالحركات التي هي الاصل والحرف التي هي الاقوي وخشوا
 هذه الارب مشابها لما للمثنى يستلزم كل واحد منها ذاتا اخرى كالخ والاد والاب والبن وخصوا بحال الاضافة
 ليظهر تلك الذات اللازمة فتقوي المشابهة مع صلاحية لا بعضها ومن الاخر ان تقوم مقام الحركات ومع عدم حرفها
 يدل من الله والبعث وهو بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها جارا وتنسبا في التنبيه وفي اثنين فان اعرابها كاعراب التنبيه
 ككون وضمة وخبرها اذ هو كقولك انسان واسمان لانه من الشئ ومعناه معنانيا ولكنه ليس بشئ حقيقة لانه لم يثبت
 للمفرد اثني وفي كلامنا فاحال كونه مضافا الى مضم من تنكح ونحاطب وغائب نحو كلاما وكلاما وكلاما فان اعرابها كاعراب التنبيه
 لسنة تنسبه بها لفظا لكون آخره ولا ينقل عن الاضافة حتى يتمي عنها بتجرده عن النون ومقتضى لكونه مني المعنى ولانه
 لا يضاف الا اليها فيكتسب اعراب حكم التنبيه منها وخصوا ذلك بحال اضافته الى المضم لانه اذا كان مضافا الى الغائب
 فالاغلب كونه تأكيداً للمثنى نحو جاني الرجلين كلاهما مجمل موافقا للمتنوع في الاعراب بالحرف ثم اطرده ذلك في المضاف الى
 المظهر فانه يحس على المثنى اصلا اذ لا يقال جاني اخو كل اخو كل فلم يلحق بالمثنى وجعل اعرابه بالحركة تقديرا نظرا
 الى كونه من اللفظ ولذلك قال نوكتا الجنتين آتت اكلها بافراد الضمير نظر الى لفظ كلتا وهو بالواو رفعا والياء جارا
 وتنسبا في الجمع على حد التنبيه وهو الجمع السالم فانه يسلم بناء الواحد فيه كما سلم في المشي وان الواو والنون فيه

الالف والنون في المتن في ان الزاوية فيها ابدتها كصفه المفرد وفي اولى فان وضعه وضع جمع السلامة
ويستعمل به لانه لم يأت في المفرد في عمل امرابه كانه في مسيريه وانما هو من السنين الى التسعين فانها
ليست بجمع السلامة ولكنها موضوعة وضعه وانما جعل اعراب المتن والجمع السالم بالحروف لانها متفرقة وان على الواحد
واعراب بالحروف متفرقة على الاعراب بالحركات فجعل الفتح للرفع والوصل للاصل مع ان في آخرها حروف فانه لا يكون
اعرابا وانما اعراب هذا الاعراب للعين لان شتيه والجمع ستة احوال والحروف التي تلي الاعراب ثلاثة فاختص الالف
بالشتيه لان الالف يطردس يادتها في الشتيه علامة لها فخر باو واو بالجمع لا طرادس يادتها علامة للجمع فخر باو
وذلك لما نسبة الالف التي هي اخف الحروف للشتيه التي هي اكثر من الجمع لا تستعمل العقلاء وغير ما فيها ومناسبة
انواع التي هي اقل حروف العلة بالجمع الذي هو اقل لاختصاص هذا الجمع باولى العلم ولما جعل الالف والواو علامتهما
وكان اولى النوع الاعراب في الرفع لانه علامة العمد جعل علامته للرفع فيهما ايضا ولم يبق من حروف العلة الا الياء
وكان الواو اولى بها فقلت الالف في المتن والواو في الجمع ياء وجعلت علامة للجر ونزل النصب على الجر لاستمراريتهما كونها
علامتي الفضلات وفي المعنى نحو مرت بن زيد وجرت زيدا وفي الكناية نحو مرت بك وراكك وترك ما قبل الياء
في النبي على الفتحة التي كانت عليها قبل اعرابه لانها قبل الياء الساكنة من متقلبه وقلت الضمة في الجمع كسرة
لاستقلال الضمة قبل الياء الساكنة وكسر النون في المتن لانه ساكن في الاصل والاسفل في تحريك الساكن الكسرة وفتح
في الجمع للفرق بينهما حيث يتحد صيغتهما في بعض الاسماء العلة نحو الزايمين والمطيقين او تقديره سطفي على قوله
لفظي ولفظ التقديري انما يستعمل حيث استحققت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر فيها التقدير على الحرف الاخير كما
في مقصور او لاستقلاله كما في المقصور فتعذر الاعراب فيه ولفظ المحلى انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب
لاجل بنايتها على معنى انهما وقعت في محل لوقع فيه غير ما من العربات لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب
في المحلى مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع عند التقديري فانه الحرف الاخير وهو اي الاعراب التقديري بالحركة
احوال اي في جميع الاحوال العلة في المقصور اي فيما اخرج الف مقصوره سواء كانت الالف ثابتة في اللفظي نحو
وجعل اولها نحو عصا فان اعرابه متعذر لفظا اذ لا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفاء لا توارى الحركات على ما قبله
حيث كان الف مقدرا ويسمي مقصورا لكونه ضد المدود او لكونه ممنوعا من مطلق الحركة والقصر منع وفي نحو الضلي
فان اعرابه متعذر في جميع الاحوال على الاصح لكون الكسرة مجتلية للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مستقدا
بحركة الازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب وسحقيل ان محمل الحرف الواحد حركتين متماثلتين او

او مختلفتين قيل فيه نظر جواز ان يجعل الكسرة المجتلية لاجل الياء علامة للاعراب ايضا كما يجعل الالف مجتلية
لاجل الشتيه في نحو سلمان علامة للاعراب ايضا وفي النظر نظر لانه يلزم ان لا يبقى الكسرة بتعاقب النواويل
كما لا يبقى الالف في المتن بتعاقبها او الاعراب التقديري بالحركة رفعا وجرافي المقوس المذكور نحو الفاضل وذلك
لاستقلال الزوج من الكسرة الى الضمة على الياء في حالة الرفع واستقلال اجتماع ثلاث كسرات على الياء في
حالة الجر مع ان الضمة والكسرة ليستا بعارضين للياء او الاعراب التقديري بالحروف رفعا في نحو سلمى اي
في الجمع بالواو والنون المضاف الى ياء التكلم فان الياء في الرفع منقلبة عن الواو اذا صله مسماوي اجتمعت الواو
والياء فيه والسابقة منها ساكنة فقلت الواو ياء ثم ابدت الضمة كسرة لترب الضمة من الضمة الذي هو محمل التغيير
فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة فيه فيكون اعرابه في حال الرفع بالحروف تقدير بخلاف حالة الجر والنصب فان اعرابه
فيهما لفظي لوجود الياء التي هي علامة للجر ونصب فيهما من اجتماع الهم علتان من تسع تسميه كل واحد
منها علة مجاز لانها جزء العلة وليست بعلة تامة اذ لا يميز الله غير منصرف الا باجتماع العلتين منها يقوم
مقامهما وليس لهما من العلة عند النجاة ما هو لهما عند غيرهم من كونها موبسدة ومؤثرة بل لهما منها ما اذا حصل
في الكلام يجب على المتكلم ان يختار مفعلا ما يكتسبه من الالك او واحدة عطف على قوله علتان باعتبار المعنى لا
باعتبار الاشتراك في العامل المذكور منعا اي من التسع بمنزلة لهما في انهما يمتنع الله الضم كذا انهما بمنعانه
كل جمع الاقصى فانه جمع مخصوص صمته بالجمعية فكونه جمعا سبب وكونه لازما للجمعية بمنزلة جمع آخر فالسبب
الثاني هو تكرره في نفسه لاسباب آخر بخلاف له والي الثاني المقصورة والمدودة فان الالف يكون سببا كالتاء
ولزومها للكلمة من حيث ان الكلمة ضيفت عليها عليها بمنزلة تأنيث آخر فمنها تانيثان احدهما لفظي وهو نفس الالف
والثاني معنوي وهو لزومها امتنع الهم عند اجتماع العلتين منها او تكرر الواحدة من التنوين الذي هو المتكلم
لفظا وان كان في الحكم ثابتا ومن ثم يقال عندي مكامل برأ ومثاقيل ذهب التنوين في مكانه مقدرا لانه نصير
على التمسك وانما ينصب الهم على التمسك اذا كان تاما باحد الاشياء منها التنوين لفظا او تقدير وذلك لانه لما
اجتمع فيه ذلك مشابهة الفعل مشابهة ضعيفة باعتبار ان كل واحدة من التسع متفرقة على اصل ياء ما تكرر
من بعد كما ان الفعل متفرقة على الهم افادة واستحقاقا فحذف منه لانه مشابهة علامة تملكه وهو التنوين بالاصالة
وانما لم يبق الهم بهذه الشبهة للفعل كما يبنى الهم بادني مشابهة للحروف كالموصولات فانه يثبت لاحتياجه الى
غيره كالحرف لان الحرف لا يبنى في البناء لانه لم يوجد فرد من افراده معر يا بخلاف الفعل فان امره في البناء ضعيف

سبب تظفر المضارع على الهم في الاسراب فم يمين من السماء التي تشابه الفعل الامارة من عند معنى الغناء بينه واما
الافعال ومن الجوز تبع للتونين في السقوط عند النثر ثم وذلك ليعلم ان سقوط التنوين يمتنع العرف لا غير فانها
قد يحذف وجوده لا يمنع العرف لما في الوقف مع اللام والاضافة وجعلوه مقبولا اياها بان التنوين وانما
سقوط منع العرف وخصوصا الجوز بذكره المناسبة بينهما لانه قائما مقام التنوين وما قبله في الاضافة ومن ثم لو لم اجل
انما استاع الاثم من الجوز تتبع لاستماعه من التنوين ينحى بالكسرة الهم الجماع في العلتان او الواحدة للكررة ان امن
التونين بدخول اللام او بوجود الاضافة وذلك لان التنوين خرج من حشر الوجود اسقوط عليه بسبب الاضافة
فلا يتصور سقوط التنوين منع العرف فلم يصح لسقوط التنوين له ولما قل ان يقول لم لا يجوز ان يقال ان الهم اذا دخله اللام
او الاضافة خرج من شبه الفعل وصار منصرا كما هو مذهب بعضهم لدخول ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما سقط
لاجل الشبهة وهو الجوز واما التنوين فلم يملك عوده مع وجود اللام والاضافة فلا يعود في الصواب على هذا ان تقو ومن ثم
يجز في حال الضرورة الى اعادة التنوين وذلك لان الجوز لو لم يكن تابعا للتنوين السقوط لما يعود في حال الضرورة الى اعادة
التونين لا الى اعادة الجوز نحو قوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكرهم فان مع الضرورة لا يتركب الا قدر الحاجة ولا حاجة
سنا الى اعادة الجوز لاستقامة الوزن باعادة التنوين وحده فمنها اي في التسع العلمية وهي مقترنة على الشكل لان
كل ما تفرقة كان محمولا او لا ثم يتصور التعريف وانما كان المقبر في باب منه العرف هو العلمية من جملة اقسام العارف
للمعنى لانه لا يدخل للمضرات والبهيمية في هذا طلب لبنائها ولذلك لا يدخل التعريف بالهم والاضافة لانه يجعل غير العرف
منصرفا على قول او لا يظهر فيه حكم غير المنصرف على آخر وقد استبرأ الخليل في منه العرف تعريف الاضافة فانه قال ان الهم
غير تنصرف لوزن الفعل والتعريف الاضافي وقال الاصل في قوله قرأت الكتاب اجمع اي اجمعه فاعيش التعريف الاضافي
عند حذف المضاف اليه والوقوف وهو كون الهم مفعولا مفعولا بالذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متصرف على الموصوف
لان معرفة حال الشيء متأخرة عن معرفة ذاته وشرطه التأخر اي شرط الوقوف ان يكون في اصل الوجود وصفا
سواء لم يغلب عليه القيمة نحو احمر او غلبت بمعنى ان يكون في اصل الوجود عاميا في استيانه ثم يصير بكثرة الاحتمال
في اوجهها اشهر بحيث لا يحتاج في وقوعه عليه الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كاسود فانه كان في
اصل الوجود عاميا في كل ما فيه سواد وكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج في استعماله فيها الى قرينة من
للموصوف او غير بخلاف سائر السود فانه يحتاج في استعماله في كل واحد منها الى قرينة نحو ليل السود ونحو ليل
من الرجال جز ما اي يكون وصفا في الاصل بالحقيقة لا على التوهم كما في اجل واخيل وافيعي على ما نقل من سبيل

ان قوله انزل مرفعا التوهم معنى الوصفية فيه على ما قيل ان الاجدل وهو المنقصر متاخر في الجوز وهو المنقوع
والاجيل وهو المتاخر ذو الوان ما خذ من الخيل جمع خال وان الافيعي وهو الحية الخبيثة خوذ من فروع السم الى شدته
المن منع مرفعا فضعف لانه لم يتحقق كونها او ما في الاصل جز ما والمتاخر ما معنى اي من العلمية الدالة على المنع
وبعد الشبهة وبين الوقوف الدال على العموم والشكك لا جاتا في اسم واحد منع العرف والعدل وهو مرفوع على المقعد منه
وهو الخروج ان خروج الهم من الاصل اي من فيسند الاسمية الى الاخرى او من اصل استعماله خذ ما خذ جاتا في التوهم
عدايتهم على منع العرف اي يدل دليل غير منع العرف على عدلية ولم يقل بها اي بالعدلية تتبع الاخوات اذ كانت
الدليل على عدلية من منع مرفعا او يقال انه يدل حلا على اخواته لم يكن العدل في تحقيقا بل تقديرنا بالخروج وسبب اخري
وهي تأنيث اخري وهو افضل التقدير وان معنى جاني زيد وجل اخري الاصل جل لشدت اخرا من زيد في معنى
من المعاني ثم نقل الى معنى غير فانه يعدول من الآخر عند بعضهم قال الدليل على انه يعدول من الآخر انه لو كان مع
المقدرة كما في الله اكبر لوجب ان يقال شوة اخر على واخيل لان افضل ما دام مع من فاعلم او معدوم وجب ان يرد
ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا ازا جاز اظهارة وسهنا لا يجوز الظهارة فلم يبق الا ان يكون
اصلا للجمع العرف باللام او معدول عن آخر من عند بعض آخر منهم قال ان قيل افضل التقدير اذا تجرد عن اللام والاضافة
في ان يستعمل مع من ويفرد لفظه في الاحوال ولما كان اخر مجرد عنها وليس مع من فلما انه معدول عن آخر من وفيه
ضعف لان اخر لو كان معدولا عن آخر من لم يجز فيه المطابقة لمن يوجب فالاولي ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة
وهو العرف باللام ولا يلزم تعريفه وان كان معدولا عن العرف باللام كما في التعريف في امر المعدول عن الاسم لان
متضمن للام ولذا انبني بخلاف اخر فانه غير متضمن له ومثل جمع واخواته نحو كتع وبضع وبتع فانه معدول عن جمع
مسكون العين على رأي لانه جمع جماء وقاس جمع فعلا ان يجمع على فعل اخر امر او جمع جماعي على رأي الثاني وهو
رأي الفارسي وذلك لانه ليس قياس كل فعلا ان يجمع على فعل بل هو قياس فعلا مؤنث افعال الجمع على فعل ايضا
واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع فحقا بمنزلة فعلا كما وقاس جمع فعلا كما فاعلى بفتح اللام وكسره وفعلا وان
ايضا الصحاري وصحراوات فيكون جمع من جماعتها او جماعات او خروجا تقدير ان توقفت عدلية على منع مرفعه
اي الاستد على عدلية الا يمنع العرف او قيل بها اي بدلية تبعا وحلا على اخواته ومن ثم اي من اجل توقف العدلية
في العدل التقديري على منع العرف او العمل على الاخوات قيل بها اي بالعدلية في غير لم يوجد الاعيان غير منصرف ومن يمكن
فيه تقدير سبب اخر مع العلمية هو العدل فقد العدل في ذلك لا يلزم مدعى فاعدهم من كون الهم غير منصرف بسبب واحد

فقل انه سدد عن علمنا وانما قلنا انه لا يمكن تقدير سبب آخر فيه سوى العدل لان غير ليس مجموع ولا تانيث فيه
 لا لفظا ولا معنى ولا ترتيب فيه ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الف والنون ولا مجتمع العائدين مع الوصف لما عرفته وفي
 قطا والمراد به مكان على وزن فعال مما هو علم اعيان مؤنثة في الترتيب فان باب قطا غير منصرف عندهم وانما
 قدر العدل فيه عندهم وان لم يكن محتاجا اليه لا قطا غير منصرف للتأنيث والعلمية لانه من باب حضاير الذي وجب
 عندهم تقدير العدل فيه تحصيله للكمس الا انهم بسبب البناء الذي هو سبب التامالي المطلوبة فيها فيه الرأى للعلمية
 وتكرره فانه اذا عرب لم يكسر واذا نسي لم يكسر قالوا اذا منع اللام من الصرف ليسين بنى لثلاثة اسباب فقد رفيه العدل
 لذلك واذا قدر فيه قدر في علمه فيه الرأى طرد البلب واما عند اهل اللجان فانه وان كان معدولا ايضا الا انهم
 لم يقولوا انه معدول تبعالا خواته لان الموجب لتقديره كونه معدولا عندهم وهو البناء ثابت فلم يكن عدليةه للعلم وليس
 ايضا غير منصرف عندهم لكونه مبنيا فلا يكون العدل فيه على منزههم من هذا الباب فلذلك قال في الترتيم وفي قوله انه
 لا يجوز
 باشارة الى ان بعضا منهم وافق للجواز ومن لم يقل بالعدلية في كبد وهو لم للنسب المعروف وان كان علما على وزن فعل
 لانه منصرف فلا يكون ما يتوقف الدلية عليه من عدم الانصاف موجودا فيه حتى يقال انه معدول وزن الفعل وهو فرع
 وزن اللام لان اوزان الاء مختلفة لا وان الافعال فاذا وجد فيها اوزان الفعل كان ذلك فرع بالنسبة الى اوزان
 لان الاصل في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر ما يختص به اي بالفعل ولا يوجد في الاء الامتوال من الفعل
 او كرجلا للعلمية او اجماعا فان الوزن اذا كان مختصا بالفعل لا يوجد في اللام الا على احد هذه الوجوه كقتل بالتشديد
 فانه مختص بالفعل وفعل بضم الفاء وكسر العين بالتخفيف والتشديد فانه ايضا مختص بالفعل وكما نقل واقتل
 فانها من ابناء الافعال فيذكر اسم ماء وختم اسم على مقول من الفعل وشتم اسم مدينة بيت القدس من اجل وبقم
 اسم بفتح معروف اجمعي اذا سمي به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل الذي في اللام اعدي زوايد المضارع فان هذه
 الزيادات لا طراد في اول الفعل صار شدة اختصا صا به فيضاق الوزن بسبب ذلك الى الفعل وان لم يكن
 غالبا عليه وقوله هذا اول من قول غير او ينقلب اي ينقلب هذا الوزن الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في اللام لانه
 اعتبار بالقلية في وزن الفعل في باب منع الصرف لان فاعل في الفعل اكثر منه في اللام لان باب الفاعلة اكثر من ان يحصى والمف
 منه فاعل فلو كان الاعتبار بالقلية لوجب منع الصرف في خاتم اذا سمي به مع انه منصرف بالاتفاق على ان القلية في الفعل
 في الافعال في الافعال غير ظاهرة لحي افضل التفضل من كل فعل ثلاثي ليس يكون وخلق ومنه اجمعي افضل فعلا مع مجي افضل
 في الاء من غير فعل كاجدل واخيل للفظا غير قبل للاء لان الوزن بلحوق التاء يخرج من اوزان الفعل لان الفعل لا

بشارة الى ان بعضا منهم وافق للجواز ومن لم يقل بالعدلية في كبد وهو لم للنسب المعروف وان كان علما على وزن فعل
 لانه منصرف فلا يكون ما يتوقف الدلية عليه من عدم الانصاف موجودا فيه حتى يقال انه معدول وزن الفعل وهو فرع
 وزن اللام لان اوزان الاء مختلفة لا وان الافعال فاذا وجد فيها اوزان الفعل كان ذلك فرع بالنسبة الى اوزان
 لان الاصل في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر ما يختص به اي بالفعل ولا يوجد في الاء الامتوال من الفعل
 او كرجلا للعلمية او اجماعا فان الوزن اذا كان مختصا بالفعل لا يوجد في اللام الا على احد هذه الوجوه كقتل بالتشديد
 فانه مختص بالفعل وفعل بضم الفاء وكسر العين بالتخفيف والتشديد فانه ايضا مختص بالفعل وكما نقل واقتل
 فانها من ابناء الافعال فيذكر اسم ماء وختم اسم على مقول من الفعل وشتم اسم مدينة بيت القدس من اجل وبقم
 اسم بفتح معروف اجمعي اذا سمي به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل الذي في اللام اعدي زوايد المضارع فان هذه
 الزيادات لا طراد في اول الفعل صار شدة اختصا صا به فيضاق الوزن بسبب ذلك الى الفعل وان لم يكن
 غالبا عليه وقوله هذا اول من قول غير او ينقلب اي ينقلب هذا الوزن الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في اللام لانه
 اعتبار بالقلية في وزن الفعل في باب منع الصرف لان فاعل في الفعل اكثر منه في اللام لان باب الفاعلة اكثر من ان يحصى والمف
 منه فاعل فلو كان الاعتبار بالقلية لوجب منع الصرف في خاتم اذا سمي به مع انه منصرف بالاتفاق على ان القلية في الفعل
 في الافعال في الافعال غير ظاهرة لحي افضل التفضل من كل فعل ثلاثي ليس يكون وخلق ومنه اجمعي افضل فعلا مع مجي افضل
 في الاء من غير فعل كاجدل واخيل للفظا غير قبل للاء لان الوزن بلحوق التاء يخرج من اوزان الفعل لان الفعل لا

لا لحقة التاء فلذلك انصرف في عمل جواز حقوق التاء بدخولها في اللاحقة المتحركة بالالف واللام والواو والياء
 واحسن به من هو وفاته جارية اودة بالتاء للحية الا اني مع انه وزن معتبر في منع الصرف لان حقوق التاء به
 ليس بقليل وانما دخله التاء بدخوله في اللاحقة المتحركة بالالف واللام والواو والياء كان يكونه وزنه لازما احتزان من اني
 وبيع علمين لانها في حالة الرفع كآخر في حالة النصب كعلم وفي حالة الجر كاضرب فلا يمنع الصرف في لغة من اتبع
 حركة ما قبل الآخر للاخر لاني لغة من التزم فتح ما قبل الآخر ما قبله فان غير منصرفين اذا جعل علمين وبكونه لم يخرج
 الى شبه اللام شكوك مخيف احتراز عن غواية وقيل فانه اذا جعل علم كان منصرفا لان كل واحد من الاعلال
 والادغام يخرج الى شبه اللام فصار نحو مد وفيل والاختلاف اوزانها اي اوزان الفعل واوزان العدل اذا العدل
 لا يكون الا في هذه الاوزان وهي فعال ومفعل كثلث ومثلث وفعل كسحر وفعل كاسس وفعل كآخر وفعل كعلم
 بحسب الاستقرار وليست هذه الاوزان من اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف لا يجتمعان اي العدل والوزن الفعل
 في اسم غير منصرف بالحجة وهي كوكب الكلمة من غير اوزان العرب وهي تنفر على العربية لان لغة كل قوم عندهم مقدرة
 على ما يحدونه من غيرهم شرط العلمة قبل الانتقال الى اللغة العربية وليس هذا شرط بل الشرط ان يكون
 علما في اول استعمالها في كلام العرب سواء كان قبل استعمالها فيه علما ايضا كابرايم او لا كالبون وان في لغة الرقي
 لم جنس بمعنى الجيد ثم جعل علما راوي نافع وهو يسمى لجودة قرأه وانما الشرط هذا لانه اذا وقع الجملة في كلام
 العرب ويكون علما استغنى عن دخول اللام والافادة عليه ما يقتضيه من التنوين ايضا لكونه معاقبا لهما ونفقت
 من الكسرة ايضا تبعاله اما اذا لم يقع في اول استعمالها في كلامهم علما فيجوز دخول اللام والافادة عليه فلا تمنع من
 التنوين فيصطلح مع الجر فان جعلت بعده لك علما كانت بمنزلة انه جعلت اليه بيتة علما وشرطها ايضا في كونها علما
 تحرك الاوسط نحو ملك او الزيادة على الثلثة كابرايم واعلم ان تحريك الاوسط لا تأنيث له في الجملة عند سيبويه والنسب
 والنسب الخويس فتحو ملك منصرف وجوب النوح وذلك لان تحريكه في لغته نحو سقر انما هو من لقيامه مقام التاء
 علامة التأنيث ولما لم يكن للجملة علا لا يستحق له سد قابل الجملة لجر كونها على الثلثة احرف سواء سكن
 وسقطها او لا ساءت اسمها في كلام العرب ويصير كانهما خارجة عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الامتداد
 التأنيث وهو فرع على التكثير لا رتبة المذكور قبل رتبة المؤنث ولا احتياج المؤنث في الاسم العام الى زيادة علامة
 بخلاف المذكور بالتاء لا بالالف لانه شرط له لفظا اي حال كون التاء ملفوظة او معنى وتقدير اسم العلم العلمية وانما
 اشتراط العلمة اما في التأنيث بالتاء لفظا فلان اصل وضع التاء للفرق بين الذكر والمؤنث ولا يجي لهذا

بشارة الى ان بعضا منهم وافق للجواز ومن لم يقل بالعدلية في كبد وهو لم للنسب المعروف وان كان علما على وزن فعل
 لانه منصرف فلا يكون ما يتوقف الدلية عليه من عدم الانصاف موجودا فيه حتى يقال انه معدول وزن الفعل وهو فرع
 وزن اللام لان اوزان الاء مختلفة لا وان الافعال فاذا وجد فيها اوزان الفعل كان ذلك فرع بالنسبة الى اوزان
 لان الاصل في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر ما يختص به اي بالفعل ولا يوجد في الاء الامتوال من الفعل
 او كرجلا للعلمية او اجماعا فان الوزن اذا كان مختصا بالفعل لا يوجد في اللام الا على احد هذه الوجوه كقتل بالتشديد
 فانه مختص بالفعل وفعل بضم الفاء وكسر العين بالتخفيف والتشديد فانه ايضا مختص بالفعل وكما نقل واقتل
 فانها من ابناء الافعال فيذكر اسم ماء وختم اسم على مقول من الفعل وشتم اسم مدينة بيت القدس من اجل وبقم
 اسم بفتح معروف اجمعي اذا سمي به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل الذي في اللام اعدي زوايد المضارع فان هذه
 الزيادات لا طراد في اول الفعل صار شدة اختصا صا به فيضاق الوزن بسبب ذلك الى الفعل وان لم يكن
 غالبا عليه وقوله هذا اول من قول غير او ينقلب اي ينقلب هذا الوزن الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في اللام لانه
 اعتبار بالقلية في وزن الفعل في باب منع الصرف لان فاعل في الفعل اكثر منه في اللام لان باب الفاعلة اكثر من ان يحصى والمف
 منه فاعل فلو كان الاعتبار بالقلية لوجب منع الصرف في خاتم اذا سمي به مع انه منصرف بالاتفاق على ان القلية في الفعل
 في الافعال في الافعال غير ظاهرة لحي افضل التفضل من كل فعل ثلاثي ليس يكون وخلق ومنه اجمعي افضل فعلا مع مجي افضل
 في الاء من غير فعل كاجدل واخيل للفظا غير قبل للاء لان الوزن بلحوق التاء يخرج من اوزان الفعل لان الفعل لا

في الصفات والاعمال لا يخرج عن كونها بغير ضرورة واما بالنسبة لتقدير فلا حكم للتقدير
حكم المفظوظ والمفظوظ شرطه العلمية وهو اني التاني بالفاء لفظا او معنى مع العلمية واجب التاني في منع الصرف
الا في الموضع الثلاثي العنوي الساكن الاوسط وضاع نحو مند او اعلا لا نحو دار علم بغير الحجة فان التاني
فيه غير واجب التاني بل يجوز فيه عدم الصرف لوجود السببين والصرف وكذا اذا كان نبيا نحو يد علم الضيف
ما فيه لعدم التاء فيه وعدم التاني من التاء ووجود اللزوم للتاني الرابع وعدم التاني عن التاني وهو حركة الاوسط
واحتراز بالتلا عن نحو سعاد فان التاني فيه واجب التاني لان الحرف الرابع فيه قائم مقام التاء وبالعنوي عن التاني
نحو سعاد فان التاني فيه مؤثر وجوابا وان كان ساكن الاوسط وبالساكن الوسط من التاني نحو قد علم ام امرأة
فان جميع النماة اتفقوا على منع صرفه للتاء المقدرة وقيل حركة الاوسط مقام الرابع القائم مقام التاء واعلم ان الزيادة
على ثلاثة احرف يجوز ان يكون لفظا ويجوز ان يكون تقدير يمكن التلفظ به نحو جيل اصله جيسل وهو علم للشيخ
والشيخ مؤنثة فان سمي به مذكرا كان غير منصرف مع انه ثلاثي في اللفظ لانه رابعي في التقدير يمكن التلفظ به اما اذا لم يمكن
التلفظ به وان كان رابعيا في التقدير فلا يكون غير منصرف نحو قد علم المذكر واحتراز بقوله بغير العجمة عما فيه العجمة
نحو ما فان العجمة تقوي السببين حتى صار تانيهما في عدم الصرف واجبا واما اختص العجمة من بين سائر الاسباب
لان وزن القمل والعدل لا يكونان في الثلاثي الساكن للخبو بشهادة الاستقامة والوصف لا يجامع العلمية والتركيب
والجمع المؤنث في الباب والالف والنون والفاء التاني جده عن كونه على ثلاثة احرف فلم يبق الا العجمة فان سمي بالعنوي
فالزيادة كالتاء اي فسرطة الزيادة على الثلاثة كما ان ما فيه التاء رايد عليها غالبا فسرط لم رجل منصرف عندهم
لضعف امر التاني في عدم وجود التاء فيه ولا السيادة منه وهو الحرف الرابع بخلاف سعاد فانه غير منصرف وان كان
علم المذكر لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا سدا فيكون بمنزلة ما فيه التاء ظاهر كحرف واما الا يكون الحرف الثالث
قائما مقام التاء لان التاني في كلامهم انما يزداد غالبا رابعة فضاء اذ الثالثة حتى يسد الثالث سدوا ولي هذا اللفظ لان
بقوله كالتاء واعلم انه شرط فيه ايضا ان لا يكون منقول لاسم المذكر في الاصل وان لا يكون تانيه محتاجا الي تأويل
غير لازم لان رباب ام امرأة اذا سمي به مذكر انصرف لانه قل التسمية به للمؤنث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا كل جمع
مكسر خال عن علامة التاني نحو رجال فانه لو سمي به مذكر انصرف لان تانيه لاجل تاء وليد بالجماعة وهو تاء وليد لان
الجواز ان يقول بالجمع فيكون مذكرا التركيب وهو فرض على الافراد جعل كالمثنى ما كان اي لم يكن بينهما نسبة من اضافة
او اسناد لانه لو كان التركيب بالاضافة او الاسناد وجب بقاء المثنى على حالهما قبل العلمية فلا يمكن جعل التركيب

منصرفا غير منصرف لان الحرف الاخير مستقل بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالكون الذي كان
لذلك ولا كان الثاني صوتا لانه لو كان الثاني صوتا كان المرب مبنيا لامدخلة في باب منع الصرف نحو سيبويه ولا
الثاني متصفا بالحرف قيل العلمية لانه لو كان متصفا به قبله لا يجب عدم انصرفه نحو خمسة عشر علما فانه جاز امر به
مع منع الصرف وجاز ابقاؤه على الفتحة لتضمنه الحرف قبله في عبارتهم ان الثاني متضمن الحرف تساميل لان المرب متضمن
على معنى المثنى وحرف والتضمن للحرف هو المرب لا احدهما فيه الا ان الحرف لما قدر في الثاني قالوا انه متضمن للحرف قوله على
مفعول ثان لجعل فان التركيب بالعلمية صار لازما ولم يكن معر في معرض الالتفات الالف والنون المضارعتان هما في
فراغتي التاني او فريان على ما زيد عليه لاني التاني وسما الهزة المتعاقبة من الالف التاني في نحو صحرا والالف
الزيدية قبلها والهمزة هي التي للتاني دون الالف قبلها لانها في الاصل تحوي زيدا قبل هذا الالف للمد والبناء
وقلبت الثانية هززة لاني انها لما زيدتا معا لم يفرق احداهما الاخرى نسبتا جميعا الي التاني على طريق
التقليب لزيادتهما معاني الاخر لزيادة الف التاني كذلك وعدم قبول التاء فانها لا تقبل التاء كما ان الف التاني
ذلك وغير ذلك لكون صيغة ما فيه الالف والنون غير متغيرة الى صيغة تانية نحو لمران وكري كما ان صيغة اية الف
التاني غير متغيرة عن صيغة مذكرة نحو احمر حراء وكون الزايد الاول منها الفاء وكسايوي الصمد منما في الزيادة
سكن من سكن ان مثل حمر من حمر لكن الوجه الضروري للمساوية بحيث لا يؤسر ان يكونه وهو عدم قبول التاء واول
صرف ندما مع وجود بعض هذه الوجوه من المساوية فيه ان كان اي الالف والنون مع الزيد فيه اما لا صفة فسرط اي
فسرط الام الذي فيه الف والنون العلمية لا تمنع من زيادة التاء كما تمنع من الحذف او كانا مع الزيد فيه وصفا
فانتقاء التاء اي فسرطه انتقاء فلا تاء او فسرطه وجود فعلي والغرض من شرط وجود فعلي الانتقاء اي انتقاء التاء
اي ليس هذا الشرط مقصودا بذاته بل الغرض منه انتقاء التاء لان كل ما جاء منه فعلي لا يجبي منه فلا تاء في لغتهم الا عند
بعض بني لخم فانهم يقولون سكرانة ويصرفون مذكرة ويحتمل ان يكون هذا الشرط مقصودا بذاته وذلك لانه
يحصل به اختلاف فيفتي المذكر والنون في ما وهذا الحذف وجوه للمساوية السعد بها الجمع وهو فرض على الواحد شرط
ان يوازن في التاني بان يكون قبل الف حرفان او لهما مفتوحة وبعده ثلاثة احرف او سطرها ساكن نحو مصابع
ويجاني وذلك لانه لو كان او سطرها مفتوحا يكون منصرفا نحو ملائكة لمساوية المفرد نحو كرامة لفظا من حيث اللواتي
ومعنى فان المصدر يحتمل القلة والكثرة بالجمع وينبغي ان لا يكون صيغته مفاريل حصل بفروض ياء النسبة في الجمع
نحو حواي فانه منصرف بخاتي في جمع بخاتي لعدم مروضها في الجمع او يوازن مفاعل مما كان قبل الف حرفان او لهما مفتوحة

او بعد حرفان اولهما متحرك سواء ادغم احدهما في الآخر او لا نحو دواب ومساجد واقبال جمع عالة على حد
 ثمر وتمر وحرا جمع حارة فصر وان كان الساكن فيد بعد الالف لاحظ لد في الحركة لا افظة او لا تقدير الالف اذا
 اريد بحرا جمع التكرير فانه يكون غير منصرف لفظا وتقديرا اي مؤنثة لانه لا او مائة معدة لجوارير عليه
 اي مكان ناقص من هذا الجمع رفا وجرا فان سبويه قدم الالف على منع الصرف لان سبب الالف قوي وهو
 الاستئصال الظاهر بخلاف سبب منع الصرف فانه ضعيف وهو السابرة الخفية فكان اصله جوارير سكنت الياء
 للاستئصال فالتقى ساكنان فحذف الياء ثم لما كان صيغة الجمع ثابتة تقديرا لان كل ما حذف لالعلل موجب
 كان بمنزلة الباقي حذف تنوين التثنية منه لعدم الصرف والتثنية به تنوين العوضي حذرا من رجوع الياء بسبب
 زوال التقاء الساكنين في التثنية فاقوا مبتدأ على بناء ممتد ومعنى كونه جمعاً متصفاً بالفرعية فان
 تسرة الزم من نحو جوارير في حالة الرفع وكان الالف لا يخل بالوزن اي بوزن الكلمة سواء كان وزن الفعل
 او وزن الجمع او وزن غيرهما لا شاع احوي من الصرف مع الالف لانه لا يخل في الاصل اخوي قلبت الياء الفا وحذف
 الالف للتقاء الساكنين بنك على ان الالف مقدم على منع الصرف ولو كان الالف خلا بالوزن ينبغي ان يكون منصرفا
 لانه لما قالوا اخوي بعدم التنوين ورجوع الالف لئلا انه غير منصرف وان الالف لا يخل ولما قل ان يقولوا لا يجوز
 ان يكون عدم انشائه لاجل ان الهمزة في اوله يند على الوزن وان زال الوزن بالالف لما كان نحو بعد ويرى فانه زال الوزن
 فيهما بذهاب الفاء والعين منها لكنه منصرف لتسبب حرف الضارعة في اولها على الوزن تلك كسر السك
 على بون الياء تقدير لانه لو كان محذوفاً منسياً لوجب ان يقا جوارير برفع الرواء في حالة الرفع كما يقايد واخ
 والوزن اي كون الالف لا يخل بالوزن يدل على وزن مغايل تقدير اولها حكم بقاء الياء لاجل الكسرة ينبغي ان يحكم
 ببقائه ايضا لمنع الصرف لان كل واحد من الكسرة ومنع الصرف حكم لفظي وبهذا علم فاقول الرجاء انه منصرف
 في حالتى الرفع والجر والتنوين للصرف قال لان الالف الظاهر مقدم على منع الصرف فكان اصل جوارير جوارير سكنت
 الياء لنقل الضمة عليها فالتقى ساكنان فحذف الياء فلما حذف جرح الالف من شال اقصى الجوة وصار على مثال سحابة
 فصرف لان الياء المحذوفة كالناب يدل على بقاء الكسرة فلم بما تقدم من ان العلية والوصفية لا يجتمعان وان العدل
 ووزن الفعل لا يجتمعان ايضا وان العلية في اي شئ شرط ان ما شفع من الصرف بالعلية اي بسبب العلية
 بان يكون العلية سببا فيه لا غير او شرطاً وهو غير نحو مساجد وخبلي وحكمة الصرف عند التنكير لبقائه
 عند التنكير بلا سبب ان لم يكن فيه فعل او وزن الفعل او سبب واحد ان كان فيه العدل او وزن الفعل وذلك

لان جميع ما يكون العلية في شئ او لهما سبباً مستمداً من افيه الالف والنون من الالف فان العلية
 من بعض شرط في قيام الالف والنون في السبب كقيام الف في الثانية ومنذ آخر سبب لا سبب والوجه والمؤنث
 بالياء والمؤنث المعنوي والركب فلو فرضنا اجتماع التثنية في اسم كاذر بايجان فان فيه العلية والثانية والجموع
 والتنكير والالف والنون لزال تأنيدهما بيزوال العلية لان النسبة لا يورث بدون الشرط فيبقى اسم منصرفاً بلا
 سبب فيه وجميع ما يكون العلية فيه سبباً للعدل من العرفة ووزن الفعل وهما لا يجتمعان على ما تقدم فانكر ذلك
 الالف بقى بلا سبب واحد الا حواجر واللام بخو كل ما كان لفظه مشعراً بالوصفية ويكون معنى الالف في هذا هو
 قيل العلية كسكران وسكري واحمر فان حكمه عدم الصرف بعد التنكير بعد العلية عند سبويه لانه اعتبر الوصف الاصيل
 بعد التنكير لا بمعنى ان الوصف رجع حتى يكون معنى زب احمر بل يخص فيه لعمري بل بمعنى انه ثابت لكونه اصلياً مع
 زوال ما يضافه من العلية حتى لو اريد اثبات الوصف الاصيل لجاز زوال ضادة ولأجل اعتبار الوصفية قالوا
 في جمع احمر حمر وان كان علماً وقالوا الاحمر باللام واما اجمع فانه منصرف بعد التنكير بالاتفاق لان معنى الوصف فيه زب
 قيل العلية لكونه بمعنى كل واما افعال التفضيل فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق ان كان مجزاً من من لضعف الوصف
 فيه والتباسة باقل اما وغير منصرف بالاتفاق ان كان مستمداً من من لظهور معنى الوصفية فيه واستيناز عن اقل
 اما لوجود العلامة الدالة على الوصف وعلى استيناز من اقل اما و من من التفضيلية خلافاً للاخفش فانه لا يعتبر
 الوصف الاصيل بعد الزوال اي زوال العلية بالتنكير وقال انه منصرف لزوال الوصفية بالعلية والعلية بالتنكير
 اي يلزم الاخفش صرف ما يجمع من الصرف بالاتفاق من نحو ادم من الصفات التي عليها الالية لانه اذا لم يعتبر
 الوصفية الاصلية يجب ان يصرف هذا مع انه غير منصرف بالاتفاق وفي لزوم ذلك للاخفش نظر لانه فرق بين ادم وبل
 احمر عند التنكير بعد العلية ولا يلزم سبويه بان حاتم لما تقدم من ان العلية والوصفية لا يجتمعان فلا يجوز اعتبارهما
 في حكم واحد وقال الفراء اذا سمي بنحو احمر رجل احمر كان غير منصرف وان سمي به رجل اسود كان منصرفاً لعلية
 ويجوز صرف للمتنع من الصرف بدخول تنوين الصرف عليه للضرورة اي لضرورة الوزن في الشعر لان الشعر له حروف وحركات
 وسكنات محصورة لا يجوز زيادة فيها ولا نقصان منها فاذا احتيج الى الحاق التنوين لتمام الوزن للحق لان الضم في
 تنوين المحظورات فلا بد من تنوين الشيء الى اصله او الى اصل الالف او التنكير فان مراعات الفواصل
 في آتى تنج مجرى الحافظ على القوافي في الشعر مثل سلاسل واغلا لا فانه نون سلاسل لا تنكسب اغلا لا
 ولا يجوز منع ما فيه سبب واحد غير مكرر من الصرف بحال اي في حال الاضطرار لان الضرورة لا يخرج الاشياء

من احواله وان اردت ان لا يكون الاسناد تاما لان الاسناد لا يتعدى خلاف
 في قوله لا يتعدى من لانه الظاهر انه يحتاج في الجواب الى مزيد وكلف وتحمل وكذا في ثبوتها لا
 ثابته فلم يقع بواجب غير قائم مقام السبب خلافا لكونه في منع العرف في حال الاضطراب بالغة ومرة
 متمسكين بقوله لا يتعدى من لانه الظاهر انه يحتاج في الجواب الى مزيد وكلف وتحمل وكذا في ثبوتها لا
 في مجموع ومالك دون من منزهة من تخفيف اليوم لا يرفع فانه منع من العرف وليس الاعانة لانه في الاسناد
 جرح يلقى في البس ليعرف افعاله لا في قوله لا يتعدى من لانه الظاهر انه يحتاج في الجواب الى مزيد وكلف وتحمل وكذا في ثبوتها لا
 اعطى الاقرب من حابس وبيته ابن حصو يوحس مائة من الابل في جاء ميس بن مراد بن وانشاء هذه الابل
 فقال لم بعض اصحابه اقطع لسانه عن اسطه مائة من الابل واجاب عن هذا التمسك بقوله وخذ من معارض
 شيخني فان الرواية الصحيحة هو فان شيخني اوجدي قيل وفيه نظر اذ ليس بين ما تارة في رواية الكوفية ايضا
 صحيحة نقول في الكتب الصحاح الصحيح مسلم وغيره ويكفي في التمسك رواية صحيحة وان ثبت رواية اخري والجواب ان قوله
 انه اذا تقرر في رواية في الاجابة والتمسك كان الاصل النفع حتى يستلزم الاستعمال عن الفصحاء **المرتب**
 هو ابتداء بها لان المفعول عن فعله بخلاف غيره اصل والمفعول به فالاصل هو الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية التي هي
 اصل الجملة الاسمية والفعلية لان القياس ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له اي للاخبار ولا حاجة الى
 التعليل لانه ذكر قبل ذلك ان المقتضى للرفع هو الفاعلية فلهذا ان يكون اصل المفعول ما حصل فيه الفاعلية
 وهو الفاعل على ان ما ذكره انما يدل على ان الجملة الفعلية اصل في باب الاخبار ويلزم منه ان يكون جزءا اصل المفعول
 وهو اي الفاعل مستند اليه عن الفعل التام وغير التام او مجرد بغيره قال ذلك ليدخل فيه فاعلم الفاعل والصحة المشبهة
 واما الفضل والمصدر والظرف والمجاور والمفعول والمنسوب لانه ليس بفاعل
 عند ذكر لفظ مجرد احسن من نحو زيد قائم فان مجرد قائم قائم ليس مستند الى زيد بل هما مع الضمير
 فهما مستندان اليه وقوله مستند اليه شامل لما هو اسم لفظ او تقدير افعاله يستلزم القلب ما ذهب اليه وكان
 ذا من به ذة باعلى منه القيا به اي مستند اليه على طريقة قيا الفعل به وعلى طريقة الفضل المعلوم لطريقة الفضل المحم
 سواء قال به حقيقة نحو لم زيد او تو شعرا نحو لم زيد ولم يضرب عمرو وقرب خالد واحسن منه مفعول مالم يستعمل
 لانه ليس بفاعل عنده وانما لم يذكر التقديم كذا ذكر ابن الحاجب لان قوله مجرد الفعل مثله عنه وهو اي الفاعل واحد جمع الله
 لا يجوز ان يقع اسمين مختلفين بحركة الفاعلية بفعل واحد من غير عطف ليس الفاعل الا واحدا اذا مستند من الفعل ومن

هذا هو الذي ذهب اليه في قوله مستند اليه

وشبهه الى الفاعل ثم الاسناد فلو استند الى شئ اخر لم ان لا يكون الاسناد تاما لان الاسناد لا يتعدى خلاف
 تعلق بالمتنول فانه يختلف ويختل في خمسة مقاصيل على سبعين بيان ان شاء الله تعالى وكذا في كون الفعل والمفعول
 متعلق بقوله بعد جاز متاملا في ان يلي الفعل بحيث لا يقع بينهما من مقتضيك الفعل شئ لانه الجرح منه اي من الفعل
 استندة احتياج الفعل الى الفاعل واستند على ذلك لانه اوجد في قوله لو قومه اي لوقوع الفاعل بين لانه اي لا الفعل
 واعرابه اي اعراب الفعل في مضربان فلو لم يكن الفاعل الجرح من الفعل لم يقع اعرابه بعد فاعله لان اعراب الكلمة انما يقع
 في آخره لاني آخر شئ خارج عنه من حركاته وكان اللفظ في ضربت اي في الفعل المتصل به الضمير المرفوع التثنية المتحركة
 فلو لم يكن الفاعل الجرح منه ولا سمانه اذا كان مستندا لم يكن الله لانه انما يكون رفعه التثنية اربع حركات كلمة واحدة
 او فيما هو بمن لهما ورة الميس في قوله لانه حذف الواو من قبل الجوارح الساكنين فلا حركات اللفظ بملاحظة تميز الفاعل
 وهو اللفظ ردت الواو من قبل الجوارح الساكنين فلا حركات اللفظ بملاحظة تميز الفاعل
 جاز انصار يا خرب ثلاثة زيد يعني يجوز ان يكون في المفعول المقدم على الفاعل ضمير مائة اليد لانه وان كان مؤخر الفاعل
 الا انه مقدم تقدير فلا يلزم الاضمار قبل الذكر واستغنى عن غلامه زيد وان عكس الاعراب فان جعل غلامه رفوعا
 على الفاعلية ومن يدانصوب على الفاعلية لانه انما قبل الذكر لفظا او تقدير او لا يجوز هذا الضمار الذي ليس الدال على معن
 القصة او في الضمير الذي جى لمفسر بعده والاخفص يجوز ذلك وكذا في جنى متمسكين بقوله جاز رفوعا في معنى عوي بن مام
 جزء الكلاب العاويات وقد قبل فان الضمير في زيد وهو فاعل ما يد الى المفعول المؤخر وهو عوي بن مام واجاب عنه
 بقوله والضمير في جاز ربه المستند وهو الجرح الدال عليه بلغة الفعل المقدم وهو جزي اي جزي ربه الجرح لاني قوله
 ادلوا ما قرب القوي فان الضمير وهو جرح الى الميل الدال عليه ادلوا ولا يتأخر الفاعل مطلقا اي سور
 بدون الا اوقع الاسم مفعوله اذا وقع المفعول وجده اي لا مع الفاعل بعد الا ذلك لانه اذا ذكر قبل كلمة الاستثناء في الاستثناء
 المفعول خائن الفاعل فيما بعد ما يجب ان يكون مائة التقدم على الاسم الفاعلية او الفعولية او الحالية او غير ذلك
 محصور في المتأخر عن الا وما ذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لاقتضاء التركيب ذلك فلو اخرجت الفاعل عن المفعول
 مع الا في التركيب الذي كان المفعول وجده واقعا بعد الا نحو ما قرب زيد الامر او تقول فيد ما قرب عمرو الامر الان في الفاعل الذي
 لان فاعلية زيد محصورة في عمرو في المثال الاول اي ليس زيد فاعلا بالاحوال الامر ومضروب زيد هو على الاحتمال
 يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد بناء على التقضي وفي المثال الثاني مضروبة عمرو مقصورة على زيد اي لم يكن زيد به الا زيد
 وفاعلية زيد باقية على الاحتمال ولو اخرجت الفاعل عن المفعول بدون الا وتقول في المثال المذكور ما قرب الامر زيد

هذا هو الذي ذهب اليه في قوله مستند اليه

ان كان متصلا بسوى العامل في اتصال الخمير بها نحو ضربت وكرمت لان الفعل الاول سيجعل مفعول في انتم المتصل بالفعل
الثاني لا يجر لان انتم المتصل يجب اتصاله بهما كالمجرى منه فلا تنزع وان كان متصلا نحو ما ضربت وكرمت الا اذا
فكذلك لا تنزع فيه على ما يحكي بعدهما وانما قال بعدهما لانه لو كان قبلها نحو ضربت وكرمت او ضربت وكرمت
زيدا وامنت تيسر ان يكون مفعولا للاول وهو اي هذا المظهر وما لاخره والآخر بحسب الاقتضاء وما لاخر
بعد الفراغ من التنزع واختيار ما تختار والاقول وما لاخره فليس على ظاهره مستقيم والآخر تعدد المظهر مع انه واحد
يسس الاو عدم التنزع على تقدير التنزع وكلاهما باطل فاعلان اي يكون كل من العاملين مقتضيا للفاعلية او مفعولان او مختلفان
بان يكون المظهر فاعلا لاحد العاملين وما لاخره مفعولا او بالكس فالمظهر الواقع بعد العاملين الثاني من العاملين عند البصرية
على سبيل الاختيار لانه يجوز اعمال الاول ايضا الا ان الاولى اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب والمظهر للاول
عند الكوفة مع جواز اعمالهم الثاني لان اول الطالبين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياجه الثاني والفراغ
مشتركة العاملين في الرفوعين اي حيد بعضي كل واحد من العاملين مرفوعا والآخر مرفوع واحد فعني في الرفوعين اي في
كان الاسم للمظهر وما للعامل الآخر مرفوعين نحو ضربت وكرمت زيد فانه يسر العاملين في زيد بالعل لانه لا يلزم على تقدير اعمال الثاني
الاظهار قبل الذكر وحذف العامل ومذهبهم ليس بعيد فانه نظير قوله زيد وعمر منطلقان على مذهب سيبويه فان حسن المذهب
منه مرفوع بما هو له خبر فيلزم ان يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه معا لانهما لا ما اعتضاده ويمتنع الفاعل
من اعمال الثاني فيما ادنى اعمال النسخ الى حذف الفاعل او افعاله قبل الذكر كما اذا كان النسخ مقتضيا للمفعول والاول الفاعل
نحو ضربت زيد فانه لا يراه المسئلة لا يخرج من احد الامرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بمنعها واوجب منها
اعمال الاول واعمال الثاني مع الاتيان بخمير منفصل بعد المظهر نحو ضربت وكرمت زيد فانه لا يلزم على تقدير زيد من
الى اخره ونحو ما ضربت وكرمت الا انما على الحذف اي محمول على حذف العامل من الاول واعمال النسخ كما هو مذهب الكسائي في ذلك
والبصرية توافقونه لفساد المعنى على تقدير جملة على ما يختار البصرية من اعمال الثاني وافعال الفاعل في الاول لان افعال الاسم
وهو انما مع الاستعارة لان الحرف لا يضر ويدون الحرف ملتبس لانه اذا قلت ما ضربت وكرمت الا انما فافترت الضمير في ضربت
اي سمع ان الفعل الاول منفي عن الضمير او منحصر فيه بناء على جواز افعاله فيه مع حذف الاوانها من الفاعل بان يقول ما ضربت
الا انما وكرمت الا انما مستغنى عنه لدلالة الضمير الثاني مع الاعلى الاول لانه هو الاول بعينه ولفظه واذا امتنع الاظهار والاعمال
لحذف ولا تنزع فيما تعدي الى لئلا من المفاعيل عند الحذف عدم السماع واجازة في قياسات فاعلى الفعل المتعدي الى واحد
واثنين اقول اعلمت واعلمني فزيد عمر واسطفا على اعمال الثاني وحذف مفاعله الاول واعلمني واعلمته اياه فزيد عمر

ان كان متصلا بسوى العامل في اتصال الخمير بها نحو ضربت وكرمت لان الفعل الاول سيجعل مفعول في انتم المتصل بالفعل الثاني لا يجر لان انتم المتصل يجب اتصاله بهما كالمجرى منه فلا تنزع وان كان متصلا نحو ما ضربت وكرمت الا اذا فكذلك لا تنزع فيه على ما يحكي بعدهما وانما قال بعدهما لانه لو كان قبلها نحو ضربت وكرمت او ضربت وكرمت زيدا وامنت تيسر ان يكون مفعولا للاول وهو اي هذا المظهر وما لاخره والآخر بحسب الاقتضاء وما لاخر بعد الفراغ من التنزع واختيار ما تختار والاقول وما لاخره فليس على ظاهره مستقيم والآخر تعدد المظهر مع انه واحد يسس الاو عدم التنزع على تقدير التنزع وكلاهما باطل فاعلان اي يكون كل من العاملين مقتضيا للفاعلية او مفعولان او مختلفان بان يكون المظهر فاعلا لاحد العاملين وما لاخره مفعولا او بالكس فالمظهر الواقع بعد العاملين الثاني من العاملين عند البصرية على سبيل الاختيار لانه يجوز اعمال الاول ايضا الا ان الاولى اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب والمظهر للاول عند الكوفة مع جواز اعمالهم الثاني لان اول الطالبين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياجه الثاني والفراغ مشتركة العاملين في الرفوعين اي حيد بعضي كل واحد من العاملين مرفوعا والآخر مرفوع واحد فعني في الرفوعين اي في كان الاسم للمظهر وما للعامل الآخر مرفوعين نحو ضربت وكرمت زيد فانه يسر العاملين في زيد بالعل لانه لا يلزم على تقدير اعمال الثاني الاظهار قبل الذكر وحذف العامل ومذهبهم ليس بعيد فانه نظير قوله زيد وعمر منطلقان على مذهب سيبويه فان حسن المذهب منه مرفوع بما هو له خبر فيلزم ان يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه معا لانهما لا ما اعتضاده ويمتنع الفاعل من اعمال الثاني فيما ادنى اعمال النسخ الى حذف الفاعل او افعاله قبل الذكر كما اذا كان النسخ مقتضيا للمفعول والاول الفاعل نحو ضربت زيد فانه لا يراه المسئلة لا يخرج من احد الامرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بمنعها واوجب منها اعمال الاول واعمال الثاني مع الاتيان بخمير منفصل بعد المظهر نحو ضربت وكرمت زيد فانه لا يلزم على تقدير زيد من الى اخره ونحو ما ضربت وكرمت الا انما على الحذف اي محمول على حذف العامل من الاول واعمال النسخ كما هو مذهب الكسائي في ذلك والبصرية توافقونه لفساد المعنى على تقدير جملة على ما يختار البصرية من اعمال الثاني وافعال الفاعل في الاول لان افعال الاسم وهو انما مع الاستعارة لان الحرف لا يضر ويدون الحرف ملتبس لانه اذا قلت ما ضربت وكرمت الا انما فافترت الضمير في ضربت اي سمع ان الفعل الاول منفي عن الضمير او منحصر فيه بناء على جواز افعاله فيه مع حذف الاوانها من الفاعل بان يقول ما ضربت الا انما وكرمت الا انما مستغنى عنه لدلالة الضمير الثاني مع الاعلى الاول لانه هو الاول بعينه ولفظه واذا امتنع الاظهار والاعمال لحذف ولا تنزع فيما تعدي الى لئلا من المفاعيل عند الحذف عدم السماع واجازة في قياسات فاعلى الفعل المتعدي الى واحد واثنين اقول اعلمت واعلمني فزيد عمر واسطفا على اعمال الثاني وحذف مفاعله الاول واعلمني واعلمته اياه فزيد عمر

عمر واسطفا على اعمال الاول وافعال مفاعيل الثاني ان علمت العامل الثاني بناء على اختيار البصرية اضرمت الفاعل في الاول
على الوجه الظاهر ووفق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتثنية خلافا للكسائي فانه يحذف نحو قاما وقد اخبر
وحذف من الاول مفعولا يقتصر عليه ويستغنى عنه كافي غير افعال القلوب لانه فاعله فلولا لم يحذف لعدم الاظهار قبل الذكر
بما هو فاعله تحذف كثيرا في السوء والافعال الذي لا يقتصر عليه كثنائي مفعول بل علمت اذا كان الاول مفعولا فانه لا يحذف
انما لا يلزم انما المفعول قبل الذكر او حذف احد مفعولي بل علمت نحو حبس منطلقا وحسبت زيدا منطلقا وحسباني منطلقا
وحسبت الزيد من منطلقين الى اخره وان علمت الاول بناء على اختيار الكوفية اضرمت الفاعل في الثاني على وفوق الظاهر للاظهار
لانه لا يلزم منه اضرار قبل الذكر لان الاسم الواقع بعد الثاني لكونه مفعولا للاول كان مقدما على الثاني تقدير اخوفا وبعد اخوال
واضرمت المفعول الثاني ايضا على المختار نحو ضربت وكرمت زيد لانه لا يلزم من الاضرار قبل الذكر في المفعول كما عرفت الان
الان يمتنع اضرار اي اضرار المفعول على المختار فيها لا يقتصر على احد مفعولي فيظهر المفعول كما اذا كان المفعول ثانيا من باب
علمت ويلون الاول غير مطابق للظاهر نحو حسبت وحسبتا منطلقين الزيدان منطلقا فانه اعمل الاول في منطلقا ولذلك
رفع الزيدان بالفاعلية والفعل الثاني ايضا توجه الى منطلقا لان التنزع انما يكون في الذات الموصوفة بالانطلاق من جهة
فليس ما واخره ما وشرتها بحسب افتقار المحل وكان المختار اضرار ولكن لا يجوز اضرار لانه لو اضر مفعول الاول كان المفعول الثاني
مطابقا للمفعول الاول في باب حسبت مع وجوب تطابقهما لكون الثاني عبارة عن الاول ولو اضر مفعول الثاني لم يكن الخالفة بين الضمير
والرجوع اليه في الافراد والتثنية ولا يجوز حذفه ايضا لانه لا يجوز الاختصار على احد المفعولين في باب حسبت فلما امتنع الفعل
والحذف وجب الاظهار وفيه نظر لانما مع تسليم امتناع الاختصار لاسم وجوب المطابقة بين الضمير والرجوع اليه عند الامس
مع اللبس كقوله تعالى وان كانت واحدة مع تقدم وان كثر كما وان كان الاول مطابقا للظاهر فيض نحو حسبت وحسبت
اياء زيدا منطلقا والفرع الاول من قوله قضي كل ذي دين قوتي غريمه وقرع مطول معنى غريمها الثاني من العاملين ومما
قضيته وفي فانهما نحو جبرها ان الى قوله غريمه فاعل الثاني وهو قوتي لانه لو اعمل لزم ان يقول قواه والآن ان يكون الكلام الفصح
على غير المختار وهو حذف مفعول الثاني مع اعمال الاول وكذا العريم في الفرع الثاني الثاني من العاملين ومما مطول معنى فانهما قوتي
الى غريمها فاعل الثاني فان قلت فعل هذا يجب ابراز الضمير في مطول لانه جار مجازي لانه خبره وهو مطول لان المطول هو الغريم
وكل صفة جارية على غير ما يحل يجب ابراز الضمير فيها واجاب عن هذا بقوله على انه اي على ان العريم تفسير ما في مطول من الضمير
وكان التقدير وقرع مطول عن غيرها فلا حاجة الى ابراز الضمير لان ذكر التفسير بهذه بمنزلة ابراز لان الضمير اقوى من الضمير فان
قلت لم لا يجوز ان يكون غريمها فاعل مطول على ما هو اختيار الكوفية من اعمال الاول واجاب عند بقوله ولو قبل بالاول اي

ان كان متصلا بسوى العامل في اتصال الخمير بها نحو ضربت وكرمت لان الفعل الاول سيجعل مفعول في انتم المتصل بالفعل الثاني لا يجر لان انتم المتصل يجب اتصاله بهما كالمجرى منه فلا تنزع وان كان متصلا نحو ما ضربت وكرمت الا اذا فكذلك لا تنزع فيه على ما يحكي بعدهما وانما قال بعدهما لانه لو كان قبلها نحو ضربت وكرمت او ضربت وكرمت زيدا وامنت تيسر ان يكون مفعولا للاول وهو اي هذا المظهر وما لاخره والآخر بحسب الاقتضاء وما لاخر بعد الفراغ من التنزع واختيار ما تختار والاقول وما لاخره فليس على ظاهره مستقيم والآخر تعدد المظهر مع انه واحد يسس الاو عدم التنزع على تقدير التنزع وكلاهما باطل فاعلان اي يكون كل من العاملين مقتضيا للفاعلية او مفعولان او مختلفان بان يكون المظهر فاعلا لاحد العاملين وما لاخره مفعولا او بالكس فالمظهر الواقع بعد العاملين الثاني من العاملين عند البصرية على سبيل الاختيار لانه يجوز اعمال الاول ايضا الا ان الاولى اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب والمظهر للاول عند الكوفة مع جواز اعمالهم الثاني لان اول الطالبين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياجه الثاني والفراغ مشتركة العاملين في الرفوعين اي حيد بعضي كل واحد من العاملين مرفوعا والآخر مرفوع واحد فعني في الرفوعين اي في كان الاسم للمظهر وما للعامل الآخر مرفوعين نحو ضربت وكرمت زيد فانه يسر العاملين في زيد بالعل لانه لا يلزم على تقدير اعمال الثاني الاظهار قبل الذكر وحذف العامل ومذهبهم ليس بعيد فانه نظير قوله زيد وعمر منطلقان على مذهب سيبويه فان حسن المذهب منه مرفوع بما هو له خبر فيلزم ان يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه معا لانهما لا ما اعتضاده ويمتنع الفاعل من اعمال الثاني فيما ادنى اعمال النسخ الى حذف الفاعل او افعاله قبل الذكر كما اذا كان النسخ مقتضيا للمفعول والاول الفاعل نحو ضربت زيد فانه لا يراه المسئلة لا يخرج من احد الامرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بمنعها واوجب منها اعمال الاول واعمال الثاني مع الاتيان بخمير منفصل بعد المظهر نحو ضربت وكرمت زيد فانه لا يلزم على تقدير زيد من الى اخره ونحو ما ضربت وكرمت الا انما على الحذف اي محمول على حذف العامل من الاول واعمال النسخ كما هو مذهب الكسائي في ذلك والبصرية توافقونه لفساد المعنى على تقدير جملة على ما يختار البصرية من اعمال الثاني وافعال الفاعل في الاول لان افعال الاسم وهو انما مع الاستعارة لان الحرف لا يضر ويدون الحرف ملتبس لانه اذا قلت ما ضربت وكرمت الا انما فافترت الضمير في ضربت اي سمع ان الفعل الاول منفي عن الضمير او منحصر فيه بناء على جواز افعاله فيه مع حذف الاوانها من الفاعل بان يقول ما ضربت الا انما وكرمت الا انما مستغنى عنه لدلالة الضمير الثاني مع الاعلى الاول لانه هو الاول بعينه ولفظه واذا امتنع الاظهار والاعمال لحذف ولا تنزع فيما تعدي الى لئلا من المفاعيل عند الحذف عدم السماع واجازة في قياسات فاعلى الفعل المتعدي الى واحد واثنين اقول اعلمت واعلمني فزيد عمر واسطفا على اعمال الثاني وحذف مفاعله الاول واعلمني واعلمته اياه فزيد عمر

بان الاول مع ما ليس وهو مقبول على ما في التفسير في الثاني وهو معنى الجزاء اي جري الثاني على غيره سواء
 اي الثاني لان الثاني وهو معنى جبار على غيره وهو الغريم فان قوله انما يلزم الظاهر التفسير اذ لا يمكن ان يكون له تفسير بعده ومثاله تفسير
 بعده وهو غير ممكن انما تفسير على تقدير افعال الثاني فاجاز عند بقوله وتقدم ذكره اي ذكره في معنى مقدم تقديره لان قوله
 هو هو لا الاول كان مقبولا على الثاني تقديره وتفسير السببي يحيل ان يكون بعده لفظا وتقدير فلا يكون غيرهما على تقدير
 افعال الاول تفسير الضمير في معنى وعلى تقدير افعال الثاني يكون تفسير الضمير في مطلق لان ذلك بعد لفظا وتقدير فيكون
 العامل فيه هو الثاني لا الاول وقال ابن مالك لا يجوز التنافي في الرفع النسبي كما في المصارع الثاني لاستلزام التنافي
 ان يستلزم احد العاملين الى السببي والآخر الى ضمير فلهذا منه عدم ارتباط الاخر بالضمير بالمبتدأ لعدم احتمالها على غيره
 ويحتمل المصارع الثاني ان ليس منه اي من التنافي بان الغريم مبتدأ ثانيا تقدم خبره وهما مطلق ومعنى اي غرة
 نفسهما مطلق معنى او يكون معنى حاله اي من الغريم ان كان الغريم فاعل مطلق او من الضمير في مطلق الرجوع الى الغريم ان
 ابتداء والفتحة حارة تان على ثماله فلا حاجة الى ايراد الضمير ولان التفسير ومن الاول اي ومن افعال العامل الاول قليل
 من المال في قوله ولو انما السببي لادني معينة كفا في ولم يطلب قليل من المال ان جعلت الواو للحال كما جعلها صاحب الايضحة
 الحال مستد لانه على مذهب الكوفيين فانه تنافي في قليل من المال قوله ولم يطلب واعمل امر القيس وهو من الفصحاء العامل الاول
 الا فليكن افعال الاول اولى مع افعال الثاني منها اذا تفاوتت في النظم من قليل مرفوعا وبين قليلا منصوبا ومع انه يلزم
 على تقدير افعال الاول حذف الفعل من الثاني وهو ضعيف غير مختار لما اختار من اجله الضعيف وفي تمسكه نظر لان تمسكه
 محتمل من منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لانه في متنازع فيه وان جعلته اي الواو للعطف كما جعله سيبويه للعطف بناء على
 ان استعمال الواو للعطف الكسرية انه اي على ان قوله قليل من المال منه اي من باب التنافي فسد المعنى وذلك لان لو لا انتفاء شرط
 شرطها وجوابها سواء كانا مثبتتين او منفيين فلو كانا مثبتين يجب انتفاؤها وان كانا منفيين يجب بقاءها ولو كان
 احدهما مثبتا والآخر منفيًا يجب نفي مثبت وهو المنفي لان نفي النفي ايجاب وكم العطف على جزائها حكمه فعلى هذا كان قوله فلو
 ان ما السببي لادني معينة موجبا ان يكون سببه لادني معينة غير حاصل لانه مثبت في سياق لو فلو كان لم يطلب موجبا لقليل
 وهو معطوف على جزاء ولو وجب ان يكون طالبا للقليل فيكون قائلًا في صدر البيت انه لا يطلب القليل وفي تحجزه انه طالب للقليل
 وهو تناقض وفي جملة من غير باب التنافي نظر لانه لا سبقي للاستدراك في البيت الثاني بحال واذا جعل الواو للحال لم يلزم ان يكون
 الطلب مثبتا لانه في تقدير كفا في القليل غير طالب له ويكون الاستدراك على حاله بلا فساد لانه اولى واذا لم يكن من باب التنافي
 لان شرطه ان يكون العاملان موجبين الى اتم ضامرا واحدا بعد ما يكون مفعولا لم اطلب محذوف فاعيد عليه قوله بعد هذا البيت

التماسي لجذ مؤنث وقد مر الجذ المؤنث الثاني او يكون مفعولا محذوف انما السببي كما في قوله يقبض ويسته اي
 يقبض وله البسط اي لم يكن منى بلب مفعول الماستم فاعله اي مفعول فعل لم يستم فاعله ذلك الفعل هو اي مفعول ماستم
 يستم فاعله ما حذف اي المفعول الذي حذف فاعله من الفعل التقصير اذ الفعل النفي التقصير لا يحذف من الفاعل نحو قوله
 وسي واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في المسند الفعل اليه فلا سعدان يجعل ما هو مفعول في التقصير فاعله التقصير
 كما في قوله مات زيد وليس له احد شي منه حتى لا يجوز ان يقوم غيره مقامه واذا اقيم مقامه اجري مجرى في كل ما
 للفاعل من العرف لفظا ومعنى والتشديد منزلة الجزاء منه وعدم الاستغناء عنه وقاية الفعل لتأنيده لان ان اي حذف
 الفاعل لان امر منها الاقتدار والايحياز في الكلام محذوف الفاعل واقامه المفعول مقامه والتعظيم اي تعظيم الفاعل
 فترك ولا يستلزم اليه الفعل الحقيقي ويجعل تركه تظهير له من اللسان سرقا ومظنة والتحقيق اي والتحقيق الفاعل
 ويجعل تركه تظهير للسان عنه لغاية حسنة ووفق النظر كقوله وما المال والاهل والاداب والادب
 ان يزداد الوادع فانه اقيم المفعول وهو الوادع مقامه الفاعل ليكون موافقا في الارباع في المصارع الثلاثة
 من ثبات سريرة محدث سيرته وكقوله وما لا يجتنبها النقي الذي يوقى ماله يشرك وما لا احذ عنه من نعمة تجوز على شراة
 ويتم الخاطبة فيكون في تركه قبول على شهادة اللفظ في تركه احواله على شهادة العقل لان شهادة العقل احواله على
 شهادة اللفظ كقوله وقا خلق الانسان ضيقا وجعل الكلام به حيث علم وقوع ضرب على غيره مثلا ولا يعلم الشايب
 بعينه فتركه الفاعل اضطرار كقوله سرق المتاع والاشياء اي لساواة الفاعل بفعله حيث لا يتصور صدور الفعل
 الا عنه فترك ذكره احواله حكم الفعل والابها بتركه خوف عليه اي على الفاعل او خوفه ان يستلزم الفعل اليه وغير ذلك
 من الاثر من التسمية في باب الاعتبار بحسب المقامك بشرط ان يضم اول الماضي بالثاني اي مع الثاني مع التاء ضم اي
 مع ما في اوله تاء زائدة وهو ثلاثة اسمة نحو كلم وجامل وتدحرج يضم او يلهماد ومن ضم الثاني لتبست ببيت
 متنازع كلم وجامل ودحرج عند الوقف ويضم اول الماضي مع الثالثة مع حركة الوصل اي مع ما في اوله همزة وصل نحو سلم
 وانما ضم الثالثة ايضا لانه لو اقتصر على فم اوله وقلت الاسحرج من ضم الثالثة التبس فم الماضي بالامر من هذا البيت
 لان حركة الوصل سقطت في الدرج فضم الثالثة الذي هو اول الحركات بعده الهمزة الوصل ايضا وبشرط ان يكسر
 ما قبل الآخر في جميع الابواب سواء كان ما قبل الآخر عينا كما في المن يدقيه من الثلاثي او لا كما في كافي نجدة الرباعي
 والمن يدقيه منه وانما يقتصر على ضم الاول او كسر ما قبل الآخر لانه لو اقتصر على الضم وقيل في اخره ضرب التبس الماضي المتنازع
 البقي المفعول من باب ضرب ولو قيل في ضم علم واقتصر على كسر ما قبل الآخر التبس بالامر من هذا البيت عند الوقف وانما

خوف النفس
 لانه او اقتصر
 على مجرد ضم
 الاول والثاني
 فانه لو قيل في
 البيت الثالث
 ضم وجامل
 وتدحرج

عبر بناء الفعل بغير هذا النوع من التغيير لانه لا يضاف اليه الالف في البناء فيقال
 وحسب ما وسئل الميم قلبه في اقل واستعمل نحو اقيم واستقيم اصلهما اقوم واستقوم نقلت كسرة الواو الى
 الساكن قبلها وقلب الواو في ما ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة ولا يجوز فيها كسرة والواو لا يقبل حرف المنة
 في هذين البابين ساكن وكسرة الي كسرة الميم من التلاوي ومن باب الانفصال والافتعال تنقل تلك الكسرة الى ما قبلها
 اي قبل الميم نحو قيل وبيع ونقيد واختير والاصل فيها قول وبيع نقلت كسرة الميم فيها الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها
 لان الخفاء من حركة ما قبلها وقلب الواو في الواو ياء لكسرة ما قبلها او تسلب الكسرة من الميم في هذه الابواب الثلاثة
 من غير نقل الى ما قبلها فيقول وينبع ونقيد واختير بياء ساكنة بعد الضمة فقلب الياء واوا بضمه ما قبلها ويجوز
 ان يسمي فيها نهوان بنحو كسرة فاء الفعل نحو الضمة فميم الياء الساكنة بعد ما نحو الواو لانها تابعة لحركة ما قبلها
 وانما يسمي ايذا بان الالف فيها ضم او الياء والمضارع يضم فتحة في الفعل المقول مقام الفاعل ويفتح ما قبل اخره خوف
 التباس فانه لو اقتصر على الضمة ويقال في اضرب للتمك من ضرب اضرب التباس بالمعلوم من باب اضرب وكذا لو فتح
 على فتح ما قبل الآخر من غير ضم في اسم التكم من باب علم التباس بعلم فعل ماض من العلم عند الوقف والميم من المعتل
 الميم تنقل الفاني المضارع اليه للفعل من جميع الابواب نحو يقال ويباع اصلها يقول وينبع قلبهم الفتح الى الفاء
 وقلب الواو والياء الفاحلا له على قال وباء وكذا حكم يختار وينقاد ويقام ويستقام ولا يقام المقول له مقام الفاعل
 لزول العملية وذلك لانه في المعنى كان جواب سائل سأل من المنة فلو اقيم مقام الفاعل لوجب هذا المعنى لان عليه السمي انما
 يكون بعد تمام ذلك الشيء والفعل لم يتم الابقاعه او بما هو قائم مقامه ولا يقام المقول معه مقام الفاعل لوجه عنه بغير الزود
 يعني ان حذف الواو منه ويقا مقام الفاعل لخرج من كونه مفعولا معه لانه هو المذكور بعد الواو وكذا خرج من كونه مفعولا معه
 ان كان منها اي مع الواو لعدم المصاحب وهو الفاعل المحذوف فان الواو تكون في الاصل المعطف يستدعي مصاحبا متقدما
 عليه ولا يقام المقول فيه مقام الفاعل ان كان المقول فيه غير متصرف وهو الضرف الذي يكون ايدا منصوبا على الضرفية لانه
 لو اقيم مقامه لصار غير متصرفا ويلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا ولا يقام مقام الفاعل التاكيد من المفعول المطلق
 وهو المصدر الذي يدل على مجرد مدلول الفعل لعدم الفائدة لو قيل ضرب ضرب لانه الفعل عليه والنايب عن الفاعل يجب ان يكون
 مثله في افادته مالم يحد الفعل وكذلك يستمر طويلا ما ينوب عن الفاعل ان يفيد فائدة متجددة لم يسم تلك الفائدة من الفعل
 فلا يقال ضرب سبي او جلس مكان او زرع اوفى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ومن سيبويه جواز نقل الزوائد
 من سيبويه جواز اقامة المصدر الذي للتاكيد مقام الفاعل ومنه قوله اهم بالمرحمة لو استطيعه وقد قيل بين العير والنزوان

اي قد قيل الجبل بين العير والنزوان فان بين المنزلة القرية لا يقام مقام الفاعل فلو كان المقام هو المصدر الذي عليه الفعل
 قال ابن جوف سند سيبويه والدرهم الزجاجة ان مذهب سيبويه قال لان سيبويه لا يجوز انما المصدر المؤكل
 في هذا الباب اذ لا فائدة في الاستناد اليه وهو موقوف قليل اذا نوي ولم يلفظ به والى اجاب سيبويه لا يضمنه احد وهو انما
 المقصود مثل ان يقال مع القعود قد قعد اي قعد القعود الذي ينظر وقوم فعل هذا في قول مصنف ومن سيبويه جواز نقل
 ولا يقام الثاني من باب علمت مقام الفاعل عند المتقدمين خلافا لبعض المتأخرين فانهم اجابوا ان ابن اللبس لم يلق الثاني
 جملة ولا ظرافة تقول في علمت زيدا مطلقا علم منطلق زيدا فان منطلق متحقق انه الثاني المنة وكذا زيد مرفوع ولم يجزوا
 في علمت زيدا افعال علم اخوك زيدا لان الثاني في اليمين من الاول لكونها معا فبين ولا الثالث من باب علمت للثاني سيبويه
 سند اليه اي الثاني من باب علمت سند الاول والثالث من باب علمت سند الثاني اذ فلو اقيم مقام الفاعل ساء
 ما هو سند ايدا سند اليه في حالة واحدة وفيه نظر وكذا ثانيا ولا ياتي ثانيا في علمت لا يقام مقام الفاعل ولا ياتي من
 اعطيت ان البس اي ان البس الثاني من باب علمت والثاني من باب اعطيت بالاول منها فلا يقال في علمت زيدا مرفوعا
 فاعطيت اعلم عمر وزيدا فاعطيت لانه لا يمتين الثاني فيمن الاول فلو اقيم مقام الفاعل التباس بالاول ولا يقال في اعطيت
 بسرا خالدا اعطى خالدا بسرا لانه لا يمتين الثاني من الاول لصلاحيته لكل واحد منهما ان يكون اخذ فلو اقيم الثاني مقام
 مقام الفاعل التباس الثاني بالاول ولم يمتين الاخذ من الماخوذ اما مع عدم التباس فيجوز اقامة الثاني من الثانيين
 مقام الفاعل تقول في اعطيت زيدا مرفوعا فاعطيت اعطيت من زيدا فاعطيت وفي اعطيت زيدا التباس مستقارا اعلم الكتابين يدا
 مستقارا وفي اعطيت زيدا مرفوعا فاعطيت اعطيت من زيدا فان هذا معني ان يكون ثانيا القرينة قوله فاعطيت وكذا اورد
 معني ان يكون ثانيا لعدم صلاحية الاخذية والفاء اي الذي يقام مقام الفاعل هو المفعول به المنصوب مستقلا لا
 لا يجوز بحرف الجر فانه منصوب بواسطة وانما يمتين لان يقام مقامه لانه قد يكون فاعلا في المعنى كما في نحو ضارب زيد
 وكما في مطاوع فعلته نحو كسرتة فانكسر ولان الفعل أشد طلبا له من طلبه لساير الفاعيل من حيث انه يطلب الفعل
 كما ان الفاعل بمداظرته ان وجد مفعول به المنصوب بحجب اقامته مقام الفاعل عند البصريين واستدل الكوفيون على انه
 لا يجب ذلك لقوله تعالى ولو ولدن فكميته جى وكلب لنسب بذلك الجر والخطابا فانه مع وجود المفعول به المنصوب وهو المفعول
 اقيه الجار والجرور وهو بذلك الجر ومقام فاعل السبب واجبه منه بقوله ونسب بذلك الجر والخطابا فانه
 والآي وان لم يوجد المفعول به المنصوب فالجواب مشد اي سواء في اقامة مقام الفاعل لا يفاضل منها عند اللبس
 وقيل الجار والجرور اولى لانه مفعول به لكن بواسطة وقيل الظرفان والمصدر اولى لانها مفاعيل بلا واسطة وقيل المفعول

مطلق اولى لان دلالة الفعل عليه كثر والاولى ان يقال كل مثال من المتكلم بذكره اولى وان كان المفعول
 المنصوب موجودا للحق به اى بالفاعل خمسة البتداء وخبره وخبره اى بالفاعل خمسة البتداء وخبره وخبره اى بالفاعل خمسة
 البتداء بالفتى الاول لانه شبه الفاعل بكونه مستداليا ولذا ارتفاعه بالفتى الثاني لكونه احوج في الجملة كما ان الفاعل كذلك
 وارتفاع الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة كما ان الفاعل كذلك وارتفاع خبره اى ان يكون عامله في لزومه الاسم وفي وروحه ثلثا
 فصاعدا وفي بناء على الفتح وتضمن معنى الفعل شبه عامل الفعل الفاعل الاصلي وهو الفعل وارتفاع خبره لا يقتضي الجنس لانها محرومة
 على ان ما بينهما من التقابل لا فاسد النفي والاثبات على سبيل التوكيد والتحقيق فان ان لتحقيق الانبياء ولا يفي لتحقيق
 النفي لانها لا يقتضي الجنس ولم يذكر اسم كان في المحقق لانه من فاعل لانه بالفاعل البتداء وهو كلف لفظا نحو زيد قائم اوله
 تقدير نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعني خبر من ان تراه مستداليا احتراز عن الخبر لانه مستدوي بخبر من
 العوامل اللفظية احتراز عما دخل عليه ان واخواتها وكان واخواتها وبطلت قيل فيه نظر لان ان اراد تجرده عن العوامل
 اللفظية تجرده عن ملاستها معنى سواء لم يكن فيه عامل لفظا نحو زيد قائم او كان فيه عامل لفظا لكنه معدوم معنى كما
 كالمبتداء الجوز بحرف زائد نحو بحسبك درهم وهو من خالف غير ذلك خرج عن التعريف نحو علمت لزيد مطلق لان المبتداء
 فيه خبر مجرّد عن ملاسته العامل معنى ولذا يجوز العطف بها بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكذا قاعد او ان اراد بذلك
 تجرّده عن ملاستها لفظا يخرج عنه نحو بحسبك درهم والجواب ان اراد تجرّده عن الفاعل او معنى او مستدنت احتراز بالفتى
 عن خويض في نحو اضراب الزيدان فانه صدق عليه باقى التعريف الا انه ليس بفتى لان المراد بالفتى الاسماء السبعة كاسم الفاعل
 والفعول والصفة السبعة والجارى مجرّما كاسم المفعول والاشارة ارفع اسم فاعل احتراز من الفتى الراجع ضمير متصلا نحو
 اقامان الزيدان فان الفتى خبر لا مبتداء وقع ذلك الفتى بعد مفعول الاستفهام لفظا او تقدير نحو اقامان الزيدان وقام الزيدان
 ام قاعدان او بعد ما النافية نحو ما قام الزيدان وانما يجب الاعتماد على احد هما لان الفتى انما يرفع اذا كان معتمدا على
 احد الاشياء الخمسة وانما يكون الفتى مبتدأ اذا كان اعتمادا على احد ما لانه لو كان معتمدا على غيرهما كان الفتى خبرا
 او مفعولا او حالا فلا يكون مبتدأ واعلم ان الشرط هو الاعتماد على الفتى لانه حرفة سواء كان الفتى مستغادا من حرفة نحو ما ولا وان
 او ما هو معناه نحو انما قام الزيدان اى ما قام الا الزيدان او من جار مجرّى حرفة نحو غير قائم الزيدان او من فعل جار مجرّاه
 نحو ليس قائم الزيدان وكذلك وسرله ان يكون معتمدا على الاستفهام لانه على حرفة الاستفهام كهل ومن وما ومتى وابن وكيف وان
 اوم تقول هو ذا منته جار يتك وما صانع الكفران ومن خاطب الخالدان ومتى ذابب النمران وابن جالس صاحبك وكيف يصيح
 ابتك واياك قائم رفيقك ولم مالك صديقك وكذلك ليس شرط ان يكون رافعا للظاهر بل الشرط ان يكون رافعا لاسم

استغلا سواء كان فاعلا او مفعولا لفظا خيلنى ما وافى معدودا اياها ان يكون اى من اقطاع وقوله تعالى رغب
 انت عن الهوى فان انت مرفوع براغب والالزم الفصل بين ومحمول وهو من الهوى باجني وموانت وكذلك يجب ان يذكر من
 قيدان اخوان بان يقول مستدنت او جار مجرّاه من لدخل فيه نحو السد الزيدان ويخرج عند اقام ابو زيد فانه خبر
 ان جعلنا اقام مفعولا بالابتداء اذ لا يحسن السكون عليه فليس مما نحن فيه بل يكون زيد مبتدأ وقائم خبر مقدم وابو
 مستدنت به والفتوى ان يقول هكذا او مستدنت او جار مجرّاه رافع لم يستقل من واقع بعد الاستفهام او الفتى نحو اقام الزيدان
 فاعله مستدنت الخبر لشدة شبهة بالفضل ومن ثم لا يصح ولا يعرف باللام او الاضافة ولا يجوز ان يكون اقام
 خبرا والزيدان مبتدأ ولا لزم ان يقال اقاما الوجوب التطابق بين المبتداء وخبره ولا العكس والالزم عكس ما هو الاول
 من كون الخبر معرفة والمبتداء نكرة والخبر لفظ مجرّد عن العوامل اللفظية سواء كان اما او فعلا او جملة مستداليا
 تقدما لفظا نحو زيد قائم او تقدما تقديرا نحو قائم زيد ويضرب في زيد يضرب داخل في هذا التعريف لانه مستدالي الخبر
 المستد في وجوه الخبر مستدالي زيد ويضرب في يضرب زيد خارج عنه لانه ليس بمبتدأ مقدما وانفسها اى عامل
 رفع المبتداء وخبره لا موجب رفعها فان موجب رفعها ما بالفاعل متى يبين عنه وليس لسان فيه حظ وهو التجرد
 اى تجرد اللفظ عن العوامل اللفظية للاستناد اى للاستناد خبره اليه او للاستناد الى الفاعل عند التأخير من البصريين والشرط
 في التجريد الاستناد لانه الفتى الذي به حصل التركيب القفنى للاعراب اذ لو لا ذلك لكان حكمها حكم الاسماء التى لا ارب لها ونقل
 عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ وعند الكوفيين انها مترافا لسبب اقتضاء كل منهما الآخر ويجوز ان يكون التجريد
 عاملا وان كان اما عدليا لان العامل عندهم علامة والعدم المخصوص يجوز ان يكون علامة لانا نقول اذا امر وجودي
 لان الماد منه المبتدأ او الثاني فذلك الثاني حديد عنه او بالعكس وفي جعل رافعها التجريد نظر لان اقوى العامل في الافعال
 وهى لا يعمل رفيع من غير اعتبار اتباع فيلزم ان لا يعمل اضعف العوامل وهو الفتى رفيع ولان تجرّد المبتدأ غير تجرّد الخبر
 وكذا نظري جعل رافعها لاسماء كما ذكرنا لان الابتداء معنى كالمبتدأ فلو كان الابتداء عاملا في الخبر لزم من تقديم الخبر
 على المبتدأ تقديم المفعول العامل المنوي عليه فالصواب من مذهب سيبويه وهو جعل الابتداء عاملا في المبتدأ والمبتدأ عاملا في الخبر كما ان
 الجاء الواقع بعد اللام المتضمن للشرط مجرّد وم بذكر اللام لا بمعنى الشرط نحو من يضرب ضربا والمبتدأ عمدة البيان مثلا اذا قلت
 زيد قائم يفهم من قائم شيىء القيا وهو وحده لا يفيد لانه لا يمكن ان فى الدنيا شيىء ما قائم والغفوم من زيدان معينة وذلك
 ايضا وحده لا يفيد فاد الاستداه الى الاخر حصل البيان من المبتدأ والفائدة من الخبر ومن ثم اى من اجل ان المبتدأ عمدة
 البيان استحق المبتدأ التقديم على الخبر لانه اذا كان عمدة البيان يكون الاحالة محكوما عليه ولا بد من وجود قيل الحكم فقصده

ان يكون خبره قبل ذكر الحكم عليه يكون وضع مطابقا للطبع وانما قدم الحكم في الجملة العقلية على الحكم عليه لان ما قبل فيه ومرتبته
 العامل قبل مرتبة للمول واستحقاق معرفة لان الفرض من الكلام حصول الفائدة والاختيار من غير ميسر لا يفيد وان في تشكيل
 بالفرق المطلوب من الكلام من وجه الاخرى ان في تشكيله من غير استماع العديدين لانه اذا كان مجردا لا يكون مقدم على الخبرين هما استماع
 من استماع حديثه بخلاف تشكيل الفاعل فانه لا سفر السامع من استماع الحديث لانه لا سمع الفاعل انفسه الا انه يمكن ان يقال
 بعد ذلك انه لا يصنع الى كلام استماع ويجوز تشكيله اي وتكليس المبتداء اذا اخصص المبتداء بالصفة لفظا بان يكون الصفة مذكورة
 نحو اجل مسمى عنده فان الصفة يجعل التكرار كالمعرفة لان المراد بها هذا الجنس وهو معلوم فان معنى الآية هذا الجنس من الاجل
 المسمى عنده او بالصفة تقدير بان يكون مقدرة لا مفعولة نحو شخب في الارض اي سجد من اللين في الاناء وشخب في شرف الارض
 او بالصفة معنى كفا في الخبرية نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال والوجه فيها من تمام معناها وليس الوصف فيها
 مقدر مع لفظها كما تقدم مع لفظ شخب لان كم لا يوصف اصلا او يخص سبب الفاعل لكونه بمفاه اي يكون في اللين
 فاسلا قدم للتخصيص والخصر نحو كل ارضي اولاد اي ما ارشاه اولاد الانكلا ونحو سكر الفاعل كما عرفت كما لا يحمل كلامه على انه
 فاعل في اللين والفاعل مخصص بالحكم المتقدم عليه فصار كانه موصوف في المعنى لان المحكوم عليه اذا اخصص بعين الحكم كان كالمركب
 غير المخصص او تخصص بسببه الفاعل لمجيئه اي مجيئ المبتداء بعد الحكم حيث يكون الخبر ظاهرا مقدما عليه فانه لما قدم الخبر عليه
 ونحو كثير التكرار سببه الفاعل بتقديم الحكم عليه فجاز ان يكون تكملة كالفعل واخص ذلك بالظ لا تسامح في الظر مما لا يشترط
 في غير ثالا في اليست باجنبيه من الاشياء لان كثيرا لا يخلو عنها قال ابن مالك يجب ان يكون الظرف مختصا بخبره عندك مال لان غير
 المختص لا يقد نحو عند رجل مال او تخصص بنبوت الخبر فيما وقع بعده من الاستفهام المعادلة للمقتضلة نحو ارجل في الدار ام امرأه
 قال ابن الحاجب ان الجوز لتكليس المبتداء منها بنبوت الخبر لاحد ما عند الكلام لان السؤال بالهزة مع التصلة يدعي ذلك فكانت
 التكرار هنا بمنزلة تكملة موصوفة وشيعة المصنف في ذلك ولذا قيد هزة الاستفهام بمعادلة ام التصلة وفيه نظر لانه يلزم منه امتناع
 ارجل في الدار وسيل رجل في الدار لعدم لفظه ام الدالة على نبوت الخبر لاحد ما مع انه جائز بالاتفاق فالاولى على هذا ان يقول هكذا
 او توقعه بعد استفهام وذلك لان التكرار في سياقه في تأويل العرفه اذ الاز من قوله ارجل في الدار وهذا الجنس في الدار وليس
 واحد عينه او لا يبينه او تخصص بان يقع المبتداء التكرار بعد نفق العام نحو ما احدث منك فان التكرار لكونها في سياق النفي بقدم
 فيكون متعينة بكونها كل فرد فرد والحكم وهو عدم الخبرية بان لا يفقد الخاطب بخلاف ما لو حكى على واحد غير معين فانه لم يحصل
 الخاطب فائدة وكذا كل تكملة في الانبساط بقصد بها العموم نحو قمر خير من جرادة او تخصص بان يقع بمعنى المصدر الموصوف شخص
 نحو سلام عليك او على شخص نحو ويل له يقال هذا من يدعي عليه بالهناك وقوله بمعنى المصدر اسما الى انه لا يجب ان يكون مقصد

مصدر اقوله فترتب لافواه الوساة وخبذل اي ملك لهم فان تهرب وجد وان لم يكونا مقصد من الاثنا بمعنى المصدر على ما يجب
 لتفسير الفاعل المفعول اي المصدر الذي يرفع الفرض الجوت والروا فان اصل سلام عليك - سلك الله سلاما اي جعلك الله سائلا
 خذل الفعل كالمفعول استعمال ورافع سلاما مقصد الدعاء سلام الله واستمراره لان النسب دال على الفعل الدال على الدعاء والتجديد
 وانما قدم المبتداء هنا على خبره مع تشكيله وكون الخبر جارا او مجرورا لتخصصه بالنسب في الاصل الى الفاعل ولانه بمنزلة الفعل والافعال
 في الفعل ان لا يتقدم عليه شيء من سمواته ويلزم تشكيله غير تخصيص اذ كان خبره افضل التعجب لان الالبهام الى حاصل من التشكيل
 متطلب للتعجب فيما افعله عند سبويه لانه قال انه في الاصل سئل من الاشياء لا اعرف جملة فاعلا فيما ابتداء مع كونه تكملة غير مختصة
 بوجه عند سبويه لانه لا خفي فان هذه موصولة والجملة ملتحاة والخبر مخوف فلا يكون مما نحن مقصده لانه لا مانع من معرفة ولا عند
 لانه عنده استفهامية فيكون ما فكره مخصصة بالاستفهام والخبر عمدة الافادة كما عرفت فلذلك حقق التشكيل لان الاصل في الخبر ان يخبر
 بما هو غير معلوم عند الخاطب ليفيد ان السند لو كان معلوما عنده كان السند اليه ايضا معلوم عنده واذا كانا معلومين فماذا استفهام
 وجاز التقد في اي في الخبر سواء كان التقد بحرف العطف نحو زيد عالم وما قل او لا نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
 فقال لما يريد وسواء كانت الاخبار غير متضادة كعند الاخبار او كانت متضادة وسواء كان المبتداء في المتضادة يتصف جزئيا
 ببعض تلك الاخبار وجزءا آخر ببعض آخر منها فلو كانه لا يلق هذا البين وسواء او يتصف بمجموع المبتداء بطل واحد منها نحو هذا العلم
 خاص فان الخبر فيه متعدد لفظا الا انه متحد في المعنى لان كل واحد من منزلة من على معنى ان في جميع احواله حلاوة وحوضه
 الا انه لما امتزج الطمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر حصل بالانكسار كيفية موسعة فالجميع هو الخبر وانما
 سمي كل واحد خبرا بجازا ومن ثم يقال علمت هذا خلو احامضاع ان بلي علمت لا يتعدي الآلي مفعولين ولا يجوز من استعمال
 العطف لان مجموعها بمنزلة مفرد فلو شتم العطف كان كعطف بعض كلمة على بعض واجاز ابو علي منها العطف وهو اي الخبر
 مفرد وهو ما ليس لعامل من عوامل الاسماء تسلط على لفظه سواء كان مجردا عن اضافته وسببها نحو زيد منطلق او لا
 نحو عمر وصاحبك ويشتر قائم ابوه هو هو اي يكون ذلك المفرد هو المبتداء بمعنى ان يكون المفهوم منه هو المفهوم من المبتداء بعبارة
 او بمنزلة اي بمنزلة هو هو نحو قوله ابو يوسف ابو حنيفة اي بمنزلة قال الله تعالى واخرجهم امهاتهم اي نازلات من لسان
 في تحريم الشك او يكون المراد منه نحو زيد قائم ابوه فانه بمنزلة قائم الاب ما ذك المفرد من العائد اليه اي الى المبتداء
 ان كان جامدا غير ملوأل بمشتق كقوله زيد اخوك وهذا اسد مشعر الى الحيوان المعروف ومما حمل او متضمن له اي
 للضمير او لضم متحمل على الضمير ان كان مشتقا وذلك لان المشتق يعمل عمل فلان كان في الحقيقة المبتداء اسند الى ضمير
 في المعنى وان كان لغيره فلا بد من تعلق ذلك الغير بضمير والاكتفاء بخبر بالاجنبي عن الاول وكذلك متضمن للضمير ان كان جامدا

صادق المبتداء
 لا يعني ان يكون مع

فان لا يسميهم فاما اصطلاحا بتقدير اصل على الاكثر فتقدير زيد في الدار زيد عن غيره لان انتقال
 الى الفعل اي بد للظرف من متعلق عامل فيه والاصل في الفعل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اقرب وانما كان كذلك لان العالم
 انما يعمل لا فقار الى غيره اما التفسير معناه مقرر في قلب السامع وهو الفعل واللام او يوجد معناه في غيره وهو الحرف او الفعل
 والفعل لانه افتقار الى غيره لانه حروف يقتضيه صاحبها ومحلها زمانا ومكانا وعلى ان يكون افتقار من جهة ان حركاته
 جهة التحقق بخلاف اللام فان افتقارها انما يكون من جهة التحقق ولذا لا يعمل الا من انما به الفعل او تضمن معناه او يتصل
 لان اصل الاستعانة من غير قال بعضهم كابن السراج ان الظرف بتقدير كالم فاعل لان المتعلق المحذوف هو الخبر والاصل فيه
 ان يكون مفعلا فقد راء الفاعل لانه مع فاعله مفعلا في نحو اقام الزيدان وانما كان مفعلا اظهره القريشية لان اللام
 في احتمال التفسير هو الفعل واللام فرع عليه فيه ولانه لما يتفاوت في الكمية والخطاب والقيمة في اناسا في وانما عارف
 وهو عارف في اشبه الخالي من التفسير فلم يحكم عليه بانه جلة ومن ثم اي ومن اجل ان الظرف بتقدير الفعل يفيد الظرف فيجب
 من غير ذكر الفعل في الصلة ولو كان مقدرا باسم الفاعل لزم ان لا يفيد لان اصله الموصول يجب ان يكون جملة ولم الفاعل
 مع فاعله مفعلا لا يتم الصلة به بخلاف الفعل مع فاعله فانه جملة يتم الصلة به واذا كان المقدور في الصلة فلا فاعل في
 الصلة وهذا قول اي على وهو مردود لان الظرف الواقع صلة واقع موقع ما لا معنى فيه الفرع بل اذا وقع فيه مفعول
 بالجملة والظرف المحذوف واقع موقعا مفعولا بالاصالة واذا اود وقع فيه الجملة يؤول بالمفعول فلا يصلح ان يعامل احدهما مع
 الآخر وتقدير كالم الفاعل اولى كما هو مذهب الاخفش لان الفعل لا يفيد عن تقدير كالم الفاعل ليستدل على انه في موضع رفع
 قائم الفاعل مفعول عن تقديره وتقدير ما يفيد اولى من تقدير ما لا يفيد بانتقال اي بتقدير الفعل مع انتقال التفسير العائد من الفعل اليه
 اي الى الظرف لسد الظرف مسددة وهذا مذهب ابو علي ومن تايده ومنه السيرافي التفسير محذوف مع المتعلق واعلم ان الخبر
 هو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف لانهم حذفوا بعض الخبر حذف الان ما واقعا
 البعض الآخر مقامه وسماه بهم الخبر فلذلك اي فلا جمل انتقال التفسير الى الظرف جائز المطلق عليه اي على التفسير المنقول الى الظرف
 والتأكد عنه ونصب الحال عنه والابدال عنه في قول الشاعر الا انخله من ذات سرق عليك ورحمة الله السلام فان قوله
 ورحمة الله عطف على التفسير المستكن في عليك الرجوع الى السلام لانه في التقدير السلام حصل عليك حذف وانتقل التفسير
 الى عليك واستتر فيه ولو كان الفعل مناه محذوف فاع التفسير لزم العطف بدون العطف عليه ولا يجوز ان يكون قوله السلام
 هو المعطوف عليه لتأخره ويجب ان يكون المعطوف عليه مقدما في قوله فان يك جسماني بارض سوكم فان فوادي عندك انما
 اجمع فان اجمع مرفوع لانه تأكيد للتفسير المستكن في عندك الرجوع الى فوادي ولو كان الفعل مع التفسير محذوف لزم ان يكون

فان لا يسميهم فاما اصطلاحا بتقدير اصل على الاكثر فتقدير زيد في الدار زيد عن غيره لان انتقال
 الى الفعل اي بد للظرف من متعلق عامل فيه والاصل في الفعل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اقرب وانما كان كذلك لان العالم
 انما يعمل لا فقار الى غيره اما التفسير معناه مقرر في قلب السامع وهو الفعل واللام او يوجد معناه في غيره وهو الحرف او الفعل
 والفعل لانه افتقار الى غيره لانه حروف يقتضيه صاحبها ومحلها زمانا ومكانا وعلى ان يكون افتقار من جهة ان حركاته
 جهة التحقق بخلاف اللام فان افتقارها انما يكون من جهة التحقق ولذا لا يعمل الا من انما به الفعل او تضمن معناه او يتصل
 لان اصل الاستعانة من غير قال بعضهم كابن السراج ان الظرف بتقدير كالم فاعل لان المتعلق المحذوف هو الخبر والاصل فيه
 ان يكون مفعلا فقد راء الفاعل لانه مع فاعله مفعلا في نحو اقام الزيدان وانما كان مفعلا اظهره القريشية لان اللام
 في احتمال التفسير هو الفعل واللام فرع عليه فيه ولانه لما يتفاوت في الكمية والخطاب والقيمة في اناسا في وانما عارف
 وهو عارف في اشبه الخالي من التفسير فلم يحكم عليه بانه جلة ومن ثم اي ومن اجل ان الظرف بتقدير الفعل يفيد الظرف فيجب
 من غير ذكر الفعل في الصلة ولو كان مقدرا باسم الفاعل لزم ان لا يفيد لان اصله الموصول يجب ان يكون جملة ولم الفاعل
 مع فاعله مفعلا لا يتم الصلة به بخلاف الفعل مع فاعله فانه جملة يتم الصلة به واذا كان المقدور في الصلة فلا فاعل في
 الصلة وهذا قول اي على وهو مردود لان الظرف الواقع صلة واقع موقع ما لا معنى فيه الفرع بل اذا وقع فيه مفعول
 بالجملة والظرف المحذوف واقع موقعا مفعولا بالاصالة واذا اود وقع فيه الجملة يؤول بالمفعول فلا يصلح ان يعامل احدهما مع
 الآخر وتقدير كالم الفاعل اولى كما هو مذهب الاخفش لان الفعل لا يفيد عن تقدير كالم الفاعل ليستدل على انه في موضع رفع
 قائم الفاعل مفعول عن تقديره وتقدير ما يفيد اولى من تقدير ما لا يفيد بانتقال اي بتقدير الفعل مع انتقال التفسير العائد من الفعل اليه
 اي الى الظرف لسد الظرف مسددة وهذا مذهب ابو علي ومن تايده ومنه السيرافي التفسير محذوف مع المتعلق واعلم ان الخبر
 هو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف لانهم حذفوا بعض الخبر حذف الان ما واقعا
 البعض الآخر مقامه وسماه بهم الخبر فلذلك اي فلا جمل انتقال التفسير الى الظرف جائز المطلق عليه اي على التفسير المنقول الى الظرف
 والتأكد عنه ونصب الحال عنه والابدال عنه في قول الشاعر الا انخله من ذات سرق عليك ورحمة الله السلام فان قوله
 ورحمة الله عطف على التفسير المستكن في عليك الرجوع الى السلام لانه في التقدير السلام حصل عليك حذف وانتقل التفسير
 الى عليك واستتر فيه ولو كان الفعل مناه محذوف فاع التفسير لزم العطف بدون العطف عليه ولا يجوز ان يكون قوله السلام
 هو المعطوف عليه لتأخره ويجب ان يكون المعطوف عليه مقدما في قوله فان يك جسماني بارض سوكم فان فوادي عندك انما
 اجمع فان اجمع مرفوع لانه تأكيد للتفسير المستكن في عندك الرجوع الى فوادي ولو كان الفعل مع التفسير محذوف لزم ان يكون

فان لا يسميهم فاما اصطلاحا بتقدير اصل على الاكثر فتقدير زيد في الدار زيد عن غيره لان انتقال
 الى الفعل اي بد للظرف من متعلق عامل فيه والاصل في الفعل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اقرب وانما كان كذلك لان العالم
 انما يعمل لا فقار الى غيره اما التفسير معناه مقرر في قلب السامع وهو الفعل واللام او يوجد معناه في غيره وهو الحرف او الفعل
 والفعل لانه افتقار الى غيره لانه حروف يقتضيه صاحبها ومحلها زمانا ومكانا وعلى ان يكون افتقار من جهة ان حركاته
 جهة التحقق بخلاف اللام فان افتقارها انما يكون من جهة التحقق ولذا لا يعمل الا من انما به الفعل او تضمن معناه او يتصل
 لان اصل الاستعانة من غير قال بعضهم كابن السراج ان الظرف بتقدير كالم فاعل لان المتعلق المحذوف هو الخبر والاصل فيه
 ان يكون مفعلا فقد راء الفاعل لانه مع فاعله مفعلا في نحو اقام الزيدان وانما كان مفعلا اظهره القريشية لان اللام
 في احتمال التفسير هو الفعل واللام فرع عليه فيه ولانه لما يتفاوت في الكمية والخطاب والقيمة في اناسا في وانما عارف
 وهو عارف في اشبه الخالي من التفسير فلم يحكم عليه بانه جلة ومن ثم اي ومن اجل ان الظرف بتقدير الفعل يفيد الظرف فيجب
 من غير ذكر الفعل في الصلة ولو كان مقدرا باسم الفاعل لزم ان لا يفيد لان اصله الموصول يجب ان يكون جملة ولم الفاعل
 مع فاعله مفعلا لا يتم الصلة به بخلاف الفعل مع فاعله فانه جملة يتم الصلة به واذا كان المقدور في الصلة فلا فاعل في
 الصلة وهذا قول اي على وهو مردود لان الظرف الواقع صلة واقع موقع ما لا معنى فيه الفرع بل اذا وقع فيه مفعول
 بالجملة والظرف المحذوف واقع موقعا مفعولا بالاصالة واذا اود وقع فيه الجملة يؤول بالمفعول فلا يصلح ان يعامل احدهما مع
 الآخر وتقدير كالم الفاعل اولى كما هو مذهب الاخفش لان الفعل لا يفيد عن تقدير كالم الفاعل ليستدل على انه في موضع رفع
 قائم الفاعل مفعول عن تقديره وتقدير ما يفيد اولى من تقدير ما لا يفيد بانتقال اي بتقدير الفعل مع انتقال التفسير العائد من الفعل اليه
 اي الى الظرف لسد الظرف مسددة وهذا مذهب ابو علي ومن تايده ومنه السيرافي التفسير محذوف مع المتعلق واعلم ان الخبر
 هو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف لانهم حذفوا بعض الخبر حذف الان ما واقعا
 البعض الآخر مقامه وسماه بهم الخبر فلذلك اي فلا جمل انتقال التفسير الى الظرف جائز المطلق عليه اي على التفسير المنقول الى الظرف
 والتأكد عنه ونصب الحال عنه والابدال عنه في قول الشاعر الا انخله من ذات سرق عليك ورحمة الله السلام فان قوله
 ورحمة الله عطف على التفسير المستكن في عليك الرجوع الى السلام لانه في التقدير السلام حصل عليك حذف وانتقل التفسير
 الى عليك واستتر فيه ولو كان الفعل مناه محذوف فاع التفسير لزم العطف بدون العطف عليه ولا يجوز ان يكون قوله السلام
 هو المعطوف عليه لتأخره ويجب ان يكون المعطوف عليه مقدما في قوله فان يك جسماني بارض سوكم فان فوادي عندك انما
 اجمع فان اجمع مرفوع لانه تأكيد للتفسير المستكن في عندك الرجوع الى فوادي ولو كان الفعل مع التفسير محذوف لزم ان يكون

لنفي هذه الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة وان كان علامة فاعل فقد وقع في صدر ما هو بالجملة فاجري مجرى الجملة في عدم الاحتياج
 الى التقديم وكذا يجب تأخير المبتدأ اذا وقع مجرى بعد الا او معنا ما نحو ما في الداء الا يزيد وانما عندك عمر ولا يصح دخول الفاء في خبر
 لان فيه خبر ابتداء من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل لانه معمول اول الخبر من على مذهب سيبويه وبما نراه في قوله وقائلة خولان فالتحريك
 انما كماله محل على الواصل فاذا دخلت فلا بد له من سبب وجوب او مجوز ان قلت ما تقول في قوله وقائلة خولان فالتحريك
 فتأخره والروية الجيس خلو كما سبب اذ دخل في خبر المبتدأ واما وجوبه بقوله وجولان فالتحريك معمول على مذهب خولان فيكون
 خولان خبر مبتدأ لا مبتدأ والفاء في فالتحريك لجوب شرط مقدريه عليه الجملة المقدمة قال سيبويه وقد عمن ويستقيم ان يقول
 عبيد الله فاضربه اذا كان الخبر مثنيا على مبتدأ مظهر او مفعول خبر هذا يزيد فاخر به والهدل والله فانقل اليه الا ان يقتضي المبتدأ
 معنى السطر في صحح دخول الفاء في خبره وهو اي المبتدأ المتضمن معنى السطر موصول صلته فعل او ظرف وذلك لان الموصول ككلمات
 السطر والصلة كالسطر والخبر كالجزء الذي يدخل الفاء وكان حق الموصول ان يكون بهما ليكون في الابرار ككلمات السطر
 وحق الصلة ان يكون فعلا مستقبلا كسطر الاسماء المتضمنة للسطر لان الصلة لما لم يكن شرط في الحقيقة جاز ان لا يكون فعلا
 صريحا بل قد يكون مقدرا بالظن كالظرف وجاز ان لا يكون مستقبلا في المعنى نحو قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم
 وكان حق الخبر ايضا ان يلزمه الفاء لكونه كخبر لكنه من حيث انه ليس بجواب الشرط حقيقة جاز تجزئته من الفاء كقوله تعالى
 والذين جاء بالصق وصدق به او كلمهم المتقون او هو ككلمة موصوفة باحد ما اي باحد لفعل نحو رجل سعي في نجاة فلان
 تحب او بالظن نحو رجل عنده خمر فحيد فان التكرار لا سيما يكون ككلمات السطر وضمها لكونها فعلا او مقدرا بالفعل
 مشابهة السطر فصار الخبر كخبر كالجواب الذي لا يدخل الفاء ومن ذكر في مثل التكرار بقوله كل رجل ياتي في الدار فله درهم فقد
 افقد تساميل لان التكرار من كل وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف واما الموصوف باحد ما هو التكرار المضاف اليه كل ولفا
 قال ابن مالك هكذا او تكرر عامة موصوفة باحد ما او مضاف الى هذه التكرار كل او موصوف باللام موصوف بالموصول المذكور
 لورود الاستعمال كذلك قوله صلوات الله عليه فالتحريك الذي تحسره سيرا فقد لقونه متعسرا وقد دخل الفاء في خبر كل مضافا
 الى تكرر وان لم يكن التكرار موصوفة بالفعل او بالظن نحو كل نعمة من الله وان دخل ايح دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور وان
 دخل لكن على ذلك المبتدأ كقوله ولكن ما يقتضي فسوف يكون وكذا ان دخل ان عليه على رأي وهو اي لا يخفى لان لا يقتضي
 معنى الاخبار بل يؤكد وكذا لكن لا يغير معنى الاخبار فلا تتأني بين الفاء وبينها ولشما ولانه قد ورد في القرآن العزيز على
 ان من قوله تعالى الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم وقوله تعالى الذين فتقوا مؤمنين والمؤمنات
 ثم لم يتوبوا فاني لعذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ونقل عن سيبويه انه لا يحسن دخول الفاء مع ان لان السطر لا يدخل عليه

لنفيه ان للسما في من المحقق والتعليق فلذلك ساقى معنى السطر وهذا العمل غير صحيح لان سيبويه يفسر في كتابه بقوله
 الذين ينفقوا او انهم يقولون ان الموت الذي تفرق من فانه سلا فيكم وجوز دخول الفاء في خبر ان الفتوحه لقوله تعالى واعلموا انما
 جنتكم من سيئ فلي الله خسر ومنه قول الشاعر عليه بقيتها ان ما حكم يكون فسق في صفة من انهم دون ما ينافي خبره
 اي ينافي معنى السطر كليت ولعل فانها ما كان من دخول الفاء في خبر المبتدأ لانها لا تنافي وما يقع خبرا لهما غير محتمل
 والكذب والشرط مع الجزاء محتمل لهما فلو كان الفاء في خبرهما ان يكون ما بعد الفاء محتمل لهما فليس محتمل لهما على ان اي انما
 يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ على ان الثاني سبب من الاول كما ان الشرط والجزاء كذلك نحو ان يكرهني اكرهك فان قصد السببية
 جزمه بالفاء والا فلا فان قلت قد دخلت الفاء في قوله تعالى وما لكم من نعمة فمن الله مع ان الاول سبب من الثاني وذلك لان استقرار النعمة
 بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله عز وجل بل الامر بالعكس فاجب عنه بقوله محمول على فيحكم انها اي ان النعمة من الله وذلك لان
 لان الآية لاخبار قوم استقرت بهم نعم جعلوا سطرها او شكوا فيه واستقراره مشكوك او مجزئته سبب الحكم بكونها من الله تعالى
 ويجوز حذف احد ما من المبتدأ والخبر عند قيام القرينة الدالة عليه لقوله تعالى ففسر جميل اي فامري حين جميل او ففسر جميل اجل
 لكن حذف المبتدأ من اولي من حذف الخبر لان الالة سبب لمدح فالحصول الصبر وجعل المبتدأ محذوف فالحصول هو المعنى لا
 جعل الخبر محذوف لانه محض بيان الصبر للجميل اجل ولقيا القرينة الدالة على خصوصية المبتدأ وهي قيام السببية
 وعدم القرينة الدالة وقد يحذف المبتدأ جوازا حيث نفى المضاف اليه المبتدأ من معطوف يبدل المبتدأ كقولهم ركب البعير طليحان
 اي ركب البعير والبعير طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وجوبا في الخبر من معطوف مقتضوع المعنى المنعوت بدون مدح
 نحو الحمد لله الحميد او ذم كاعوذ بالله من ابليس عدو الله او ترجم غور مرت بغلامك المسكين واستتر في لزوم حذف الخبر ان
 في موضع اي في موضع الخبر غير بان دل عليه كولا لا زيد كان كذا اي اذا كان المبتدأ بدولا لا امتناعية وكان الخبر امراما
 اي لولا لا زيد موجود كان كذا فانه لما جعل امتناعية جوابها معلولا الاول وهو موجود حكم على ان لا بالوجود لا متناه وجود العلول
 بدون علة وكان الجواب دالا عليه وقاما مقامه فحذف ولقائل ان يقول سلمنا انه يدل على وجود الاول لكن لا يدل على ان الخبر
 محذوف لجواز ان يكون الفعل محذوف والمرفوع بدولا لا فاعلم اي لا يوجد زيدية ما هو مذهب الكسائي دون امر خاص فلا يلزم
 حذف الخبر مراده ان سبب امتناع الثاني ان كان هو وجود الاول فحسب فالحذف لازم فان كان امر خاصا صفة الاول فزيدية
 وجوده فلا بد من اسيلت الخبر نحو لولا لا زيد يدفع سدق لا يمكنه ومن يقيده حذف الخبر من هذا القيد قال ان الخبر من هذا ايضا محذوف
 وذلك لان امر خاص حال عامله الخبر المحذوف اي لولا لا زيد موجود دافعا سدق لا يمكنه ونظر المصنف ادق لان هذا التقيد زائد على
 قدر الضرورة والنجح ما استغن عن ان يكون خبرا بدولا لا كقولهم سلم لولا قولك حديث من يهدمهم بكفرهم لا تسبعت السميت على قولنا برهم

ومن ثم لم يزل في ذلك فالتأنيب فيه ان كل مبتدأ مخرج في قسم يجب حذف خبره لان فتيته المقسم من على نفس خبره وجواب
 بسند منه التقدير لم يزل في قسمي ومثل ايمن الله بخلاف حمد قد فانه ينسحق بالقسمة بدون المقسم عليه فانه ان يقال على مبتدأ
 لا فعل ولا يجوز الخبر وان يقال حمد الله لا فعل ولا يجوز ومثل اقامم الزيدان محمول على يقوم معناه ان هذه الصفة المعقدة
 على خبرها المستغنى بمبتدأه والتم ان يرفع بعد ما فعلها وقت به كلاما من بين جميع اسماء الفاعلين فيكون هذا المبتدأ خبرا أصلا
 لانه في المعنى كالفعل والفاعل والفعل لا خبر له فمكون بمنزلة يقوم الزيدان فلا يكون من جملة ما حذف فيه خبر مبتدأه لقيام خبره
 مقامه لانه لما لم يكن له خبر فكان حذفه ولاجل هذا ان يلفظ مثل وعلى ولا يجوز ان يكون الزيدان مبتدأ وقام خبر مقدم عليه
 والا لوجب ان يقال اقامان كما عرفت بخلاف قوله اكثر من مثل الزيدان فانه يبين ان يكون الزيدان مبتدأ واكثر من مثله خبره لان
 فعل التفضيل يعمل منافع صلاحية ان يقع خبره مع الزيدان وضمي زيدا قانما والاضابط فيه ان ابتداء اذا كان مصدرا
 صريحا او بمعنى المصدر كالفعل التفضيل المضاف الى المصدر ويكون مسويا الى الفاعل او الى المفعول وبعده حال من احد
 او من جميعا فيكون المصدر مضافا في مصدره صاحب حذف خبره لدلالة قرينة على تعيق الخبر وقيل غير مقادير ما سلك
 وقد كان الحال القائمة مقام الخبر جملة اسمية مصدرة بالواو ادم اقرب ما يكون العبد من ربه ساجدا وكقول الشاعر خيرا قتر الي
 من المولى خيرا خيرا وسنتر بقرينة منه وهو مضافان اما اذا لم يكن المصدر مضافا في مفسر صاحب الحال فلا يجوز حذف الخبر
 وجوبا لقوله ضربي زيدا قانما سديد فان ابتداء فيه مصدر عامل في صاحب الحال لاني مفسره فلا يصح الحال ان يفتي
 عن الخبر لانها من صلته وكذا اذا جعل عامل الحال كان المقدرة المضاف اليها اذا واذا وتعلق المضاف بالمصدر فان الحال
 لا يفتي عن الخبر لانها مفعولة للمول للمصدر فلا يفتي عن الخبر واخطب ما يكون الا غير قائما والحرث اول ما يكون فتيته
 سمي بين تمام الخبر قول على حصل او حاصل اذا كان قائما وفتية بيان له تقدير الا مثله الثلثة اي ضربي زيدا
 حصل او حاصل اذا كان قائما واخطب الكوان الا غير حصل او حاصل اذا كان قائما كان كل كون منه حطيط على جهة الجار
 واول الكوان للحرث حصل او حاصل اذا كانت فتيته فاذا ظرف زمان جعل بعد حذف متعلقه وهو حصل او حاصل خبر اعني
 ضربي واخطب واول كما يقع سائر ظروف الزمان اخبارا عن المصادر نحو افتتال يوم الجمعة وكان تامة بمعنى وجد وفيه ضمير الزيد
 ولا غير والحرث واذا مضاف الى كان كما يضاف سائر ظروف الزمان الى الجمل وقانما حال من الضمير في كان العائد الى زيد والى
 الا غير كما ان فتيته حال من الضمير في العائد الى الحرث ولا يجوز ان يكون خبرا كان وبني ناقصة والا لا متعق وقوة الجملة الاسمية
 المقرونة بواو الحال موقفة مع جواز وقوعها كما في الحديث والبيت المذكورين انما حذف الخبر المتعلق لانه هو حاصل او حاصل
 متعلق الظرف المستقر اي كما يحذف متعلقات الظرف المستقر المامة نحو زيد عندك اي حاصل عندك وحذف اذا جازا



ما بعد ما من الشرط العامل في الحال وهو كان للدلالة على حاله عليها اذا مع ما بعد ما على اذا ان كان الحال فيه
 الظرفية اذ سمي جان زيدا كباقي وقت الركوب وعلى ما بعد ما فلكون الحال مع ما بعد ما فتيته الحال ساد امسه اي سادته
 ود الاسلية فخذ في بقي الضرب ساد ما على الاصل يعني الفتح على ان معنى ضربي زيدا قانما ما اقرب زيدا الا قانما وهذا المعنى المقدر
 لا استفاد الا من هذا التقدير الذي هو تقدير البصر من لان المصدر هو لم جنس باق على العموم لانه اذا استعمل لاسم جنس
 لم يكن هناك قرينة تحضه ببعض الجنس فهو في نظامه لا تنافي الجنس نحو انوم ينقض الطهارة والشراب
 يابس والماء بارد اي كل ما فيه هذه الخلقات والمصدر في هذا التقدير غير مقيد بالحال لان الحال قيد في الخبر فيكون المعنى
 كل ضرب واقف مني على زيد حاصل في حال القيام وقال لا يخفى الخبر المحذوف الذي سدر الحال ساد ما مصدر مضاف الى
 ويكون تقديره زيدا قانما ضربي زيدا ضربه قائما وقوله اقوي لانه اقل حذف مع صحة الرفع ولانه حذف فيه خبر عامل
 يقع العمولة ودلالة الممول على العامل قوية بخلاف تقديرهم فانه يقع بعد المحذوف ممول عامل انيف اليه نائب عن الخبر الاصل
 وهو حصل او حاصل وضعف الدلالة بعد الاصل وكثرة الوسائط ولان في تقديره الاخص تكثر اياها على المحذوف بخلاف
 تقديرهم وعند الكوفية التقدير في هذه الامثلة على تأخير عنها اي من الحال وعلى جعل صاحبها اي صاحب الحال من
 متعلق المبتدأ لانهم جعلوا قائما حال من محمول ابتداء الذي هو مصدر لفظا او معنى اي ضربي زيدا قانما حاصل ويكون
 الخبر على تقديرهم محذوف من غير شئ سادته لان الحال لا يكون من تامة المبتدأ لان العامل فيها هو المبتدأ فيفتي
 ان لا يلزم حذف الخبر على تقديرهم لعدم اتمام الخبر في موضعه لان موضع الخبر في تقديرهم بعد حال وليس بعد ما شئ
 ويكون الضرب على تقديرهم محتجا بحال القيام لتقديره بالحال لكون الضرب عاملا فيها اي في الحال فلا قيد العموم اذ يكون المعنى
 ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مقيد للخص لانه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام في وقت حصول الضرب
 المقيد بالعموم في وقت آخر فيلزم على تقدير الكوفية الفساد من جهة اللفظ والمعنى ولا يلزم شئ من ذلك على تقدير البصرية
 والقول وهو قول ابن درستويه بان الضرب في موضع فعله لان سناه اضر به قائما فلا خبر له كاقام الدان مردود هذا القول
 لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضر به قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام
 بدون ما كانا جان ذلك في اضر به قائما على انه يلزم على هذا التقدير المعنوي الذي يلزم على تقدير الكوفية وتقدير زمان بتعلق الجار
 والجورس بقوب جان قبل الضرب في ضربي زيدا قانما وجلي ما في اخطب ما يكون الا غير وفي اول ما يكون فتيته ظرفا وذلك
 انه كثير ما يذكر المصدر ويراد منه الظرف ونحو اتيك خفوف النجم اي وقت خفوفه وكثرة وقوع ما المصدرية ظرفا جازا ان
 يكفني اذا القدرة خبرا ويكون مرفوعة على الجسمية من غير تقدير متعلق فيكون التقدير في الامثلة الثلاثة وقت ضربي زيدا وقت

كون قيامه واخذه او كان كون الامير وقت كون قيامه واول اوقان كون الحرب وقت كونها فتد ولا يجوز ان يكون اذا
منسوبة محل ايضا على الظرفية لا اختلاف المعنى الا يري انك لو قلت اخطب اوقات الامير يقع وقت قيامه كان ظاهر ان
ذا المعنى على انه هو لا على انه واقع فيه وكل رجل وضعته اي حرفته وانما فيه ان كل مبتدأ مصف عليه او بمعنى مع بشره
ان يكون نصافي قصد المصاحبة وذلك حين يكون المعطوف في الاعلى الاقتران يجب حذف الخبر لان الواو ما بعده قاسما مع
وما ينبغي بها مع ظهور المعنى وان هذا اشار بقوله قيل بحذف خبره وهو مقترن لقياس الواو بمعنى مع ما يبدأ مقامه اي
مقام الخبر وانما قال وهو مقترن لان بعضهم قالوا انه مقترن وان ورد عليه ما يرد على الكوفية في تقدير خبري زيدا قائما اذ ليس في تقدير
ما يستدعي الخبر ولا يجوز ان يكون يستدعيه لان الخبر متى فحذف بعد المعطوف عليه والمعطوف معا فقد يفقد مفرد او هو مقترن
اي كل رجل مقترن وهو مضمرة يكون ومنعته وقد اوقع الخبر وفيه ايضا نظر لانه يرد على الكمال على خبر معطوف فانه حذف وجوب
مع عدم ما يقوم مقامه اللهم الا ان يقال انه معطوف على الضمير في مقترن وفيه بعد ايضا وقيل بعدم الحذف اي حذف الخبر كون الواو
وكان في تقدير كل رجل مع فصيحة فكما ان قوله مع فصيحة خبر مبتدأ كذلك كان ومنعته خبره لانه في تقديره واما ان يكون المعطوف
في الاعلى الاقتران فلا يجب الحذف مخو زيدا وعمر مقترنان وانت تريد مع عمر واذ لا دلالة لعمر على الاقتران وحذفان
اي المبتدأ والخبر جسيما في مثل قوله نعم العبد انه آو اب سندس يري المخصوص خبر مبتدأ محذوف فان المحذوف عنده هو المبتدأ
والخبر اي ابوب على تقدير هو ابوب واما من جمله مبتدأ والمجمل قبله خبره فالمحذوف في المثال هو المبتدأ وحده خبره
واخواتها هو سندس معونها اي من محمول ان واخواتها واحترنا به من خبر المبتدأ الواقع بعد ان المعلقة من عمل
بدخل ما تكافؤ عليها او بالتحقيق محو امار زيد قائم وان زيد قائم وامره من كونه معرفة وتكره ومعرفة او جملة مستقلة
على الضمير ومقدما ومؤخرا ومذكور ومحذوف او متعدد او محذوف كالم خبر المبتدأ بمعنى ان خبر ان سارا خبر
المبتدأ في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا لان سارا ايطة وانقضاء موانع له بمعنى ان كل ما تصح ان يكون خبر المبتدأ
صح ان يكون خبرا لان ولهذا يجوز ان زيد ولا يجوز ان زيد الا انه اي ان خبرا واخواتها لا تقدم على اللهم ما لم يكن
ظرفا فلا يقال ان قائم زيدا بخلاف خبر المبتدأ فانه يتقدم على المبتدأ وذلك لان بك ان فر على الفعل في العمل فعمله
فرعيا ولعمل الفرعي للفعل ان تقدم المنصوب على المرفوع اما اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديمه على الاسم اذا كان معرفة
مخو ان البناء اليهم ويجب اذا كان تكة اخوان من اليكان لسمي لتوسمهم في الظروف لان كل شئ من المحدثات لا يخرج
من زمان او مكان فلم يكن الظروف اجنبية منها فيشعر تقديمها كالتقديم ويجب حذف خبر ليت ان قائم في موضعه جملة
استقها مية نحو ليت شعري هل كان كذا اي ليت على حاصل مما يجاب به هذا القول فزعم المصنف ان التزام الحذف

الحذف استدل به الاستقها مية مستدل به وفيه نظر لان مضمون الجملة الاستقها مية معقول شعري من حيث المعنى فلا يجوز
ان يكون سادة سدا لان حق الخبر ان يكون بعد جميع محولات المبتدأ فكون محله في بعد الاستقها فلا يكون الاستقها
سادا سدا فالاولي ان يقال ان الخبر محذوف عنابلا سادة سدة كالتقها الاستقها ويلون التقدي ليت على ما
سال عنه بهذا الاستقها حاصل وكذا يجب حذف خبرا لسد الحال سده نحو ان حزبي زيدا قائما وقد زيد خبر
او المصاحبة الصريحة في معناها قوله فدع منك ليل لي ليلى ومناها وان وعدك الوعد لا يتسد في تخصيصه
خبر ليت له جوب الحذف نظر خبرا لا نفى الجنس احتراز من لا بمعنى ليس فان خبره منصوب هو السد دخل فيه جميع
المسندات فلما قال من محمول اي محمول لا يخرج غير نحو لا تلام رجل ظرفا فيها ولا يتقدم خبرا لا على اسمها وان كان
خبرها ظرفا لا يتقدم خبرا على اسمها اذا كان ظرفا وذلك لانها محمولة على ان في العمل فاختطرت بها من مرتبة اصلها وبنو
تيمم لا يستون غير غير الطرف قال الجزوي وبنو تيمم لا يلفظون به لان يكون ظرفا وقال الاندلسي الحق ان بني تيمم
محذوفه وجوبا اذا كان جوابا لفق للرجل في الدار رجل اي لا رجل في الدار او دل عليه قرينة غير السؤال والافلا يجوز
حذفه رسا لهم ما ولا المسمتين في النفي والدخول على المبتدأ ليس هو سندس فيه دخل فيه غيره وبقوله من محمولها
خرج غيره ولبعد مساهمة لا بليس لكونها لا يتقضي في الحال لانها النفي مطلق بخلاف ما فيها النفي الى الال طيس سندس عماله
بخلاف ما فيها الكسر تعجز في العمل من لا علم يعمل لاجل السندس الا في تكتري لان التكة اضعف من المعرفة فتايب ان
يختص بالعامل الضعيف كقوله من سندس نيرانها فان ابن قيس لا يراج اى ليس برا ثقي وزوال من نيران
الحرب فانه لما رفع براج مع عدم التكة علم ان لا هذه بمعنى ليس المنصوب **بالت** اصله ولاحق به اي بالان
فالاصل هو المفعول لانه مدلول الفعل او مستلزم مدلوله او مستدعا فان الفعل يتضمن الحدث والزمان فيكون المفعول
المطلوب والمفعول فيه الدال على الزمان مدلول الفعل والحدث مستلزم المكان فيكون المفعول فيه الدال على المكان مستلزم
مدلوله ويستدعي الحدث الباعث عليه فهو المفعول له ويستدعي المصاحب للمحمول اي مفعول الفعل وهو المفعول
ويستدعي المحل من جهة الوقوع اي وقوع الفعل به لانه جهة صدور الفعل عنه وهو المفعول به بخلاف غير المفعول
من المحل فانه لا دلالة للفعل على هذه الدلالة فيكون الفاعيل خمسة وذلك لما قال او لما نقول وهو ان المفعول
هو ما نسب اليه معنى جديدين نسبة يقتضيها مجرد الفعل بخلاف الحال فانه يقتضيه الفعل مع الفاعل او مع المفعول بخلاف
النسبة الفاعلية فان كانت النسبة كقولهم ادا على معنى ذلك حدث فهو المفعول مطلق وان كانت لا تقتضيه بخلاف
التعدي اليه بنفسه او للظرف الخبر فهو المفعول وان كانت لا تقتضيه الكون فيه فهو المفعول فيه وان كانت لا تقتضيه

والمحذوف من محمولها اي محمول لا يخرج غير نحو لا تلام رجل ظرفا فيها ولا يتقدم خبرا لا على اسمها وان كان

طلب النقص

المصدر في هذه المفعول دون طائر فقتلنا الصائبة فهو مصدر مفعول مفعول به
انواع المفعول كونه مستقاس الفعل الحقيقي الذي هو مدلول المصدر والاسم فيسمى به تسمية للمدلول باسم المدلول
وعلى معنى لان هذا المعنى في الحقيقة فعل وهو ما يصدر من الحدث عن الفاعل الذي مصدره قوله الذي يدل على ما في قوله
ما يصدر فالاول وهو المفعول يكون اجزاء الكلمة يدل على المصدر نحو حرف اي بحرف من اعتبار من حيث هو
قوله على مصدر تساهل لانه ذكرنا مصدر لم يصدر عن الفاعل الذي يدل عليه الفعل هو المسمى كانه وكذلك اي
لاجل ان الفعل يدل على مدلول المصدر نحو حرف لا يختلف دلالة على مدلول المصدر عند اختلاف الصيغة مع اتحاد
الحورف نحو ضرب ويضرب واغرب ويدل على الزمان بصيغة وكذلك يختلف دلالة على الزمان عند اختلاف
اي اختلاف الصيغة مدلول المصدر مع جوار الفعل وجودا وحدا يدل على ان الفعل يجوز ان يدل عليه ودر
ران مع الصيغة كذلك يدل على ان الدال عليه من الفعل بصيغة فمنه المفعول اي في جنس المفعول المطلق وانما
قدرة على غيره من الفاعل لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل واخرج من العدم الى الوجود وانما يسمى مطلقا
لانه غير مقيد بحرف من حروف الاختلاف سائر الفاعل ولانه مفعول على الانطلاق وموكل ما يصدر عن فاعل فعل
مذكور ذلك فاعل لفظا وحكما حال كونه بمعناه اي بمعنى الفعل واحترز بقوله ما يصدر عن فاعل فعل عما لا يصدر عنه
كلمة الاعيان وبقوله حال المذكور نحو عجبني قياكل فان قياكل ليس بمفعول فاعل فعل المذكور وبقوله بمعناه من كرم قياكي
فانه قياكي وان كان صادرا عن فعل المذكور الا انه ليس بمعناه ولا يستلزم التقريب بنحو كرم كرمي لان كراهمتي ان ذكر كرمه
على معنى الفعل فهو مفعول مطلق وان ذكر لاقتضاء معنى كرمه التقدير اليه فهو مفعول به ويكون المفعول المطلق لبيان النوع بفعل
اي انما يكون لبيان النوع سبب صفة فعلية نحو جلست جلست فان فعله بكسر الفاء مفعول المصدر المختص بصفة من
الصفات كالحسن والقبح والسدة والضعف او لسبب خاص نحو رجع القهر قهرى او بسبب صفة مع وجوده اي وجود
المفعول المطلق نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه ضرب ضرب الالم اي ضربت ضربا مثل ضرب الالم وكقوله تعالى من
عمل صالحا او بتعريف العهد نحو ضربت الضرب اذا كان مكان نوع من الضرب معروف وقد يكون لبيان النوع بكونه عامرا جارا
ميتا كونه بمعنى المصدر لفظا من نحو ضربت انواعا من الضرب او اضافة الفعل التفصيل او اي بعض او كل اليه نحو خير مقدم
ولشد الضرب واي ضرب وبعض الضرب وكل الضرب او بكونه مثنى او جمع لبيان اختلاف الانواع نحو ضربت ضربين اي مختلفين
وكقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا اي انواعا من الظن مختلفة او يكون المفعول المطلق للعدد وهو الذي يدل على عدد المرات
ميتا كان العدد او لا وسواء كان العدد مستفادا من الوضع نحو ضربت ضربا او من الصفة نحو ضربت ضربا شديدا

من العدد السبع اثنان بالمصدر نحو ضربت ضربا او ضربت ضربا من الاشارة الى ان المصدر مفعول به
سوطا او سوطين او سواهما فان الالة وجهها الاجل شئنا المصدر وجهه لقيامها مقامه وقد اجتمع في هذا القسم النوع
والمرء كما اجتمعا في ضربت ضربين اذا قصد اختلاف الانواع او يكون لاجل التاكيد وهو اي المفعول المطلق الذي يكون لتمام
ما لا ينز يد دلالة على الحدث على دلالة اي دلالة الفعل اي لا يكون له دلالة على النوع والعدد ولما قيل ان التاكيد اذ معنى ضرب
ضربا احده ضربا ثانيا ولوقوعه اي وقوع المفعول المطلق الذي للتاكيد على فعله وكثيرا اي انه للمامة من حيث هو فلا تاني
فيد الكثرة ولا قيد القلة لا يثنى ولا يجمع ان المامة من حيث هو ليس بها مثل ضربها حتى يثنى ويجمع بخلاف الاخرين فانه
يجوز ان يكون مع النوع او انواع فيثنى ويجمع وكذلك العدد وغير مصدر الفعل يقال مقادير واه اي غير مصدر فعل مصدر
اي بمعنى مصدر الفعل ومن المتقاة اي لا يكون ملائما في الاشتقاق بان لا يكون حرف مصدر المفعول فيه فلو قدت جلوسا
فان جلوسا وان كان له فعل من لفظه الا انه ليس بمصدر لقدر ولا بدلا في الاشتقاق او مصدر قريب من معناه في اشتقاق
فانبت نباتا فان نباتا مع قريب معناه من معنى انبت ملائما في الاشتقاق لوجود حروف الاشتقاق في كل منهما واعلم انه انما يقال مصدر المفعول
في الاشتقاق مقادير المصدر اذا كان للتاكيد لم يكن ملائما فان الالة لا يقال مقادير نحو حاد فلا يقال حاد حاد لان العلم زاد معناه على
معنى ماله فلا ينز منزلة تكرار الفعل ولانه كالم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل او نوعه نحو قدت القرفصاء فانها نوع من القفود
وسواءه او الالة نحو ضربت سوطا ويكون الاصل فيه ضربت ضربا بسوط او ضربت بسوطا او ضربت بسوطا ويجوز ان يكون لا اصل فيه
ضربت ضربا بسوطا بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه وقد يجري مجرى مصدر نحو تدبا وجندلا وسفم
دعا نحو منيار يا ونيء اي غير اسم الدعاء وصفته نحو ضربت انواعا من الضرب ولشد الضرب ونحو اقاما وقد قدت
اي اقوم قياما وقوله على خلفتي لاشتم الدم مسما ولا خايبا من في زور عكاي قال بسوء اي بهتم شتما ولا يخرج
خروجا وقيل خارجا حال عطف على حال وهو لاشتم كقوله تعالى صافات وتقبضن تجراه اي تجري المصدر فان تر با وجندلا
غير مصدر من الا ان الكلام لم يرب بقوله تدبا وجندلا الا الدعاء فوجب ان يكونا مصدرين وجماع حقيقة الثان المصدر اقيمتا
مقامه اي ريت ريبا ترب وجندل ثم صار ريبا ترب وجندل على اقامة مصدر مفعول الفعل ثم صار تر با وجندلا
على اقامة الة المصدر مقامه واما منيار يا فمرافق الاصل صفتان من جنس الطعنة ومروءة مرادة اذا انما منيار
ان تنفيس فيه ثم يستعمل بمعنى المصدر لانه داعاء والادمية انما هي بالفعل او بالمصدر والصفة ليست فتمسك ان يكون
مصدرا واما انواسا من الضرب وشد الضرب فان انواسا من المصدر صار جارا ياتي به وكذا انواسا من المصدر
صار بمنزلة لان الفعل التفصيل يكون ابد من جنس ما ينف اليه اذا اريد به التفصيل على المضاف اليه وقد ينف المفعول المطلق

بمعناه

هو لا يوقع على عليه او لعائب ولا يجوز ذلك ايضا وليس معنى عليه مع انه لا يستعمل عليه في النداء بل في رفع به
او كان ما يرفع به نحو يا زيد او الفاعل يا زيد او او نحو يا زيدون فلا يقل مبنى على الفتح لئلا يحصل نحو يا زيدان ويا زيدون
وذلك لان الفتح والفتح والكسر القاب مطلق للحركات وحدها سواء كانت حركات البناء كفتح حيد او حركات الاعراب كقولك في جاني زيد
ان متحرك بالضم او لا مذكورا لانه كفتح حيد رجل ولا يطلق هذه الحركات على حرف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبنى على الضمة بخلاف القاب المرفوع
فانه كما يطلق على الحركات يطلع على الحروف على نحو ايضا يقال ان الزيدان في جاني الزيدان مرفوع مذكورا او في نظر لان المرفوع
القاب الاعراب اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة وانما يطلق على الحروف بحال القيام مقام الحركات كما يطلق المرفوع على تلك الحركات
المعينة على البعض لان اذا قلنا مقامه فيقال ان السواك في خلق السموات منصوب وان احد في مررت باحد بجره سجا زافلي هذا
ما منع من ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء لاسماء تلك الحركات بحال فيقال ان يا زيدان مضموم او مبنى على الفتح وجوب
اي فتح او اجبا بان اي حال كون المندى مع الف الاستغناء نحو يا زيدا وذلك لان الف يقتضي وجوب فتح ما قبلها وانما لم يقل
مبنى على ما نصب به لان المندى مع الف الاستغناء انما يكون مبنى على الفتح ولا يكون مبنى على غير الفتح من القاب النصبية فتحتا اختلا
بكونه اي يكون المندى علما موصوفا بان حال كون ابن مضافا الى علم وذلك لكثرة استعمال المندى مع كونه في الاصل معنويا لا فتح
لخفة الفتح مع انها متحركة بحركة صفة وهو بنون نحو يا زيد بن عمرو ويا مهند بن عاصم فان يا زيد مبنى على الفتح اختيارا لا وجوب
وقيل وجوب اختيارا يريدين اخى ويا رجل ابن زيد وكان عليه ان يذكر بعده قوله بابين متصلا لموسوف لانه لا يجوز الفتح ان كان منصوبا
منه كما في نحو يا زيد الظرف ابن عمرو وقوله ان كان مفردا لاضافة مرفوعة او نكرة تترقى مع القصدي الى واحد مبين بالالة اي بالة التند
تقدم في الاحكام الثلاثة المذكورة من بناء على ما يرفع به وجوب فتحه مع الف الاستغناء واختيار فتحه لكنه يخرج اجزائه فيكون
الاول وذلك لان المندى انما مبنى لمسايرة كفاك الضمير في ادنوك ووجه المسابرة وقوعه موقعا وكونه متشكلا في الافراد والنداء
فان يا زيد بمنزلة ادنوك ويجزئه الاول وهو كونه مفردا قيد في الضمير الاخيرين لان قوله قل يكون على معنى عن قوله معرفة
ومنافي لقوله او نكرة تترقى واعلم ان نحو يا رجل معرفة منه بحرف الداء مع القصد وقيل ان ترفيعة بحرف التعريف متويا وقيل ان
ان ترفيعة بالقصد وعرب منصوب لفظا او تقدير ان كان مضافا اما تحقير او لا نحو يا مهند الله فانه لا يجوز بناء المضاف
والمضاف اليه مع العدم لما بينهما كفاك الضمير في الافراد ولا يجوز بناء المضاف وحده لان المضاف مع المضاف اليه هو المندى
فيكون موقع كفاك الضمير المضاف الى فلون بني المضاف وحده كان ذلك تقديما للحكم وهو الله بناء على علمته وحي
وقوعه موقع الضمير او كان مشبها به اي بالمضاف بان قد سئل به شئ من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء معنويا لا
نحو يا خير من زيد او معنويا عليه وكونه مع المصطفى كمالا شئ واحد نحو يا الله ونحو فان سئل عن سواك كان سواك

دعوى اول شخص سائر المضاف فاسم المضاف او كان مقرا عند فاعل انما عدم مسابرة كفاك الضمير في التعريف
لكن في الامم نحو يا مهند بن زيد فانه لا يستعمل احد منه فكون نكرة او عرب بنون ان ذلك هو النصب لكونها من حروف
وغير تلك نحو قولهم يا ماء كأنهم يا ماء نجيبا المضاف مذكور قط فنادى بهذه اللفظة وكانهم قالوا يا ماء فقال
في يركب ويتعجبوا من ذلك الاستغناء نحو يا الله المسلمين وهذه الامم المدوية او الموقدة من سواك او الحرف في الله
القائم مقام مقامه من المندى وبيان ذلك مع ان اد موقوف عند نفسه لضعف بالافعال او لضعف القائم مقامه وانما اختار
اللام من بين حرفي الجاء والفاء من باب ما هو الاحتمال لئلا يكون المستغناء به التعجب منه محسوسا من بين سائر الهمزة
بالدعاء والاستحضار بفتحها اي بفتح اللام في الضم مطلقا اي سواء كان المندى المتعجب منه والمستغناء به معطوفا او لا لقوله
فيا لك من ليل كان نجومه بل اللام الداخلة على الضم مفتوحة مطلقا سواء كان مندى اول لان اللام في قوله مرفوعة مدحمة
والفاء واللام لا بد ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ما هو موقوف على الفتح عابثا وانما كسرت اللام الداخلة
على الضم لتوافق حركاتها حركة معمولها اذ موافقة حركات اخف من مخالفتها مع حصول الفرق بينه وبين لا ابتداء ونحو
في المظهر المستغناء به وكذا التعجب منه والاولى البديهة ايضا لان الفتح يختص بالمستغناء به اللهم الا ان يقال ان لام التعجب
في الحقيقة للاستغناء ايضا وانما فتحت من الفرق بين المدح وهو المستغناء به والتعجب منه وبين المدح واليه وهو المستغناء له والتعجب
وذلك لان قديلي ما هو مستغناء له سكسور الله واندادي محذوف فلا يفتح في المستغناء لم يكن بينهما فرق نحو يا الله المثلث
اي يا قوم والفتح بالدعوى او منها بالمندى اليه لانه مندى وهو واقع موقع غير مفتوح الله فيه الداخلة على المضمر ان لم يكن
المستغناء به معطوفا بغيره او كان عليه ان يذكر هذا القيد لانه كان معطوفا بيا وجب ان يكون مفتوحة ايضا لعدم الفرق لعدم
الفرق في كقوله يا عطاءنا ويا رباح وبكسر اي بكسر الله على الاصل ان كان المستغناء به معطوفا وذلك لحصول الفرق
بين الدعوى اليه والدعوى باللفظ لان الدعوى اليه لا يعطى على المدح نحويا للكحول وللشباب المحب وبكسر في مطلق المستغناء
من اجله سواء كان معطوفا او لا وقد رقت ذلك وتوابع المندى البني احترا من توبع المندى المعرب فانه لا يجوز فيها الرفع
ان كانت مضافة نبي ابي ولهم الاستحسان ان كان المندى البني احدهما فانه لا يجوز في توابع المفردة الرفع والنصب
على المختار نصب المندى التوابع حال كونها مضافة او مشبهة بها اي بالمضافة وجب يا نحو يا زيد ذا الجبهة فانه وجب نصب
ذا الجبهة على كل تقدير اذ تقديره على اصل التوابع المبتدئ وهو الحمل على ما لها يوجب نسبة ناسخ المندى البني نصب وتقديره
على انه مشبه به حكمه بالمتشابهة بالعامل وهو يا يوجب نصب ايضا لانه اضافي اذ قدر فيه حرف النداء لا يكون الاستغناء
وانما قال اضافية تحقيقا لانه يجوز في مضاف بالاضافة اللفظية الرفع والنصب نحو يا زيد حسن الوجه لانه لما كان في

في هذا المذهب سبويه فانه قال ان الثاني مقيد بتأكيد غلطي كلام الاول وما كان حكم التأكيد المنطقي حكم منادي متوحد
 الاعراب والبناء حذف التنوين من الثاني وان لم يكن متصفا بالاول حذف التنوين للضافة او لقليل بقي حكم الضافة
 كما في قوله الاغلاية او يدأمة **سابع** وانما جاز الفصل من بين الضان والضاف اليه في السند مع انه لا يجوز الفصل بينهما
 الثاني ضرورة الشعر بالطرف لانه مكرر الاول بلفظه بلا تغيير ما الثاني فانه هو الاول فانه لا فصل ويجوز ان يجعل الاول
 مفتوحا يجعله مع الثاني لهما واحد بالترتيب كما فعل في الامامه باردا وفي خويار يدين مروي وفي خولا بل طريق فيها
 واذا نودي المرفع باللام نحو اليرجل جني بلم **الاشارة** او اي حال كون اي موصوفة بما فيه اللام كذا هم الاشارة على الاشياء
 مقحة بينهما اي اي وبين وبين ما فيه اللام ما الضية وذلك لانه لما توصل في نداء المرفع باللام باي وقطعت عن الضافة
 لتصير مسموعة لان الوسيلة سفي مسموعة لاحتاج لرفع الابهة الى ما هو المقصود بالنداء جعلت ما التنبيه موشاة من الضان
 اللازم لاي مع انه مناسب للنداء لان النداء ايضا تنبيه ولهذا توصل في نداء المرفع باللام باللام لانه لكونه مسموعا
 محتاجا الى المرفع باللام الذي هو المقصود بالنداء وانما جازي باحد هما لانه لا يحتاج الى الثاني التكرار وبما لا التكرار في النداء
 وانما لا يجوز اجتماعهما لان حرف النداء يجعل ما يدخله مخاطبا ولم التعريف يجعله مسموعا الذي اريد للاخطا فلا جعل
 المرفع باللام منادي لزم ان يكون الشيء الواحد حافرا ونائبا ولانه لو دخل حرف النداء على ما فيه اللام فان بني لم يجر
 لان حرف التعريف معاقب للتنوين فهو كالتنوين ولاجل ذلك قل بناء اللهم مع كالحمة حشر واخوانه وان اعراب لم يجر
 ايضا لوجود علة البناء والمقصود بالنداء هو المرفع باللام وان كان المرفع باللام تابعا من حيث الظاهر ومن ثم اى من اجل
 ان المقصود هو المرفع وجب رفعه اى رفع المرفع وان كان تابعا مرفع المقصود وفي تاييد المرفع جاز الرفع والنصب لانه ثبت
 لوجوب رفعه على كونه مقصودا بالنداء وكان تاييد حرف التاء فجعل موافقا للفظ المنادي اذ لا فرق بين الرفع والنصب في
 جهة اللفظ ووجب رفعه تاييد اى تاييد المرفع وذلك لانها تاييد مرفوعة وجوز الوجود من انما يكون في تاييد المرفع
 وان كانت تاييد مضافة فانه يجب رفعها ايضا مع انه يجب نصب تاييد المضموم للضافة نحو قوله يا ايها الجاهل ذو النور
 لا توعدني جنة بالكل فان قوله ذو النور صفة لقوله الجاهل ولا يجوز ان يكون صفة لاي بعد صفة لانه لا يجب نصب
 لانه مضاف ولا يجوز حذف اى حذف المرفع اذ وقع صفة اي فلا يقال يا ايها وسكت لانه مسموعا لانه مسموعا
 لم الاشارة ولا استقلال نفسه فيلزم التفسير بخلافه لانه لما كان او فتح من اى يجوز ان يحذف المرفع منه ويقتصر
 عليه نحو يا هذا من دون الصفة ولهذا يجوز في تاييد الرفع والنصب نحو يا هذا الرجل فان لم يكن ان يكون المقصود هو هذا الرجل
 في الرجل الرفع والنصب وان يكون المقصود هو الرجل فيلزم رفعه وقد اجتمعا الى ان التعريف في الله لضعف استقلال اللفظ

حذف مضافه

في هذا المذهب سبويه فانه قال ان الثاني مقيد بتأكيد غلطي كلام الاول وما كان حكم التأكيد المنطقي حكم منادي متوحد
 الاعراب والبناء حذف التنوين من الثاني وان لم يكن متصفا بالاول حذف التنوين للضافة او لقليل بقي حكم الضافة
 كما في قوله الاغلاية او يدأمة **سابع** وانما جاز الفصل من بين الضان والضاف اليه في السند مع انه لا يجوز الفصل بينهما
 الثاني ضرورة الشعر بالطرف لانه مكرر الاول بلفظه بلا تغيير ما الثاني فانه هو الاول فانه لا فصل ويجوز ان يجعل الاول
 مفتوحا يجعله مع الثاني لهما واحد بالترتيب كما فعل في الامامه باردا وفي خويار يدين مروي وفي خولا بل طريق فيها
 واذا نودي المرفع باللام نحو اليرجل جني بلم **الاشارة** او اي حال كون اي موصوفة بما فيه اللام كذا هم الاشارة على الاشياء
 مقحة بينهما اي اي وبين وبين ما فيه اللام ما الضية وذلك لانه لما توصل في نداء المرفع باللام باي وقطعت عن الضافة
 لتصير مسموعة لان الوسيلة سفي مسموعة لاحتاج لرفع الابهة الى ما هو المقصود بالنداء جعلت ما التنبيه موشاة من الضان
 اللازم لاي مع انه مناسب للنداء لان النداء ايضا تنبيه ولهذا توصل في نداء المرفع باللام باللام لانه لكونه مسموعا
 محتاجا الى المرفع باللام الذي هو المقصود بالنداء وانما جازي باحد هما لانه لا يحتاج الى الثاني التكرار وبما لا التكرار في النداء
 وانما لا يجوز اجتماعهما لان حرف النداء يجعل ما يدخله مخاطبا ولم التعريف يجعله مسموعا الذي اريد للاخطا فلا جعل
 المرفع باللام منادي لزم ان يكون الشيء الواحد حافرا ونائبا ولانه لو دخل حرف النداء على ما فيه اللام فان بني لم يجر
 لان حرف التعريف معاقب للتنوين فهو كالتنوين ولاجل ذلك قل بناء اللهم مع كالحمة حشر واخوانه وان اعراب لم يجر
 ايضا لوجود علة البناء والمقصود بالنداء هو المرفع باللام وان كان المرفع باللام تابعا من حيث الظاهر ومن ثم اى من اجل
 ان المقصود هو المرفع وجب رفعه اى رفع المرفع وان كان تابعا مرفع المقصود وفي تاييد المرفع جاز الرفع والنصب لانه ثبت
 لوجوب رفعه على كونه مقصودا بالنداء وكان تاييد حرف التاء فجعل موافقا للفظ المنادي اذ لا فرق بين الرفع والنصب في
 جهة اللفظ ووجب رفعه تاييد اى تاييد المرفع وذلك لانها تاييد مرفوعة وجوز الوجود من انما يكون في تاييد المرفع
 وان كانت تاييد مضافة فانه يجب رفعها ايضا مع انه يجب نصب تاييد المضموم للضافة نحو قوله يا ايها الجاهل ذو النور
 لا توعدني جنة بالكل فان قوله ذو النور صفة لقوله الجاهل ولا يجوز ان يكون صفة لاي بعد صفة لانه لا يجب نصب
 لانه مضاف ولا يجوز حذف اى حذف المرفع اذ وقع صفة اي فلا يقال يا ايها وسكت لانه مسموعا لانه مسموعا
 لم الاشارة ولا استقلال نفسه فيلزم التفسير بخلافه لانه لما كان او فتح من اى يجوز ان يحذف المرفع منه ويقتصر
 عليه نحو يا هذا من دون الصفة ولهذا يجوز في تاييد الرفع والنصب نحو يا هذا الرجل فان لم يكن ان يكون المقصود هو هذا الرجل
 في الرجل الرفع والنصب وان يكون المقصود هو الرجل فيلزم رفعه وقد اجتمعا الى ان التعريف في الله لضعف استقلال اللفظ

في التعريف كخلايا كونها عوضا عن ما فعلت في التمام لان اصل الله الاله وهو فقال بمعنى مفعول من الاله وهو
العبادة حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار الله لم يكن اللام الاول واذا غنيت في الثانية لزوما وجعلت اللام مؤنثا
من حمزة وزودها الي ولزوم الاله بكلمة بحسب لاغراقها وكان اللام ليست تعريف من لام التعريف فيلزم فيكون سبب
جواز دخول حرف الفاء عليه اجتماع المير في لامه كونها عوضا عن حرف الهمزة ومنها الكلمة فعلى هذا لا يجوز دخول حرف الهمزة
على نحو النجم لان الهمزة فيه ليست بموضع من شيء فان كان لازم ولا على نحو المثال لان اللام فيه ليست بلانزة وان طاب نوع
من حمزة ليس وقوة من اكله يا الله التي تسمى قلبي وانما بخلافه بالوصل في قوله يمين من يمين اعني اي قبله وذلك ويتاخر منه
بحال عليه بكلاي ضمت والعني انت بعدة لم يمت في سداد فقد استدلوا في لام التي وهو الخلفه من شيء وان وجوده في المعنى
الآخر وهو كونها لازمة وفي الغلامان المذاهب انما كان مكسبا انما استدلوا في اي فقد سئلت فيه اذ ليس فيه لزوم ولا ضرورة
واجاب الكوفي في اجتماع ما سبق وتمسك بالبيت المذكور وقال لا ضرورة لما لم يمكنه من ان يقول في الغلامان المذاهب فرق لاني
انكره البيت البند في لامي واجاب ابن سعد ان استمرار ما في لم فيه معنى التثنية نحو الاسد وسهوا بخلافه جود الاله
تقدير يا اسد يا اسد بخلافه والمناوي الصحيح والصحيح في اصطلاح لغة ما حرف اعابه صحيح كريد وبجاري جراه اي
يجري الصحيح في احتمال التثنية وهو ما حرف اعابه اي او واو قبله ساكن كظي ودلو ومدعو واحتسب ذلك عما في آخره الف نحو
الفتى او يا قبله كسر نحو القاضي فانه لا يجوز فيه الا التثنية الياء المفتوحة نحو يا فتاي ويا قاضي اجتماع الساكنين
ساعد التثنية نحو يا سلمي ويا سلمى وما عد النجم على حدة اي حذفت في بان يكون بالواو والنون فانه لا يجوز فيه الا التثنية
ايادع فتحها اذا تصيف هذا المناوي الموصوف الي ياء التثنية جاز فيه اربعة اوجه فتح الياء اي ياء التثنية وهو الاصل عند بعضهم
لان واضع امره ان ينظر الي الكلمة حالة افراد ما دون تركيبها وكل كلمة على حرف واحد كواو العصف وفاء فاء اصل فيها الحركة
تلايلز الابد بالسكان والاصل في تلك حرة الفتحة لعدم احتمالها الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفها بسبب كونها
على حرف واحد وان سكوتها وهو الاكثر في الاستعمال وذلك لعدم الاحتياج ان حركتها لوقوعه ابد بعد كلمة اخرى مع انه حرف
وهذان الوجهان للاختصاص بالبند وجاز حذفها بكسرة اي بسبب كسرة ما قبلها فلم يكن ما قبل الياء مكسورا جاز
لا يحذف كما في فتاي فان الكسرة مكانت احتسا لياء كانت ذليلة عليها بعد حذفها وجاز ابدالها الفاء وقلب كسرة ما قبلها
فتحة لانه نوع من التخفيف لما يبدل في لغة طي لغة الواقعة بعد الكسرة العاقبة في فريعي وعا وهذا الوجهان يختص
البند وانما يجوز ان فيه اذ كان انما في مشهورا بالاضافة ان ياء التثنية فلا يقال في ياءدوي ياءدو ولا ياءدو لانه انما
في مشهور تداءى الياء المنيعة الحذف والقلب فكان عليه على هذا ان يقول اذ كان مشهورا بالاضافة اليها ويمكن

موضع المصدر اي هذه البرزخية لكانت الحسن تلك البرزخ الواحدة وام جنس والمراد بالجنس
 هنا كل مكان نكرة قبل النداء يصح تعريفها باللام سواء ترقى بالنداء اولاً و قد فرغ ايضاً مما يجوز دخول اللام
 عليه لانه ان كان نكرة لا يجوز حذفه لانه انما استغنى منه اذا كان المنادي مقبلاً على المنادي ومنها لما نقول
 وهذا انما يكون في العرفه وان كان متوقفاً بحرف النداء فذلك لا يحذف لان حرف التثنية لا يحذف مما يعرف به
 للدلالة على التثنية وحذفه من الهم لان الهم موضع حرف النداء واصله يا الله حذف حرف النداء
 وجعل الهم في الاخر عوضاً عنه وانما اخ الهم سر كايكده تعالى وقد شد الجمع بين الهم والموضع في الضرورة
 منه قوله ان اذا ما حدث لما اقول يا اللهم يا اللهم ومضى كان الحرف اي حرف النداء داخله على لم رفوع نحو
 يا الله والاقوام كلهم والصالحين على جماع من جاز ومثل ما نوحى له يداي قوم يوسف لزيد او داخله على فعل
 له وتعالى الا يا سبحان والنداء محذوف في الموضعين وذلك لان المنادي مفعول محذوف عند قيام القرينة
 وحرف النداء متاخر عنه دالة عليه لانه لا يتصور النداء بدون النداء المنادي وليس في اللفظ فيكون في التقديم
 اي يا قوم لله ويا قوم سبحوا واما قوله سلام الله يا من اعلم ما ليس عليك يا من لا يعلم السلام فليس مطروفاً
 برفوع حجة يلزم ان يكون المنادي محذوفاً بل مطروفاً هو المنادي ونون الضرورة وقد مراد بالنداء بمن الاختصاص
 من غير سؤال اجابة المنادي لان المنادي ايضاً مختص بالخطاب من بين امثاله كنداء الشخص لنفسه نحو انا اني
 كذا ايها الرجل فان صورته صورة النداء وليس بنداء لان المراد من صفته اي صفته ما دل عليه ضمير المتكلم السابق
 للخطاب ووجه ذلك ايها الرجل في محل النصب على انه حال لانه في تقدير انا افضل مختصاً من بين الرجال بفعله وحكمه
 في الاعراب والبناء حكم المنادي لان كل ما اتفق على بلب اليك فاعرابه على حسب مكانه عليه واما نحو انا
 معشر العرب وقوله ويا ذوي البسوة غطل وشققا امره في مثل السدائي ومررت المسكين فنصب على المدح
 اي مدح معشر العرب والزم اي اذم لعل والمراد بجمع موضع اشبهت كسر فتولدت بناء ويجوز ان
 يكون جمع موضع يعني امرة الارض والارضاء عندهم فيقال في التفسير فلا تاكل من ثمرها وضمه ماوي
 للسانه والتميم اي اترحم المسكين وليس بمفعول عن النداء لان النقل خلاف القياس فجعله اسلاف في نفسه
 مع صحت اولى من جعله منقولاً عن النداء وقيل المعروف باللام نحو نحن العرب اقوي الناس ليس بمنقول عن النداء
 عليه المضاني يحتمل ان يكون منقولاً من النداء ونصبه ما المقدور وان يكون بفعل مقدراً كاعني وامدح وقيل الاول
 ان يكون الجميع منقولاً عن النداء اجراء لبك الاختصاص مجري واحداً كالمشبه جوزو والنصب ودخول اللام في نحو

نحو نحن العرب لانه ليس بمنادي حقيقة ويجوز ترخيم اي ترخيم المنادي وهو في اللغة التسهيل سمي هذا
 الحذف ترخيماً لانه تسهيل اللفظ وتخفيفه ومثل انا ما في قوله الا انشدت حباً لك رماناً واظنعت مثل شاة
 انا ما اي انا تارة تارة لانه ترخيم امانة في غير النداء جعل الحذف كالنبت ولذلك لا يرفع انا ما مع انه فاعل انشدت
 وابعد ردة الرواية وقال الرواية وما عهدي كعديك يا انا ما ومعني البيت صار مع جبال وصاكن ريمته بالية وصارت
 انا ما ومعني لم امرة مشكوة بيده نكل بان يحذف معلوم بقوله ترخيم من آخر تخفيفاً اي لجبره التخفيف لا التخفيف
 المتأخر لجميع مواضع الحذف لعله ظاهرة ما هو معروف من وجوب الحذف فيها كثيراً كالتأخر والانداز على ان
 النداء لا مرهم لان قبل التوقف حيث لم يتوقف المنادي نعم الله بل حذف منه البعض تحريفاً على التوجه نحو المنادي لانه
 لانه لم يكن المنادي مستغنياً لانه ان كان في آخره زيادة المدة لا يبرخ لان الزيادة ساقية الحذف وان كان مجزواً باللام فذلك
 لان الترخيم من خواص المنادي ولما لم يظهر في المستغاث الجوز باللام ان النداء من نصبه او مناه فكان لم يكن منادي
 خلا يرخ ولا مندوباً لان الكثرة في زيادة مدة في طلة آخره الظاهر النجج والظاهر المندوب فلا يحذف منه شيء للتلايل في نقل
 الغرض ولا مضافاً ومبنيها اي بالمضاف لانه لم يكن الحذف من الاول لانه لم يكن الحذف في آخر المنادي من جهة المعنى
 لان المضاف من المضاف اليه كلمة واحدة ولم يكن الحذف من الثاني لانه لم يكن الحذف في آخر المنادي من جهة اللفظ لان كل واحد منهما
 مستقل من حيث اللفظ ولهذا كان لهما اعرابان ولا مركباً ترتيباً جلياً للفظ ما قلنا في المضاف ولان الجملة محكية ليس الا
 بخلاف التركيب غير الجلي فانه محذوف الجزء الثاني منه بقوله في بحث نصر ما تحت لانه لما لم يظهر فيه التقيد باعتبار اللفظ
 بسبب ظهور اعرابيه من كافي المضاف جري مجري لم واحداً وانما لم نقل ولا جملة كما قال غيره لان نحو تحت نصر جملة في اللفظ
 باعتبار الجزء الا انه ليس فيه تركيب جلي حتى يلزم ان يحكي صورة الجملة بل يكون المنادي اما بناءً الثاني فانه ترخيم
 وان لم يكن علماً ولا زائداً على اللفظ احرف نحو بنة وذلك لان وضع الماء مكان على الزوال يلغيه اي يقتض الحذف
 مع انه لا يلزم منه نقص اللفظ عن الثلاثي بسبب الترخيم لانه مع وجود النداء كان ايضاً ما وقعنا لانه التاكيد اذ في نحو
 يا رب اقبل اي يا رب يا رب واستغثي اي يا جارية او يكون مضافاً ان العلم للترخيم استعماله منادي بطلب الترخيم
 للتخفيف مع انه مشهور فيكون ما بقي منه دليلاً على ما بقي من هذه العلم على ثلثة فلو كان على ثلثة احرف لارحم
 لا شكر اهم نقصان اللفظ بسبب الترخيم نقصاً ناقيلاً مطرداً بلا علة موجبة عن الثلاثي الذي هو اقل البنية
 العرب او لم يزد على ثلثة احرف وهو متحرك الاوسط عند القراءة والوقوف فانهم جوزوا ترخيم الثلاثي اذا كان
 وسطاً متحركاً كما يقال في يا عمر يا عمر لان حركة الوسط في كثير من المواضع تقوم مقام الحرف الرابع لوجود ذلك نقصان فيه

وكنا على اللغة الاولى لان موجب الماء زال في الرخيم ولكن القياس ان يقال ياقاض ويصاد مضموم واندوب من ندب
 يستعمل اي على وجه محاسبته ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه في البكاء ولا يشار في التجمع معروف سواء كان
 سلبا او ايجابا كونه على بسط طوفان كان علما غير معروف لم يكن ندبة ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته لان المراد من الندبة
 تمهيد العذر للنداب والاعلام بوقوع عيبه عظيمه وبما لا يحصل الا بعد ان يكون المندوب معروفا مشهورا يستغنى
 بواخوه واخيه وكان عليه ان يقول ايضا او يتفجع به ليدخل فيه واويله وقد يتفجع بيا لا اشتراك مع المندوب
 في الاختصاص وهو اي المندوب في الاعراب والبناء كالمنادي فيقال وازيد وواعبد الله واطاعا جلا اذ كان
 معروفا وكذا حكم توابع المنادي على التفصيل وذلك لانه في الاصل منادي لحقه معنى الندبة اولانه مخصوص
 بالتفجع كما ان المنادي مخصوص وذلك زيادة الالف في آخره لطلب مد الصوت لظهور التجمع والاعلام بالمصيبة وخس
 الالف بالذم مع انه يلحق بغير الالف في الاصل في الالتحاق والغالب لان الغرض من الزيادة مد الصوت والالف كمد من الياء
 والواو وان كان لا آخر الصلة نحو يا من حفر بئر زمزماه او آخر الصلة نحو وازيد الظرفاء على راي وهو راي
 يونس والوفيق فانهم اجازوا الحاق الالف بآخر الصلة لان اتصاله بالصفة وان كان في اللفظ نقص من الاتصال بين
 المضاق والمضاف اليه الا انه من جهة المعنى اتم لان الصفة عبارة عن الموصوف ومباداة عليه بخلاف اليه والصلة فانها
 لا يصدقان على المضاف والموصول وغيرهم انما يلحقونها بالموصوف نحو وازيد الظرف لان الصفة انما جئ بها
 بعد كمال الموصوف لمعنى التخصيص او التوضيح فتكون غير لفظا ومعنى او آخر المضاق اليه نحو يا امير المؤمنين وان كان المندوب
 هو المضاق وذلك لسد الاتصال بين المضاق والمضاف اليه لفظا لانه كالجزم منه وانما تزداد الالف ما لم يكن المضاف اليه
 خطاب جمع الذكور نحو يا غلامكم وواحدة المؤنث نحو يا غلامك فانه يعدل عنها اي عن الالف اليواو في الاول لمناسبة
 الواو للجمع فيقال يا غلامكوه والياء في الثاني لمناسبة الياء كسرة الكاف فيقال واغلامك لئلا يلتبس الجمع بالثاني
 والمؤنث بالذكر لو زيدت الالف فيها قيل واغلامكاه وياغلامكاه وكذا في قول في ياغلامكاه ياغلامكاه وفي ياغلامكاه
 ياغلامكاه بالحاء الواو دون الالف لانه لو قيل قل فيها ياغلامكاه وياغلامكاه بالحاء الالف التباس بالموث
 والجمع بالثاني ففي اختصاصه كاف الخطاب بالذكر نظرا لاولي ان يقول بدل ما لم يكن اليه اخره مع عدم التباس قوله وفي الضمير
 مطلق على قوله قبل وبقي المنادي اي ويحذف عامل المفعول به سما مع القياس في المفعول الذي امر عامله افهرا
 على سريطة التفسير لانه الاول فانه يجب حذفه قيدا لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر بلا فائدة وهو اي المفسر
 عامله ما ينصب بفعل مقدّر تفسيره لفظ ما بعده اي ما بعده ما ينصب نحو زيد اضربت اي ضربت زيدا اضربت ولا يجوز

ولا يجوز نصب بضمير لعدم استقامه افعال افعال من جهة واحدة او يقتصر معناه اي معنى لفظ ما بعده نحو زيد اضربت
 اي ضربت زيدا امررت به فان معنى امررت المقدري بالياء هو من جهة او يقتصر لازم معناه في الصواب ان يقول مرفوع معناه
 نحو زيد اضربت غلامه اي امررت زيدا اضربت غلامه فان ضرب غلامه مستلزم لاهانة السيد ولا يجوز ان نصب زيدا
 في المثال بضمير المقدّر لان الضرب غير واقع على زيد وانما هو واقع على غلامه والحاصل انه ان امكن تقدير مثل الفعل المذكور
 في اللفظ والمعنى كان تقديره اولى لانه ادل على المحذوف نحو زيد اضربت وان لم يمكن تقديره قد رعى الفعل المذكور مع
 الخاص نحو زيد امررت به فانه لا يمكن تقدير امررت لانه غير متقدّر معناه مع معموله الخاص وهو ضرب وان لم يمكن تقدير
 معناه مع معموله الخاص قد رعى معناه مع معموله العام نحو زيد اضربت غلامه فانه اذا فهم ضربت مع معمول عام له نحو ضربت
 النصاري كان معناه الاهانة لا الضرب لان ضرب جميع النصاري غير متصور الوقوع بخلاف اهانتهم وان لم يمكن
 تقدير معناه مع معموله العام قد رعى ما هو اعم الافعال وهو الملازمة لا متاعه لا تحققه فعل بدون الملازمة نحو زيد اضربت
 محبوس عليه والمفسر فعل لما رايته او شبهه نحو زيد اضربت محبوس عليه اي موقوف بسبب اي اضرب زيدا انت محبوس عليه
 ذلك الفعل او شبهه عنه بضمير اي من العمل في ذلك المصوب التقدم بسبب العمل في نفسه واحتمل زيدا من نحو زيد اضربت
 فانه غير متشغل عنه بضميره لانه متشغل به فلا يكون من هذا الباب والاستقلال عبارة عن اخذ العامل المفعول كما ان التفرع
 عبارة عن عدم اخذ اياه او ملابس ضميره بان يكون مستملا على ضميره نحو زيد اضربت غلامه او متشغلا عنه
 بما يكون الملابس مطلقا عليه نحو زيد اضربت رجلا واخاه على ان يكون الضمير في اخاه راجعا الى زيد فان رجلا كما كان
 ملابا باخاه بالقطر وهو ملابس ضميره صار رجلا كانه ملابس ضميره ويكون التقدير امرت زيدا اضربت رجلا
 واخاه لان ضرب اخي زيد مستلزم لانته او بما يكون ملابس ضميره وصفه نحو زيد اضربت رجلا محبة فان
 رجلا كما كان ملتبسا بما هو ملتبس بزيد وهو محبة لعود الضمير منه اليه بواسطة كونه صفة له صار رجلا كانه ملابس
 بضميره ويكون التقدير امرت زيدا اضربت رجلا محبة لان من ضرب رجلا يحب زيد او يحبه زيد قد احاط
 زيد وكذا ان كان الملابس صلة نحو زيد اضربت الذي محبة وبشره كذا من المتعلقات واعلم انه مستلزم فيه
 ان يكون الضمير او ملابسه او ما هو في حكم الملابس منصوبا بالفظا او محلا فالصواب ان تقول متشغل عنه بنصب
 ضميره او بنصب ملابسه احتراز عن نحو زيد اضربت به فان الضمير فيه ليس بمنصوب لاللفظ ولا محلا بخلاف
 الضمير في زيد انت محبوس عليه ولا يخرج هذا بالقيد الذي يذكر بعد ذلك لان ملتبسه بنصبه اي الالبس الذي
 زيد كما في اخوان اهل عليه اللحم اي الالبس اللحم اخوان بشره ان ينصبه هو او ملتبسه وانما قال ذلك

ليدخل فيه غير لفظ المفسر المحذوف ولا المستعمل وهو الضمير ومما هو في حكمه واحترز به عما وقع بعده فعل
 نحو زيد ما احسنه او ام فعل نحو زيد تركة او ام تفصيل نحو زيد الرم من عمرو او ام الكرم نحو زيد ان الضارب
 او صلة ان نحو اذكر ان تلبه احب الي ام انني او سطر طمع اداة نحو زيد ان زركه يكرهك وغير ذلك مما لا يعمل ما به
 فيما قبله فالنصب واجب في المضمر عاملة الواقع بعد حرف التحريض نحو هلا زيدا ضربته وبعد ان نحو ان اضربه
 بدل نحو لو زيد اضربه وذلك لان هذه الحروف لا تدخل الابدل الفعل لفظا او تقديرية باستقراء لغتهم ومهنا لما يدخل
 في الفعل لفظا وجب ان تقدير الفعل ببدء ولا تقدر الا من جنس المفسر وهو ناصب فوجب والنصب وقد تقدر عامل
 مطاوع للظاهر فيرفع الهمزة السابقة لثقل المضمر لقوله فان انت لم تفعل عليك فان نسب لثقل تهديد القرون
 الاوائل فانت فاعل لم تنفع وهو مطاوع لم تستغ وكقوله لا تجز منفا اهلكته واذا اهلكته فعند ذلك
 فاجز فانه روي نصب بنفس على افعال الموافقة ورفع على افعال المطاوع والنصب مختار في الطلب كالامر والنهي
 والثناء نحو زيد اكرم لانه على تقدير الرفع لزم وقوع هذه الالفاظ حيز الابتداء وهو قليل في الاستعمال فنصب
 ولان جعل الجملة الفعلية اولية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل وفي الاستفهام نحو ازيد اضربه فانه
 على تقدير النصب كانت الهمزة داخلية على الفعل ودخوله على الفعل اولى لان الاستفهام في الحقيقة عن مضمون الفعل
 فالاول لفظا او تقدير الفعل اولى واعلم انه لو قال وخرج الاستفهام كان اولى لم يخرج عنه فعل لانه يقع هل زيد
 ضربته وان كان تقدير الفعل لاقتضاء هل لفظ الفعل على ما يجب ويخرج ايضا لانه الاستفهام نحو اي رجل
 ضربته فانه لم يكن المختار فيه النصب وفي النفي نحو ما ضربته لانه على تقدير النصب كان النفي فاضلا على
 الفعل ودخوله على الفعل اولى لانه لنفي مضمونه وكان عليه ان يقول في النفي غير المختص بالفعل لانه لو كان
 مختصا به وجب ان نصب كقوله ظننت قفرا ذ غنى ثم ثلثه فاعلم ان ارجاء النفي واوجب اي فلم الق ذارجاء
 الله وفي حيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه لانه على تقدير النصب كان اضافته الى الجملة الفعلية ومضى اولى
 من اضافته الى الجملة الاسمية لانه لا التماس على المجازاة في المكان وفي اذا الشرطية فانها متضمنة للمجازاة
 في الزمان كما ان حيث متضمنة للمجازاة في المكان وفي العطف على جملة فعلية نحو لست القوم وريدا
 مدرت به فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية وعلى تقدير الرفع يكون عطف جملة اسمية على فعلية والاول
 اولى للتناسب وحيث التيسر بالصفة ان رفع الهمزة عاملة كقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فانه ان رفع
 كل شئ يحتمل ان يكون خلقا خيرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الآية وهو موهبه خلق الاسماء بعد خيرا كانت او سزا

او سزا او سزا قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة نعتية ونعت خيرة وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع
 والوجود وجود شئ ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل شئ فان نصبه لزم كون خلقه صفة
 لشئ لانه اذا نصب كل شئ لزم ان يكون مفسرا او اذا كان مفسرا لا يكون صفة وحيث يفيد المعنى المقصود اذا التقدير
 خلقه كل شئ بقدر فالنصب راجح لرفعه احتمال انية الصواب والرفع واجب في قوله تعالى وكل شئ فعله في الزبر
 على ان يكون كل شئ مبتدأ للجملة الفعلية بصفة له والجار والمجرور خبر عنه اي كل شئ مفعول لهم ثابت في الزبر معين
 لا يقاد ككبيرة ولا صغيرة لفساد المعنى ان نصب كل شئ لانه بصير التقدير فاعلم ان كل شئ في الزبر فان كان الجار
 والمجرور اعني قوله في الزبر متعلقا بفعلوا يلزم فساد المعنى لانهم ما فعلوا في الزبر اي في صحايف الاعمال شيئا بل الله
 الذي تبين او وقع فيها تلك الكتابة وان كان الجار والمجرور صفة لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ ثابت في صحايف
 اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المقصود من الآية في حالة الرفع لان المراد منها ما هو المراد من قوله
 وكل صغير وكبير مستطر فالآية خارج عن البلي بقوله شرط ان نصب هو او مكسبه لولا المستعمل به والرفع
 مختار في الابتداء اي في ابتداء الكلام من غير ان يكون هناك قرينة لانه ان نصب معها واجبا او مختارا او مساويا
 الرفع نحو زيد ضربته لاحتياج النصب الى افعال الفعل والاصل عدمه بخلاف الرفع بالابتداء فانها لا يعامل معنوي لم يظهر
 قطا حتى يقال انه امر ومختار مع اما وان كان هناك قرينة لولم يكن معها اما لكان النصب هو الاولي نحو جاني زيد
 واما امر في ضربته فانه لو لم يكون فيه اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الفعلية
 وعلى تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية وهو اولى للرفع مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما من
 الحروف التي يبتد بها الكلام ويستأنف فلم يكن معرا قصد التاكيد لكون وضعا للاستئناف الذي هو
 مناسبة ما بعده لما قبلها فوجب الجملة بسبب اما اي ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع لسلامته من الحذف
 وانما لم يقل مع غير الطلب كما ان غيره لانه لو كان مع الطلب كان المختار النصب نحو ضرب زيد واما امر فاكرمه لانه
 ذكر قبل ان النصب مختار مع الطلب فلا حاجة الى امداده ومختار مع اذا المفاجأة فان مع وجودها بصير الرفع
 مختارا بعد ان كان مساويا مع النصب نحو زيد قات واما امر وفاقمته او اذا امر وفاقمته وفي التحذير عطف على قوله
 في المضمر عاملة او على قوله في المنادي ونحو اي تحذير معمول به معمول آخر يدخل فيه غيره من الممولات بتقدير نحو اتق
 مما يؤذي منها اجترأ عن نحو زيد وعمرو في جواب من قال من اضرب تحذير اما بعده اجترأ عن نحو زيد
 في جواب من قال من اتق فانه معمول بالتقدير التقي لانه ليس التقدير للتحذير بما بعده وقوله تحذير منصوب على ان

مفعول له والعامل فيه المصدور هو قوله بتقديره اي انما يقدر نحو انما يقدر على ابعده لقصد الفراغ من نحو انما
 سرجه الى ما هو المقصود من الكلام لان ذلك لا يقال الا اذا كانت البلية مستمرة والوقت صفة فيقال ان ذلك لا يبعد
 او التحذير يجوز نحو اياك من ان تحذف من حذفه بالعصا اي رمية او عن نحو اياك من ان تحذف او لا والعطف
 نحو اياك والاسد وتحذيرهم عليهم ما اي كلامهم ان اذ بالانذار نحو الاسد والاسد وتقدر اياك والاسد اياك
 بعد من الاسد والاسد بعد من الفعل لانها لما ذكرنا الا ان وهذا من عند ابن حروف واي طاهر فانها قال
 ان هذا من عطف الجمل على الجملة كما في التقدير وقال بعضهم ان الاسد معطوف على اياك عطف المفعول على المفعول
 تقديره انما ان تدنو من الاسد والاسد ان تدنو من الاسد وقال ابن ابي عمير انه من عطف المفعول على المفعول على تقديره
 تلاقى نفسك والاسد فحذف واقيم المضاف اليه مقامه هذا البت كلامهم فلا يلتفت الى ما قالوا في تقديره من
 التحويلات والتطويلات لان في تقديرهم نظوا المعامل بالاحتياج اليه وكذا في المكرر لا يجوز اظهار العامل
 من بعضهم نظرا الى ان احدهما بمنزلة الثابت من العامل وضيوع الوقت عن ذكر العامل والمفعول معا ويجوز حذف
 الجار اذا كان مجرورا ان المفتوحة ثقيلة او خفيفة فيقال في اياك من تحذف ومن اكل تحذف اياك ان تحذف
 واكل تحذف وذلك لان ان وان لما كانتا موصولتين طويلتين بصلتهما لكونهما مع الجملة التي بعدها في تقديرهم
 واحد جار حذف حرف الجر مسما قيا للتحقيق او كان مجرورا في تقديره اي في تقديره ان التحذير نحو المراء في قوله
 فاياك اياك المراء فانه بالسر دعاء والسر جالب فان المراء وهو معنى المجادلة في تقديره اياك من المراء فحذف من منه
 لانه في تقديره ان تماري وهو قول ابن ابي عمير وعن الخليل نصبه اي نصب المراء بفعل آخر مقدر وهو احدى وما قبله
 وهو اياك اياك تحذير مستقل بنفسه ويكون من باب الاسد والاسد وليس المراء على قوله منه اي من باب التحذير وبعد
 الحذف اي حذف الجار من ان وان محلهما اي محل ان وان مع ما في حيزهما نصب عند سيبويه على المفعول لانه
 اذا انزع الخافض بنصب ما بعده كما في قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه فحذف الجار بعد الحذف عند الخليل
 لما كان عليه كما في قول روية خير بالجر لمن قاله كيف اصبح اي خيرة والمفعول فيه وهو زمان او مكان حصل
 فيها نحو صمد يوما وصمد فرسخا او في بعضها نحو خرجت يوم الجمعة وجلست امامك فقل مذكور دخل فيه
 فيه قوله يوم الجمعة حسن فلما قال مذكور لفظا او تقديره اخرج عنه ولكن دخل فيه الدهر في قوله انسابي الدهر
 فان الدهر يقع فيه الفعل المذكور وهو انسابي مع انه ليس بمفعول فيه لانه فاعل انسابي وانما لم يرف بما عرفت
 ابن الحارث وهو ما قبل في فعل مذكور حذرا من قومه تقديره الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ المفعول فيه في

في قوله يوم الجمعة
 في قوله يوم الجمعة
 في قوله يوم الجمعة

في تقديره الذي فعل فيه الفعل له قال في تقديره ما كان باعبار وقوع مدلوله فيخلص عن الفساد من واعلم ان الحديث
 الواقع في الزمان ان كان مستقرا بجميع الزمان والكثير يرفع الزمان مع جواز نصبه وجرة بقي نحو الصور يوم
 السنين اذ كان السيرة واقفا في الشرة لانه يستغرق اياه كانه يوم وان يستغرق جميع الزمان او الشرة
 فالاعتناء بالنصب او جرة بقي نحو الخروج يوما وفي يوم وان تقديره رفع نحو قوله تعالى الحج اسهر معلومة على
 تاويل اسهر الحج اسهر او الحج على اسهر او لا يذ ان بان افعال الحج كانها مستغرقة لجميع الشهور وكلاهما اي ط الزمان
 والكان متصرف وغيره اي غير متصرف معدود ومختص بهم فالمتصرف لا يلزم الظرفية اي النصب على معنى في
 ويجوز ان يعطف عليه القوام كالיום والحين يقال هذا حين ورايت حيننا وعجبت من حين وغيره اي غير المتصرف
 ما لزم الظرفية نحو سرتا ذات مرة واذا اصباح والمراء فعلة من المراء وذات ورا من الاسماء الستة واذا اضيف
 الى ما هو المقصود بالنسبة يحتاج في ذلك الى تاويل كما يحتاج في اضافة المسمى الى الاسم اليه فغنى سرتا ذات
 واذا اصباح سرتا مدة صاحبة هذا الاسم وقتا صاحبة هذا الاسم فذا وذات صفات توصف بحذف
 واختصاص ذا ببعض الظروف وذات ببعض آخر منها مما يحتاج الى السماع واعلم ان جر الظرف من بمن لا يجوز
 عن عدم التصرف كيند وقبل وبعد ذلك لكثرة زيادته فلم يقد بدخولها غير المتصرف والمعدود من الزمان
 ما يصلح جوابا لكم نحو يوم والليل تقول في جواب من قال كم صمت يوما والمختص من الزمان ما يصلح جوابا
 لمثلي تقول في جواب من قال متى جاء زيد يوم الجمعة والفصول الاربعة التي هي الربيع والصيف والخريف
 والشتاء يصلح لها اي يصلح جوابا لكم ومتى في جواب من قال كم صمت او متى حيث الصيف والمهر من الزمان
 ما لا يصلح جوابا لهما اي كم ومتى كالحين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت او متى حيث حيننا او زماننا
 والمعدود من المكان ما لم يقدر معلوم بالمتى كالفراخ فانه مقدار من المسافة مقدرا باثنى عشر خطوة
 والبريد فانه انما يطلق عليه باعتبار كونه مقدرا باثنى عشر ميلا ومختص من المكان ما لم يضاف الى امر داخل
 في مسماه كالدار والبيت والبلد فانه انما يسمي تلك تلك المواضع بسبب انشائها داخله فيها كالدار في البلد والبيت
 في الدار والجدان والسقف في البيت والمهر من المكان ما لم يسم به باسمه في البر غير داخل ذلك الامر فيه كما في
 سماه كالجبل الست نجسم نحو قد اكل وخلفك فان اطلاق الاول باعتبار مواضعه ذلك المكان واطلاق
 باعتبار مديرتك اياه ولا ينبغي من المواضع وما داخل فيها وما يدخل في جميع المعدود لان الفراخ له اعتبار
 قيس غير داخل في مسماه ويلحق بها اي بالجمل في انتصابه بتقديره في عند وسميها اي شبه عند لدى ودون

الزمان

وسوي لا يهمل اي لاهيا عند خبره او عدم خبره فانك اذا قلت جلست عند لا يتناول فانما بعينه بل يتناول
ما بعينه حتى حويز ما انك اذا قلت جلست خلفك ما يتناول مكانا بعينه بل يتناول كل مكان خلفك في القطاع الا
ولا يحتاج الي هذا الاطلاق لان عند واثرة اذ اخلت في البهيم بالتفسير المذكور فان اطلاق منه يتحقق
بشيئ انما يكون بالافتراض الذي ما يبعد منه وما يحتاج الي هذا الحاق من فسر البهيم بالجهل السكت وحدها
كما هو مذهب بعضهم ويصح بها لفظ مكان في قولك جلست مكانك فانه لم يكن بهما بالتفسير المذكور لانه لم يكن
وليس اطلاق عليه باعتبار امر غير داخل في مساهة لكنه الحق بالبهيم لانه كثير استعمال في السبب به تخفيف حذف
عظمة في منه ولان الامكنة كثيرة فكافي لفظ مكان ابراهما كما في الجهرات المست وقوله لكثرة محتمل مدين اوجبر من
والحق به ما بعد دخلت من الامكنة المينة نحو دخلت الدار بصري التوسع لكثرة استعماله فان دخلت لازم وما
تصوب على الظرفية ويكون ملحقا بالبهيم على الاصح وقال الجرمي ان دخلت معذوما بعد مفعول به فلا الحاق
على قوله ومتمسك الاول ان مصدره على صيغة المفعول نحو الدخول وهي في الاغلب مصدر اللانم ولا ان ضد الدخول
الخروج وهو لازم اتفاقا ويجوز استعماله مع في نحو دخلت في الدار وقال الجرمي انه متعد لان هو الذي لا يقبل الاستعمال
غير الفاعل والدخول كذلك لو قدرت انتفاء الدخول عليه عن النهي لم تعني الدخول مع كما انك لو قدرت انتفاء
متعلق انضرب عن الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهم معنى
القيام ويحتمل ان يكون قوله على الاصح مساهة ان ما قبل ان ما بعد دخلت قد يستعمل مع في نحو دخلت في الدار
لكن الاصح استعماله بدون وقال سيبويه ان اظهر في ساذ وشرط انتصابه اي انتصاب المفعول فيه بتقدير في
لانه لا بد للمفعول فيه من لفظ في يتحقق ظرفية ويجب ان يكون مقدرة ليكون مفعولا لانه لو كان لفظه في مذكرة
وجب ان يكون مجرورا وكل اي جميع اقسام الزمان والمكان من المعداد والمختص والبهيم يقبل ذلك اي تقدير في
الاختص من الزمان والمكان والمظهر المختص من المكان فانه لا بد لهما اي الضمير مطلقا والمختص من الزمان ولا يجوز حذف
لفقد الاشعار لفظا بالظرفية في الاول اي في المظهر فانه وان كان عائدا الى الظرف لكنه ليس بظرف اذ لا دلالة له بجوهر على
الظرفية بخلاف لفظ المظهر فانه مراعى لاجل الظرفية لانه بجوهر يدل على الزمان والمكان وخروجه اي خروج المختص
من المكان بالاخص من كونه مستلزم للمدلول الفعل في الثاني اي في المختص من المكان فان الحدث الذي هو مدلول الفعل
مستلزم لمكان بهيم على الاطلاق فينصبه ولا يستلزم ما يختص فلا ينصبه بخلاف الزمان فان الفعل نصب الزمان
بهيم ومختصه لان الزمان المختص من مقتضى الفعل سدا احوال وفيه نظر لانه لا دلالة للفعل على الزمان المختص وانما

انما يدل على المعين من الزمان والادلة على المكان البهيم بالنفس الذي ليس هو وما يدل على
من المكان فالصواب ان يقال في تعدد ان الفعل ينصب جميع ظروف الزمان لان بعض الازمنة مدلول الفعل فيتعدى
الفعل اليه والبعض الآخر حمل عليه اطراد ولا ينصب المعداد من المكان وينصب البهيم منه لان دلالة الفعل على المكان ليست
لنفسه بل عقلية فنصب المكان شايه بعض الازمنة التي دلالة الفعل عليه لفظية وهو من الازمنة ووجه المسألة
الازمنة الثلاثة تبيين البهيم من المكان المعداد والغير والاستقرار الايري ان منه الظرف لا يقرر على وجود واحد
لان الفوق يصير تحتها واليمين شمالا لان الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر ماضيا واذا قلت خلف زيد ما
هذا اللفظ مستقر بجميع ما يقابل ظهره الى القطاع الارض لما ان لفظ قام زيد مستقر في كل زمان من وقت ابتداء ان
انتهى العالم الى وقت حديثه وكذلك لفظ يقوم مستقر في كل زمان مستقبل واعلم انه يجب عليهم ان يستغنى من المكان البهيم
جانبا وجهه ووجهها خارج الدار ودخل الدار وجوف البيت فانها من المكان البهيم مع ان الفعل لا ينصبها فلا يقال
زيد خارج الدار بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل البيت وجوف البيت بل في داخله وفي جوفه وكذلك يجب عليه ان
يستغنى عن الظرف المستحق من حدث لا يكون معنى الاستقرار والكون في موضع كالمغرب والمائل فانها بهيمة
لان تسميتها انما تكون سبب الحدث الواقع فيه والحدث خارج عن سمي المكان مع انها لا يجوز ان يقاوم مذهب
وقت مصرعه والتفت للظروف في نحو سير عليه طويلا وليرا وقليلا وحديثا يختار ان يكون هذا التفت
ظرفا لازم الظرفية ويولد في تقدير زمانا كثيرا الى اخره وذلك لان هذا التفت ليس في الحقيقة بظرف وانما هو قائم
مقامه والدليل ان على كونه ظرفا امراب نصبه فلو لم يكن لازما للظرفية بل رفع وقيل سير عليه طويلا لم يبق هنا شيء
يدل على ظرفية بخلاف الظرف الحقيقي فانه اذا زال امراب نصبه بقي جوهر حروفه الدال على الظرفية وقيل يجوز حمل
هذا التفت على المصدر كما يسير عليه طويلا وقد يجعل المصدر زمانا وذلك المصدر تقع في الزمان فانه سبب
ان جعل المصدر الكلام زمانا على طريق الاضافة او على تقدير حذف المضاف نحو كان ذلك حقوق النجم وحلافة فلان
على معنى وفه حقوق النجم وقت خلافة وقد ينصب فيه اي في المفعول فيه فلم يقرر في الظرف في ولم يورث لفظه
في المضمر بل يعتدي الفعل اليه تعدية الى المفعول به فيقال به فيقال يوم الجمعة على معنى ان الصوم وقع على يوم الجمعة كما وقع
الضرب على زيد في ضرب زيد على سبيل المجاز وذلك لان الصوم لا يورث في اليوم كما ان الضرب في زيد والمضمر على ما كان
عليه قبل الاتساع عند الامام ابي جلي فنصب نصب المفعول به وذلك الاتساع لشدة ملاسته بالواقع فيه فانه
نازل منزلة نفسه في لازم شيئا بالتعدي الى واحد مفعول اليه خرجته كما تقول زيد اضربه وفي التعدي الى واحد

نسبها بالمتعدي الي اثنين نقول يوم ضربته زيد كما نقول زيد اعطيت درهما ولم يتجر ~~الاستباح~~
في الافعال ذوات المفعول فلا يقال اليوم اعلمت زيد امرو قائما اذ ليس في كلامهم متعدي الي رتبة مغايرة
حتى نسب هذا في الاستباح وفي افعال ذوات الاثنين خلافا فاجاز به بعضهم اليوم اعطيت زيدا درهما نسبها
بقوله زيد اعلمت عمرو قائما ومنه اخر لان المتعدي الي ثلثة قليل بخلاف المتعدي الي اثنين فلا يلزم من اتساعهم
فيما كان منسوبا لغير السامع كما كان منسوبا قليلا وقد ينصب على شرطية التفسير ويكون حكمه حكم ما اخر
سامع في المفعول به من اختيار الرغوة في نحو يوم الجمعة سرت فيه واختار النصب في نحو يوم الجمعة سرت فيه واستواء
الامر في نحو قوله يوم الجمعة سار فيه عبدة ويوم السبت سار فيه عمرو وجوب النصب في نحو يوم الجمعة سرت
فيه سرت فيه والفعل له وهو الباعث على الفعل اي هو الحامل على مفعول الفعل العامل فيه سواء كان ملة غائية متأخرة
عنه في الوجود نحو حصل اصلاحه فانه اصلاح ملة غائية للمجيئ اي حثيث ليحصل في المقصود منه وهو الاصلاح
فوجود الاصلاح سبب عن وجوب المجيء وتصور في الذهن سبب للاقدام عليه فالوجه الذي كان به مسببا غير الوجه
الذي كان به سببا او سببا باعتبار تقدمه في الوجود عليه نحو قدمت من الحرب جينا فان الجين سبب باعتبار تقدمه
وليس ملة غائية فان قلت لا يجوز ان يكون التأديب في قوله ضربته تأديبا له هو الباعث لان التأديب نفس الضرب
لانه يصدر عنها من المتكلم حدثان احدهما الضرب والثاني التأديب بل الصادر عن منه حدث واحد ولا يجوز
ان يكون الشيء ملة لنفسه والجواب ان العلة في الحقيقة انما هي اثر التأديب وهو التأديب الا انه ما صرح به او نقول
ان هذا مضافا محذوفا تقديره ارادة مادي ومن ثم اي ومن ثم الباعث على الفعل صلح جوابا اليه فاذا قلت فقلت كذا
وكان قال لا قال كذا لم فقلت فقلت تخافة الشتر اي فعله ذلك تخافة الشتر فان قيل لا يدخل في الحد تأديبا في
قولنا ما ضربت تأديبا لانه لم يفعل له فعل مذكور مع انه من المحذوف قلنا قد فعل له فعل مذكور هو الضرب او الاسقاء الدال
عليه حرف النفي وتحقيقه ان المراد ان كان نفي الضرب معللا بالتأديب فهو من تامة ضربت ولم يتف الا ضرب مخصوص
والتأديب تعليل له وان كان نفي الضرب مطلقا على كل حال فهو من تامة النفي والتعليل للنفي ويكون المعنى انتفاء الضرب
كان من اجل التأديب لانه قد يوجب بعض الناس ترك الضرب لا بالضرب وشرط انتفاء به تقدير اللام لئلا ينتقل التعليل
المستفادة من نصبه اليها اي الي اللام عند ظهورها وذلك لان اللام موضوع للتعليل فاذا ظهرت استفيد
التعليل من نصبه كالنظر بانظر في فان لفظة لما كانت موضوعا للمظرفية استفيدت من الظرفية منها عند انظرها
واذا حذفت حيث يكون المفعول فيه ظاهرا في الظرفية وموضوعا ليس استفيدت الظرفية منها ولانه لو اظهرت

المتعدي الي اثنين

المتعدي الي اثنين

المتعدي الي اثنين

المتعدي الي اثنين

المتعدي الي اثنين

المتعدي الي اثنين

اظهرت اللام لوجوب اعمالها اذ حرف الجر لا يلغى فلا يكون منصوبا فان كان المفعول به مصدرا حقيقة لا تقدير
كان مع الفعل مصدر من فاعل الفعل معلل بالمفعول سواء كان الفعل مذكورا او مقدرا لقوله تعالى يريكم البرق خوفا
وطمعا وسواء كان الفاعل مذكورا او لا لقوله ضرب الصبي تأديبا وهذا اولى من قول غيره فان كان مصدر او فعلا
فاعل الفعل المعلل اذ لا حاجة الي ذكر مصدر او الفعل وليس المفعول به من لفظة اي لفظة الفعل لانه لو كان من لفظة كان
مفعولا مطلقا لا مفعولا واقترن المفعول به اي بالفعل في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول به
نحو قدمت من الحرب جينا او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتكم خوفا من فرائد او بالقياس نحو جئتكم اصلا فاك
كافعال النفوس وانه يجب ان يكون المفعول به منها الامكان لاقتراح فيها بين الفعل المعلل والمفعول به لا فاعلا للجوارح
لعدم اي عدم الاقتران فيها كالمثل والقول فان المفعول به غاية وعرض والافعال قصود وميول نفسانية يمكن الاقتران
بينها وبين الافعال المملكة بها فلا يقال طلبته قتل ولا جسته افلا وانما يقال المقتل والاكل باظهار اللام واما قوله
ضربته تأديبا فاعل تأويل ارادة التأديب جاز تقديرها اي تقدير اللام عند هذه الشرط وذلك لان المفعول به
ح يصير مشابها بالمفعول المطلق بدخوله في ضمن الفعل لان فعل الفاعل الفعل معلل المذكور ومقارن لوجود الفعل
وكما يتعدي الفعل اليه بغير اللام يتعدي الي المفعول به بغير اللام لان الفعل يقتضيه اقتضا العلة المعلل والا ان لم يكن
مصدرا صدر عن فاعل الفعل المعلل ولم يقترب به في الوجود فلا يظهر اي فاعلا لالام واجب لانه اذا قدمت هذه
الشرائط او بعضها لا يكون داخل في ضمن الفعل لانه اذا لم يكن مصدرا نحو جئتكم للسمع ومنه قوله تعالى وهو الذي
نزل على عبده آياته بيّنات ليخرجكم من الظلمات الى النور لم يكن من جنس الفعل المعلل نحو جئتكم لالامر الزايم
لان فعل ذا لا يدخل تحت فعل ذلك وكذا اذا لم يقترب به في الوجود نحو جئتكم اليوم لخاصة اي لالامر لان الفعل المأمور
امر لم يتصور دخوله تحت الفعل المأمور اليوم فان قلت ما نقول في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا وطمعا
ليس بفعلين لفاعل الفعل المعلل الذي هو الارادة وهو الله تعالى لشدة غرضه عنهما مع انه حذف اللام منهما فاجاب عنه بقوله
ونحو يريكم البرق خوفا وطمعا محمول على فرائضه خوفا وطمعا الدال عليه اي على فرائضه يري لان الافعال
والمطاوعة وهو هنا فرائضه يوجد مع الفعل وهو يريكم كما في غيره نحو كسرت فانكسرت وقطعت فانقطع وح يكونان
فعلين لفاعل الفعل المعلل الذي هو الرؤية وهو الخاطبون والا ولى ان يقول ان يريكم متضمن للرؤية اي يجعلكم راسين
فلا حاجة الي الحذف او نقول انه محمول على حذف مضاف اي ارادة خوفا وطمعا والارادة فعل الله تعالى ويجوز
اضماره اي اضمار المفعول له ويلزم اللام نحو التأديب ضربت زيدا ويجوز التقدم اي تقدم المفعول له على عامله كما سبقه

المفعول به اذا كان من تقديمه كان مفعول معه فان الواو او امة فيه مع تقديمه وكذا يجوز تعريفه باللام والاضافة خلافا
للمخرج فانه قال بوجوب تكثير متباعدة الحال والتيسير وتوالت كسب كعاقبهم من مخافة وزعل المحبور والهول من تهويل
الهول حجة عليه اي على المخرج لان قوله وزعل المحبور مفعول له مع انه معترضة وكذا قوله تتاحضرت موت حجة عليه والعاقب الدماء
لا سبب للهول والرملة العظيمة المسرفة على ما حولها والزعل النشاط والمبور المسرف في التفتت الخوف والتهويل الانهزام
والهول جمع هيب وهو المظن من الارض اي ركب النور الوشني حين اقلت من الصايد كل مشرفة من الرمل ومثوبا
لخافته من الصياد والنفاد بنجاحه من الصايد ولخافته من تهور الامكنة المظلمة وانما لم يذكر آخر البيت ايضا ليكون
ايضا ساعدا للمفعول به في المعرفة باللام وهو الهول كما ذكر المعرفة بالاضافة لانه ذكر في شرح ابيك الكتاب ان الهول
يتصل وعلى سبيل يكون مفعولا به لا مفعولا لا يكون الا بيان به نصافي الاستشهاد ولا يكون المفعول له من غير اللام الاحال
كونه مختصا باللام او بالاضافة فلا يقال ضربته لتاديب وانما يقال ضربته للتاديب وذلك لانه اذا لم يكن مختصا لم يولد
شبه خاص بالمفعول المطلق الذي يكون التاكيد وكما لا يجوز انجراره كذلك لا يجوز انجرار المفعول له ولانه حالة التثنية
يشبه الحال والتثنية من جهة اللفظ لتكثيره ومن جهة ما فيه من البيان فيجب ان يكون منصوبا كما يجب ان يكون منصوبا
واذا انصب اشغ مع جر والمفعول معه وهو ما ذكر بعد واو واحترته به عما ذكر في نحو جلست مع زيد وبعد الباء
مجمعة مع نحو استشرت ايدار باللام ايضا حجة بمفعول مفعول فعل واحترته عن خوزيد وعمرو واخوك سواء كان المفعول
فاعلا ومفعولا على الاصح نحو حبسك وزيد درهم ومن يسويه ان زيد مفعول به لفظا كان الفعل او معنى نحو ما سألنا
وزيد وما لك وعمرو اذا العني ما تضرع وذلك لان سألنا بمعنى فلك وسئلك فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو
مع الاستمرار يدلان على الفعل وكذلك الجاء والجر اعمى كل مع الاستفهام يدها على الفعل دلالة ضاممة والمراد من
المصاحبة الاستفادة من الواو مشاركة ما بدلا او لمفعول الفعل الذي قبله في ذلك لفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا
او في مكان واحد نحو لو تكت الناقية وفصيلتها لم ضمتها فان تعذر العطف بهذه الواو التي تدل على المصاحبة لفظا
او معنى فالنصب على انه مفعول معه واجب سواء كان الفعل لفظا نحو ما صنعت واباك فان النصب واجب وقيل بخلاف
وهذا مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بالتاكيد بالمنفصل وبلا فضل بين العطف والعطف عليه فيجوز
او متبع كما يجوز انشاء الله تعالى والسؤال هنا من ضاع الخاطب مع ابيه ولو قلت ما صنعت انت وابوك يحتمل ان يكون
السؤال مع صنع كل واحد ما فراده ويكون العني ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك وحدك فلا يفهم للمصاحبة
او معنى نحو ما سألنا وزيد فانه تعذر هنا العطف على الضمير المرفوع من غير إعادة الجاء عند البصريين ونحو

ونحو مستوي الماء فانه لا يجوز العطف عليه من جهة العني لان العني ارتفع الماء مع التثنية والتثنية مع
يعرف به قدما ارتفاع الماء وقت زيادتها والآي وان لم يتعذر العطف فاعطف واجب ان كان العامل مع
من معاني الافعال نحو ما سألنا زيد وعمرو او ما يزيد وعمرو وذلك لان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا
المفعول من غير كما نصب بالفعل وقال في الفصل ان الجر هنا الاختيار وهو اي العطف والنصب على انه مفعول معه
جائز ان مع رجب ان العطف لان الواو اصل في العطف ان كان العامل فعلا لفظا نحو ما صنعت انت واباك ويجوز
اظهار اي اظهار المفعول معه منفصلا لا متصلا لوجود الواو الفاصلة بينه وبين عامل نحو قوله وكان واياها كمران لم ينفذ
من الماء اذا لاقاه حتى بعد واه اي كان العاشق مع حبيبته اعطس ان لم تترك شرب الماء حتى تقدر وتقطع من شايته
شربه ونهاية استدلاله وهو اي المفعول معه مقصور على السمع على الاري وهو اي يسويه فلا يمكن بهذا التقسيم
من وجوب العطف والنصب وجواز الامرين على قوله لانه لا يجاوز ما سمع منه وانما يستقيم على قول الاخفش
واي على لان المفعول معه عندهما ليس والمحقق به اي بالاصل الذي هو المفعول سبقه الحال والتثنية المستثنى وباب
خبره كان ولم يلب ان ولم لا ينفى الجنس وخبر ما ولا المستثنى بليس وانما الحق الحال بالمفعول لانها فضلة ثم اللام
بدونها كما ان المفعول فضله ولها شبه خاص بالمفعول فيه لانها في مناه اذ مع ضربت ركبها ضربت في حال ركوبها وكذا
الحق التمييز لانه واقع في امثاله موقع المفعول الاثري ان قوله طاب زيد نفسا وعندي رطل خلا ومنوان سمناء وسروا
درهما وفي السهم موضع راحة سحابا بمنزلة قوله ضرب زيد عمرو او زيد ضارب عمرو او حاضرا بان حاله
وهم ضاربون بكم او مجتبه من ضرب زيد عمرو او كذا الحق المستثنى به لكونه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معني ان العامل
في كل واحد منهما متوسط حرف الاستثناء او بمعنى مع والجامع الاثم في بل ان والخبر في بل كان لان عامله بالاقضية
يشي من المستند والمستند اليه شبه المتعدي من الافعال القليلة كمين والحق الاثم في لا ينفى الجنس لما ان لا محو
على ان لما تقدم الحال وهي تكرة لان التثنية اصل ولا يحتاج اليه لان المقصود من الحال تقييد الحدوث المنسوب الي الفاعل
او المفعول بالحال وهذا التقييد يحصل من التكرار او في تأويلها اي او معرفة في تأويل التكرار نحو او ردها العراك وفلك
جهدك ومررت به وحده قال يسويه انها معارف متنوعة موضع التكرار اي معتكره ومجتهد او منفرد او قال
ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدار اي معتكره العراك ومجتهدا جهدك ومنفردا
وحده وكذا قولهم مررت بهم الجراء الفقير متاويل بان لا مية زائدة اي حال كونهم جماء غفرا اي جماعة كثيرة
سألنا كم مررتهم وجه الارض من جم السني اذ اكثر والفقير من الفقر وهو السوء وهو فيل بمعنى فاعل وانما

وانما حذف التاء من مع انه متعلق بحال الفاعل بمعنى المتعدي مبنية على كونه افعالا
 موقفي تأويلها لهية صاحب معرفة لان حق صاحبها ان يكون معرفة لانه في المعنى مخبر عنه كما ان الحال خبر واصحاب الخبر
 المنصب عنه ان يكون معرفة ولانه لو كان نكرة لكان تخصيصه بالصفة واي من ذكر الحال التي تعد الفعل المنسوب اليه فان
 المعرفة معلومة بحسب الذان وبيان الهمزة ثانيا اولى وهو انما حصل بالحال بخلاف النكرة فانها في بيان الذات احوج
 وهو انما حصل بالصفة فذكر الصفة فيها مفعول مع ذكر الحال او في حكمها اي نكرة في حكم المعرفة بان يكون نكرة مختصة
 بوجه او اضافية نحو جاني رجل من تيم فارس وانظر الى جارية رجل محتالة او نكرة مبنية بها التعريف المستقر اوقها
 مفعولها نحو جاني كل رجل عالما او بوقوسها في سياق الينف نحو قوله لا يكون احد في الاجسام متخوفا يوم الومنا الحيا
 او واقفة في خبر الاستفهام نحو هل يتك رجل ركبا هو اي صاحب الحال الفاعل عند صدور الفعل منه او المفعول عند
 وقوع الفعل عليه واحترن بذلك عن الصفة فانها انما هي مبنية الذات مطلقا من غير تقييد بما يقع عليه او مفعول في قولك
 جاء رجل لم يخلف فالعالم فيه لا يدل الا على مبنية ذات وانما استفيد كونه فاعلا من جمل من قوله عالم بخلاف الحال فانها
 موصوفة للدلالة على مبنية الفاعل او المفعول واما الجملة في قولك لا يتك والجيوشين قادم في حاله وبيان اللازم الفاعل وهو
 زمان الايمان وكانه بيان الفاعل لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول يعني ان الفاعل المقدم فعلة حال قد يكون
 فاعلا لفظا ومعنى وقد يكون فاعلا معنى لالفاظا وكذلك المفعول نحو مثل ذلك قائما وان حال من الفاعل معنى اذا لم يصنع
 قائما وخو هذا بعلي شيئا خال من المفعول معنى لان المعنى ليس بعلي او انهم عليه حال كونه شيئا فالحال حال من بعلي
 بهذا الاعتبار لا باعتبار ان هذا ابتداء وبعلي خبره والآخر اختلاف العامل في و صاحبها فان تختص تنكيره اي تنكير صاحب
 الى ان لا يكون مختصا بوجه من الوجوه المذكورة او تضمنت الحال مع الاستفهام وجب تقديمها اي تقديم الحال عليه اي
 على صاحبها لوجه تنكيره انما يجب تقديمها على صاحبها فقط وذلك لانها لو تأخرت لالسيب بالصفة في حالة
 النصب نحو قولنا ضربت رجلا ركبا ثم قدس في حالة الرفع والجر وان لم يتبين طرف اللبب واما عند تضمنها
 للاستفهام فاما يجب تقديمها على صاحبها مع العامل وذلك لاقتضاء الاستفهام صدر الكلام نحو كيف فعلت اي اكانت على اي
 حال فعلت ويجوز ان يكون كيف صفة مصدر محذوف لاحالا اي افلا كانا على اي حال فعلت ولا تقدم على العامل ان كان
 العامل اسم الإشارة نحو هذا زيد قائما اي ليس اليه حال كونه قائما وليكن ليت ولعل وكان نحو ليتك قائما عندنا اي اتمناه
 عندنا في حال قيامه وعلى هذا العلة قائما عندنا وكان زيدا قائما عندنا وكذلك كل مكان فيه معنى الفعل كحرف النداء نحو
 يا ربنا معي اعلنا وحرف التشبيه نحو زيد كمر وركبا ومعنى التشبيه من غير لفظ ان عليه نحو زيد كمر وركبا

مبتدأ والمنسوب اليه نحو انما قدس معنى ومن الفعل نحو ميل زيد او انما قدس معنى الفعل على انما قدس معنى
 معنى الفعل ولا يكون موافقا في الاستقاف فالاولى ان يذكر بديل قوله ان كان اسم الإشارة الى الخرم ان كان معنى الفعل است
 فائدة واسم دلالة لان معنى الفعل كونه ومعنى الفعل يمتنع تقديم الحال عليه لخصوصية كونه اسم الإشارة وليست وعلل وادع
 وذلك لضعف مشابهة للفعل لعدم موافقته له في الرفع والصفة والفعل الصريح ضعف التاخر بديل لانه لا يجوز
 في ترتيب زيد الا انصب ويجوز في زيد انصب الرفع على تقدير فيد ضربته ويجوز ايضا بزيد ضربته ولا يجوز ضربته
 بزيد واذا ضعف الفعل الصريح بالتاخر كان معنى الفعل في غاية الضعف فلا يجوز عمله في الحال المتقدم بخلاف الفعل
 المشبهة فان الحال سقد منها اذا لم يكن مانع يمنع من تقديمها اذ كان العامل فعلا غير متصرف او افعلا او مفعلا
 او اصله اللام او صلة لحرف مصدرى كما ان او كانت الحال حلة مصدرية بالواو او فعلا مقرونا باللام لا ابتداء نحو لا يصبر
 محتسبا او لام القسم نحو والله لا فعلن طائعا ولا يتقنه على الظرف المستقر العامل فيها وهو جايي بمعنى الفعل ايضا
 خلا لا خفس فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذ كان ظرفا بسط ان يكون المبتدأ متقدما على الحال نحو زيد قائما
 في الدار اما مع تأخيرها فوافق سببها في المنع فلا يجوز عنده ايضا زيد قائما في الدار ولا قائما في الدار زيد بخلاف الظرف
 فانه يجوز تقديمه على الظرف المستقر ولم يجز ذلك في الحال وان كان بينهما من السبب نحو كل يوم لك درهم فدرهم
 ابتداء وكل الجاه والجر خبره وكل يوم منصوب على ان طرف والعامل فيه معنى فعل الذي في كل و ذلك للاستباح
 في الظرف بلام يتسع في خبرها ويجوز ان يكون مع قوله بخلاف الظرف ان الحال لا تقدم على الظرف المستقر
 العامل فيها بخلاف الظرف اذ كان حالا فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوي اذ كان ظرفا مستقرا تسببها للظرف
 المستقر الذي وقع حالا بالظرف اللغوي الذي يجوز تقديمه على عامله المعنوي نحو في الدار كل درهم ولا تقدم الحال
 على صاحبها المجرور بالاضافة بالاتفاق سواء كان ذلك الاضافة معنوية نحو قوله تعالى بل الله ابراهيم حنيفا والعظيمة
 نحو جاني ضاربة زيد مجرور او مجرور الجرح على الاصح فلا يقال ضربت جالسة بهند لان الحال تابعة لذي الحال
 لانها صفة له في الاصل فلا يقع بتوسمها والمجرور بالاضافة او مجرور الجرح لا تقدم على الجرح فذلك الحال لا تقدم عليه
 وابن كيسان وابن برهان ابو علي جوزوا تقديم الحال على المجرور مجرور الجرح وقوانين المجرور بالاضافة وبين المجرور
 بالحرف بان حرف الجر كانه مزمع والتضعيف في تقديم الفعل فيكون مع تمام الفعل ويكون قوله ذهب بهند ركنه
 بمنزلة اذهب عند ركنه وكما يجوز في اذهب هذا ركنه تقديمه على صاحبها يجوز ايضا هنا وقال ابن
 السراج انما امتنع هذا لان الفعل لما كان لا يصل الى ذي الحال لا يحرف جرحه لم يجز العمل في الحال قبل ذكره في الظرف

[illegible]

فعدم وجود الركوب عند وجود الجوى وعدم عدم الركوب وهذا منطوقه ولا يجوز مخالفتها لان المنطوق هو
مضى الى ان لما ذكرنا في ان مقصودنا بالذات فلا يجوز مخالفتها بخلاف المفهوم فانه ليس من مقتضى الوجود فلا يكون
مقصودنا بالذات فيجوز مخالفتها لعدم الجوى وعدم الركوب وهو قسم من كل ما قسم المنطوق لا يجوز مخالفتها فمفكسه وهو
عدم الركوب عند عدم الجوى هو المفهوم فلو قدر ان الركوب عند عدم الجوى كان هذا مخالفا للمفهوم وهذا جائز وبهذا البيان
سقط اعتراض من قال ان الاخبار باني مقصد في ان المشار اليه ابي سواء كان في حال القيام او في غيره لكن الافتتاح للقييد
فقد انه في حال القيام ايضا كما في غيره وح لا يلزم لونه غير ابي في غير حال القيام لان كونه غير ابي في غير حال القيام منطوقه فلا يجوز
مخالفتها فادى اي اذ لم يكن المشار اليه ولا خيرا معتدين بحال البسيرة ادي ذلك الى تفضيل الشيء على نفسه في حالة واحدة
وهو لا يجوز لاقتضاء التفضيل التفاضل بين المفضل والمفضل عليه بحسب الذات نحو زيد افضل من عمرو او بحسب الوصف نحو زيد
في حالة التلبس احسن منه في حالة العري وانما يودى الى ذلك ههنا لان وجود الحال الاول وهو بسرا وعدمها على تقدير
ان يكون العامل اتم الاشارة سواء باعتبار الخبر باعتبار عدم بقائه بها فكل قل هذا الطبيب منه رطبا فيكون التغيير المستلزم
في الطبيب راجعا الى المشار اليه الذي لا يقيد بالحال وهو بسرا وكذا التغيير الجوى وفي منه عائد اليه فيلزم تفضيل الشيء
باعتبار حالة واحدة وهي حال كونه رطبا فوجب ان يكون الخبر مقيدا بحال البسيرة لئلا يلزم هذا المحذور واذا كان مقيدا بها
لزم ان يكون عاملا فيها فان لا طبيب اعتبار بين لان معناه ان اذ طبيب وح لا فساد في علمه في حالين مختلفين اذ الحال الاول
باعتبار زاد وفي الثانية باعتبار طبيب حتى يكون حاصل معناه هذا زاد بسرا في الطبيب على ان يبي في حال كونه رطبا في هذا
لا يلزم تقييد الشيء بحالين مختلفين وانما يجوز تقديمه على الطبيب مع انه لا يجوز تقديم معمول افضل التفضيل عليه لان عمله
في الحال الاولى عمل افضل الصريح لان عمله فيه باعتبار الفضل ودلالته على الحدث الفاضل اظهر من دلالة على الحدث الفضل
او نفع جعل متعلق حدث المفضل عليه بحسبه ومتعلق حدث المفضل بحسبه لرفع اللبس وتحذف متى اي الحال عند تقديم
قربينة دالة على القول قد فن شمر منكم الشر فليصم اي فليصم من شمر منكم فاضر من شمر وحذف منكم وهو حال
ولقولك من ياتي سائلا اسطه اي اسطه سائلا ولا يحذف العامل فيها حذف جواز عند قرينة حالية كقولك للتم نخل
وهو في تمام السفر را سندا مديا اي اذ سب را سندا مديا او مقال به كقولك راكبا للقاتل كيف جئت ولزوم اتي حال
مؤكد على قول من قال ان المؤكدة لا تجوز الا بعد الجوز للتمية وانك ان الصفة في قوله سائلا ولستم مدبرين قاضية مقام
المصدق لما في خوا قاعدا وقد اشار اليك اي القصد قدود او يلى ان مدبرين متول بمبا للمع في التولية بحسب الحال المؤكدة
اشركت في عقد من اثنين جامدين فتن اعلم ان منهم من استشكل عليه امر المؤكدة فجعل الحال قسمين كل واحد منهما محدود

دعوى جحد وهو طار. طار المصنف ومنهم من جحد واحد ويرد عليهم ان الجملة في قولك زيد ابوك عطوف
ان كانت مقيدة بزم اختلاا منانا لان يلزم ان لا يكون اي الا في حال العطوف وليس كذلك وان كانت مطلقة لزم اختلا
مع الحال لعدم افادتها التقيد والجواب ان من الافعال ما لا يعمل بالقييد نحو حققت الانسان قايما فان حاله
يتم انه فان ذلك عند التحقيق والتحقيق مستمر فكذا الحكم في المؤكدة فانها لا يفيد تقدير معنى الجملة المستقلة عليها الا يرب
لا يقال زيد ابوك عطوف الا عند تحققه انما الكلام ابوة زيد وعطفه كما ان غير المؤكدة انما تذكر عند التبادر الامر على السامع فكذا
والاولي ان يقول ان الحال مبيته لبيته الفاعل او المفعول اما او معنى محقق الانسان قايما جعلته حاصلا في حال قيامه
فيكون قيد للحصول لا لدوام العلم الحاصل حتى لو قدر عدم القيام يلزم انتفاء ابتداء الحصول للانتفاء العلم الحاصل وكذا
اذا كان التقدير في زيد ابوك عطوف احقة عطوف كما ان التقيد راجعا الى المعرفة ويعبر الحال مقيدة لا مطلقة وانما سميت
مؤكد لانها يؤكد الخبر الذي يدل الخبر عليها اي الحال بالالتزام فلا تشمل هذه الحال الا فيمن تشتهر بالخصلة التي
دلت عليها الحال وكذلك الخصلة قد يكون فخر اخو انا خاتم جواد او تعظيما خواست الرجل كاملا او تحقيرا نحو هو المسكين
مرحوما او تهديدا نحو انا الخاج سفاك الدماء وغير ذلك نحو زيد ابوك عطوف او العامل مندسويه فيها تقدير به الجحد
اي احقة عطوف من حقت الامراي تحققة وعرفته على هذا يكون بيان الربيته المفعول وانما يلزم حذف عامله بالتحقق الجملة
اياه وذلك لان العلم بالملزوم يستلزم العلم بلازمه وتكتم في قولك زيد ابوك عطوف اشته الملزوم لزيد ومن ابائه لا يلزم
ان يثبت اللازم له فلا حاجة الى ذكر احقة وانته وقيل ان تقديره بحق عطوف او على هذا يكون بيان الربيته الفاعل وقال ابن مالك
العامل مبيته الجملة كانه قال عطوف عليك ابوك عطوف لان الجملة وان كان جزئها جامدين الا انه يحصل من سناد اخرتها الى الآخر
من من معاني الفعل وعلى هذا يكون العامل معنى الفعل فلا يجوز تقديمها على جزئي الجملة ولا على احدتها ويجوز مجتزاها بعد الفعل والاكثرة
على انما الفاعل للفعل لفظا لا معنى كقوله لا تقشوا في الارض مغسدين ولقوله تقشوا ولستم مدبرين وقد جنى موافقه له
في اللفظ كقوله تقشوا رسلنا كالبكاس رسولوا والتميز هو مصدر بمعنى التميز بكسر الهمزة على معنى ان هذا الكلام مميز من الكلام
من غير مراد او بفتح على معنى ان الكلام تميز هذا الجنس من سائر الاجناس التي ترفع الابهام ما يبين بعض احتمالات
يدخل فيه غيره كالصفة والحال والاحتمالات بفتح الهم لان المحتملات بكسر الهمزة التي انتصب عنها التمييز فان قولك
عسرون وثلاثون واربعون محتملات لان يكون من الدراهم والدنانير والدراهم والدنانير التي يذكر لانه الابهام
من المحتملات بفتح الهم لانها التي احتملها بغيره من ثقات وضماي شادات هذه المحتملات وحصلت
باعتبار اصل النوع واجترار به عما يبين بعض محتملات الابهام مشترك نحو عشرين جارية فان الابهام فيه ليس

بأصل الوجود لان الوجود حقيقة بمعنى معين ثم اتفق منه او من وافق اخر معين فيحصل الابهام عند الاستدلال لاجل
 الاستدلال لان المعارض عن ذات يتعلق بقوله يعين لتعيينه بمعنى الرفع واحتمل من الابهام لانها افعلة لابهام
 من مودة الذات لان نفس الذات ومن الصفة نحو جاني رجل طويل فان رجلا يمتد الذات لابهام فيه وانما
 الابهام فيه باعتبار الصفات فصفة الذات مودة ذات وقول من قال ان التعريف بنحو جمع القهرس ^{مستفاد}
 لان التعريف نوع لم يكن مضمونا في قوله راجع في اصل وضعه كما ان الدارهم لم يكن مضمونا من قوله مشهور مردود
 لان نحو القهرس بيان لهية الرجوع للذات الرجوع وقوله ما بين بعض احتمالات اولى من قول غيره ما يرفع الابهام
 لان المراد برفع الابهام ان كان رفع جميع الابهام في التعريف فسادا لا يجب ان يكون التمييز افعالا لجميع الابهام
 وان كان المراد رفع بعض الابهام يكون في قوله افعالا وكذلك قوله ساءت وضعها اولى من قول غيره المستقر
 لان دلالة قوله على المقصود اوضح من دلالة قوله المذكورة تلك الذات في اللفظ لا مقدرة واعلم انه يدخل في هذا
 التعريف المنسوب على النسبة المفعول من نحو زيد حسن وجهه والمضاف اليه من نحو ظل زيد والصفة من
 نحو قبضة عشرة درهم فالاولي ان يقال في تعريفه فكرة منصوبة غير تابعة فيه معنى من الجنسية قوله في تعريفه
 حال من غير ساءت والمفرد يكون واحدا او متنا او مجموعا او مضافا مقدرا وهو ما يعرف به قدر الشيء وبمبلغه سواء
 وهو كان المقدار كيلا وهو ما يعرف به قدر الكيل نحو قفيلان بيا افعلا ياعزبه قدر الوزن نحو منوان كمننا
 او مساحة يعرف به قدر المسوح من مسحة الارض مساحة اذ عثرها نحو ما في السماء موضع كف كفايا
 او مقيلا نحو على التمرة مثلها زيدا فان مثلها من المقادير التي يقاس بها الشيء اي على التمرة زيد مماثل للتمر
 في المقدار او سدا صريحا نحو احد عشر رجلا او كناية نحو درهمها مالكة وعندي كذا درهمها وسياق العدد اوفي
 مفرد غير مقدار نحو خاتم حديد اوله درة فارسانا فانها سامة تميز عن الضمير في ذلك ان كان الضمير بهما
 لا يرجع الى سابق معين ولو كان راجعا الى سابق معين نحو لقيت زيدا فله درة فارسانا كان التمييز عن
 النسبة في الاضافة فانه استنبه ان اضافة الدر الى من اي جملة فيسبغ ان اضافة الدر الى من جملة الفروسية وهو
 اي التمييز عن غير المقدار قليل بالنسبة الى المقدار وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميزة ونصب المميز نفس على كونه
 مميزا بخلاف الجرفاء علم الاضافة وهو في غير المقدار اولى لان افعالا ليس كابهام المقدار وهذا معنى قوله وحفصه
 اي خفض غير المقدار اكثر من نصبه نحو خاتم حديد او من ذات مقدرة في جملة نحو طاب زيد ^{او طاب} ايا فان طاب
 مستند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مستند الى مقدار بهم فاذا قصدنا ان نوضح بذلك المبهم قلنا في مثال الاول

لي طاب سعي زيدا با وفي المثال الثاني طاب سعي زيد فاما فيكون انتصب عنه وهو زيد في المثال الاول بدلا من
 الثاني انتصب عنه وهو سعي ومضافا اليه الذات المقدرة في المثال الثاني وانما قال لهذا التمييز مميزات الجملة مع ان كل واحد
 من المميزين فضلة عن الجملة لان كل واحد من جزئي الجملة في هذا النوع قسطا من الابهام يرتفع به بخلاف غير
 فان الابهام فيه انما يكون في احد جزئي الجملة او كليهما اي في سبب الجملة بسبب التماثل على الاستناد كما في الفاعل
 والمفعول وافتل التفضيل والصفة المسببة نحو زيد طيب اياك كما ان ما كان فيه معنى الفعل نحو زيد فاعل ساء اوفي
 انما في نحو انجبني طيبين زيدا وان تصاب اي انتصاب التمييز في المفرد بعد تمام التمييز بفتح الياء وهو اللام الذي
 وقع التمييز عنه والمعنى بتمامه ان يكون على حالة تمنع اضافة معها والمتم خمسة اشياء على ما ذكر وكذا الياء
 بقوله بالتون لفظا نحو عندي راقود خلا او بالتون تقدير في غير المنصرف نحو عندك مكائل بن ومثاقيل ^{هنا} دهايا
 وفي البني كالاعداد المركبة نحو لمة مشر رجلا وكما الاستفهامية نحو كم رجلا عندك ونحو وجه رجلا ووجه رجلا وكون
 التثنية نحو منوان كمننا او نون الجمع نحو الزيدون حسنون وجوها ولا تقع ذكر نون هنا موقفة لان التمييز
 بعد نون الجمع انما يكون عن ذات مقدرة في نسبة جملة لاس ذات مذكورة في مفرد او نسبة اي نسبة نون الجمع نحو مشهور
 درهمي او الاضافة نحو ملوكة سرفان المضاف هنا يحتاج الى التمييز لابهام اللام وهو قد يراه علماء بغير التمييز وانما انتصب
 اللام التام التمييز لانه ساءت الفعل الذي تم بفاعله الذي بعده وساءت التمييز الآتي بعده المفعول الآتي بعد تمام الكلام ولا يلزم
 ذلك لا ينصب اللام التام باللام التمييز لان المتم ليس لابد فلا يقال عند راقود خلا ويجوز حذف النون الظاهر وتول
 التثنية ونون الجمع ^{ان اجل ما يراه} من المميز واصله اي اضافة المميز اليه اي الى التمييز فيقال في راقود خلا ومنوان كمننا وجوها
 وجوها راقود خلا ومنوان كمن وجوها وذلك لان في الاضافة تخفيفا بسبب حذف النون والنون ولا مانع
 من الاضافة فمضاف وقول في ظرفه سلا طرف عمل اذا اردت سلا ملاء ظرفا اما اذا اردت ظرفا يصلح للعمل
 فلا يجوز الاضافة وكذا حكم غيرهما وان كان تمامه يتغير بالتون المقدرة او نسبة نون الجمع او بالاضافة فلا يجوز
 اضافة ولا تقول في نحو خمسة عشر رجلا خمسة عشر رجلا لوجود الياء وهو جعل ثلاثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى
 ولا يضاف نحو عشرون لتعذر اثبات النون وحذفها مع الاضافة لانه ليس بنون الجمع حقيقة لانه لم موضع مع الواو
 والنون فلا يجوز حذفه مع الاضافة لمباينة نون الجمع حقيقة ولا يجوز اثباته لما نهته له لفظا ومنهم من يقول عشرون
 درهم بالاضافة وحذف النون وكذا المضاف لا يجوز اضافة نحو ما في السماء موضع كف سحابا لانه ان حذف
 المضاف اليه ثم التيف فسد المعنى لان المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة انما يحصل في موضع بعد اضافة

وقد تقوية بين المازني وغيره وكذا في جواز تقديمه على العامل اذا كان بعد اتم فعله
فقد املح ولا يجوزون تقديمه اذا كان الصفة النسبية او افضل التفضيل او العذر او ما فيه معنى الفعل او ما كان
لصنف العامل وتمسكوا في جواز التقديم بقوله انتهى سمي بالفراق تطيب حبيها وما كاد نفسا بالفراق تطيب فمن
انتهى ضمير تطيب فان كان يكون في كاد ضمير انسان وفي تطيب ضمير سمي اي كاد انسان تطيب سمي نفسا بالفراق فقد
نفسا على عامل وهو تطيب ولا يجوز ان يكون متمم من نسبة كاد الى ضمير الانسان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اجاب عنه
بقوله وبسبب الياء المتذكيرة يردى على ان يكون في كاد ضمير حبيها ويكون العامل في التمسك هو كاد المقدي على التمسك على
وما كاد حبيها نفسا تطيب بالفراق اي ما كاد نفس الحبيب يطيب بالفراق وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذه الية
لانه معارض بمثل في المنع واذا تناقض دليلان في الاحازة والمنع كان الاصل المنع حتى ثبت الاستعمال من الفضايلة والمعلم ان
الاصح هو مذهب الكسائي لورود الاستعمال بتقديم التمييز في الكلام الفصيح بالمقل الصحيح لقوله انفسا تطيب بنيل
المنع وادعى المنون سادى جهما راه وبقوله ولست اذرا عاضيق بضارع ولا يلبس عند التفسير من يسر ولا يتقدم
التمييز على التميز فلا يقابل طاب فسادى وادعى سرون وعلى عدم تقديمه على العامل وعلى التميز بقوله
لان اي لان التمييز في الاصل فاعل كما في التمييز الواقع بعد الجملة نحو طاب زيد نفسا فانه في الاصل طاب نفس زيد
او مفعول نحو قوله تعالى فخرنا الارض عيوننا اي فخرنا بعيون الارض او موصوف كما في التمييز الواقع بعد الاسم التام نحو عندي
رطل زيت او منوان سمن او سرون درهما وملا الاناء سلا وعلى التمرة ملها زبد او موضع كف سحابا فانه
في الاصل عند زيد رطل او من منوان ودرهم سرون وسلا ملا الاناء وزبد مثل التمرة وسحب موضع كف وقد
يكون متمم ولا يكون كسئ مما ذكر في نحو وكيف بالله شهيدا وما احسن الحليم رجلا آخر التمييز لغرض الابهام اولاً ثم
التفسير ثانياً طلبا للبيان فان كون الشيء مجمولا ومبهما اولاً ومفصلاً ثانياً اوقع في النفس من ذكره مفصلاً لان
النفس تتشوق الى معرفة ما ابهم عليها سوقة واعطى الى طلب به والتعجب من التاكيد فانه اذا ذكرت الشيء بهما
ثم فسرت فقد ذكرت مرتين اجمالاً وتفصيلاً وما ذكر مرتين كذا مما ذكر مرة واحدة فلو قدم التمييز على العامل او على
التمييز لزال هذا الغرض والمستثنى وهو من النفي وهو الصريح يقال شني منان الدابة اي مرها سمي به لان المستثنى
مصرف من الحكم الاول او من شئته اي ضاعفته سمي به لان الحكم ضوعف فيه لان معنى جادى القوم الازيد جادى القوم
وما جاء في زيد متصل وهو المخرج عن متعدد حسا نحو جادى القوم الازيد او حكما نحو ضرب زيد الازيد لفظا
اي يكون المتعدد ملفوظا به مذكور او تقدير اي يكون متروك الذكر نحو ما ضربت الازيد اخرجها بالانفرد الصفة

الصفة لان المذموم بعد الا للصفة لا يكون مستثنى لقوله تعالى لو كان فيها آية الا انفسد تاوانها السوي
ومذموم وخلا وغيره ومنقطع وهو المذكور بعد الا بمعنى لكن مستدرة من غير اخرج سواء كان من جنس الاو نحو
جادى القوم الازيد اذا اشترت بالقوم الى جماعة خالصة من زيد او لم يكن من جنس نحو جادى القوم الازيد اذا اشترت
اخراجها والظاهر ان معقده ههنا مستفاد من الحاجب حيث قال لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان المتصل
مخرج من حيث المنع وهو فصله الذي به يتميز من المنقطع والمنقطع غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة لا يمكن جمعها في حد
واحد لان المختلفين في الحقيقة لا تساويان في جميع احوالهما وانما يمكن جمعها في حد واحد باعتبار اللفظ لان المختلفين
في الحقيقة مجاورا ستر اكهما في اللفظ وفيه نظر لان صحة تعريف الجنس لا تقتضي جميع انواعه في التبريق حتى يمنع
اختلاف حقيقة نوعي المستثنى من تعريف المستثنى من حيث هو هو فقول حد المستثنى باعتبار الحقيقة لا باعتبار
اللفظ سواء كان متصلا او منقطعا هو المذكور بعد الا غير الصفة واخوانها واما لكون المتصل مخرجاً عن متعدد فلام
انه من اجراءه بل من شرايطه ونقول في تعريفه ما قال ابن الحارثي ما لم يخرج تحقيقاً او تقديرًا من متعدد لفظاً او
تقديرًا فان المستثنى المنقطع مخرج تقديره نحو قوله تعالى ما لهم بذلك من علم الا اتباع الفهم فان لم يدخل في
العلم تحققاته في تقديره الداخل فيه لا يحضرنه بذكره لقيامه مقامه منه قوله ما زاد الا ما نقص وما نفع الاما
ضري ما عرض له ما عرض الا نقصانا وما افاد شيئا الا فراغاً من قولهم ما في ابي صبيح الا جرب هذا اعتراض لان
المستثنى هنا ان كان متصلاً يجب ان يكون مخرجاً مع انه لا اخرج هنا وان كان منقطعا يجب ان لا يدخل في
الفعل لانه بمعنى لكن ومن انما يدخل على المبتداء والخبر فاجاب عن هذا بقوله محمول على حذف المبتداء وكان التقدير
لكنه جرب وذلك لان الاكثرين على ان الا في المنقطع بمعنى لكن وانما هي الناصبة بنفسها نصب لكن لا سميها
ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد نحو جادى احد الاحمار فانه في تقديره لكن حمرا جاء ومنهم من يقول انه
يظهر الخبر كما في قولهم الا جرب فان الخبر هنا ظاهر لان الكلام محذوف وسمي المصنف هنا سمي بالمبتداء لانه في الاصل
مبتداء ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الاما من قال سيبويه فيما كانه قال ولكنة ولكنة نقص وقال ومثل ذلك
من الشعر قول النابغة ولا عيب فهم غير ان سيبويه من قول من قراء الكتاب اي ولكن سيبويه من قول
ويمكن حمل قولهم الا جرب على انه استثناء مفرغ فيكون الا جرب في موضع الحال او الصفة على معنى ان كان الجرب
بعد محنة فلا يحجب فيها الا الا جرب وههنا سؤال وهو انك اذا قلت جادى القوم الازيد ان كان زيد داخل في القوم
انزمت نسبة الجميع اليه بمجرد قولك جادى القوم لانه منهم واذا اخرج بعد ذلك بالافتقار نفي من الجميع فصار الجميع

مشتبه منه فيلزم التناقض وهو باطل لا سيما التمسك بالعلية لقوله تعالى فليست فيهم الف سنة الا
خمس مائة فاذا اريد بالف سنة على الافراد جميع مدلولها فقد اخبرنا بان لبس الجميع فستحيل ان
سعى لانه لو دعي الي ان يكون لبس اقل من الف وقد علم انه لبس الف وان لم يكن زيد داخل في القوم لزم حذف
اجتماع اهل اللغة لان فقدان اجتماعهم على ان الاستثناء المتصل اخراج ما بعد الاستثناء قبلها واجابوا عنه بجوابين
كل واحد منهما مردود عنده وسار الى الرد بقوله والقول بان الاستثناء يقتضي لغز المسك لا يخرج فلا يلزم التناقض
فقد لانه لى لان الاستثناء كالتخصيص والمخرج منه كثير ما يقع فضلا لا يحتاج اليه اي الى لبس لقوله له
عندي عشرة الا واحد فان العشرة نص في مدلوله ولا يصح ان يقال ان المسك اذ اد بالعشرة عشرة وذلك لانه
واحد السبع مرادة لانه يلزم منه بطلان الخصوصية ولان اجتماع النخاة على ان الاستثناء المتصل اخراج مبطل
لهذا القول ايضا والقول بان المخرج منه والمخرج والاداة اي اداة الاسماء لمعنى واحد من غير تقدير الاول لمعنى
ثم اخرج منه حتى كان وضع للاربعه عبارة ثل اربعة وخمسة الا واحد افقونا خمسة الا واحد بمعنى اربعة
فعلى هذا الاخراج هذا ايضا حتى يلزم التناقض وقد نقضوا معنى افراد الجميع على حدة فاذا قال المسك
القوم الا زيدا فهم القوم ولا يفهم القوم بمفرده وان منهم زيدا وفهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا واذا كان
كذلك فلا يكون المخرج منه والمخرج والاداة لمعنى واحد وكذلك اذا قال له عندي عشرة الا واحد اعلم قطعا ان المسك عتبة
بالعشرة عن مدلولها الذي هو خمس وبالاخص معنى الاخراج وبالاخص ان المخرج وهذا القول باطل ايضا باجماع
النخاة على ان الاسماء اخراج اذا الاخراج هنا وبانه لم يبعد كلمات مركبة وصفت معنى مفرد ولهذا كان هذا القول
افد كثرة الادلة على فسادها ولحق ان يقال في الجواب عن التناقض ان الكلام يتم بآخيه لان التناقض على ما قالوا
ينشأ من النسبة ولا يحكم بها اي بالنسبة الابدك كالقوله المفردات وتمايزها فلا يلزم التناقض لان الحكم بنسبة
القيام الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد بعد اخراج زيد منه فمكون مجموع المفردات هو المنسوب اليه الا انه ارب
المخرج الاول وهو القوم مما استحقه مفرد في غير هذه المسئلة ولما لم يستحق الجزء الاخير وهو زيدا اعلم با معينا
نصب تبيينها بالمفرد كبذل البعض نحو ضرب زيد راسه وبذل الاستمال نحو سلب زيد ثوبه فان سنة
الضرب والسلب بعد كمال فهم البذل والبذل ولا يكون حاصل معنى قوله تعالى والله على الشئ حجة اليست من استطاع
اليه سبيلا امرات الجميع امرت البعض في وقت واحد حتى يلزم ان لا يقع بدل البعض وكذا بدل الاستمال في القرآن
وموجب النصب اي نصب المسكن في الكلام موجب وهو ما لم يكن فيه نفي ولا نهي ولا استفهام فانك اذا قلت جاءني

جاءني القوم فقد حكمت بوجود مجيئهم ووجهه فلهذا وجبها واستثنى عن غيره وجب فانه يجوز فيه غيره
لما سيجي وانما يجب النصب في موجب لانه لا يجوز فيه التفرغ كما سيجي ولا الابدال لان البدل قام مقام المبدل منه
ومل فيه عامل فصار معنى جاءني القوم الا زيدا في الازيد وهذا عكس المقصود لان المقصود ان يجعل زيدا خارجا
عن جملة القوم وسار يابس المجيئ فاذا جعلته فاعل المجيئ كمن قد سقطت القوم وابنته وكان عليه ان يقول بعد الا
لانه لو كان بعد سوي وغيره كان مجرورا وفي المسكني المقدم على المخرج منه الواقع بعد الا نحو ما جاءني الامم واحد
وانما يجب نصبه لانه لا يجوز البدل لان البدل لكونه من التوابع لا تقدم على المبدل منه او المقدم على صفة المخرج منه
عند لما في نحو ما جاءني احد الا زيدا خيرة منك فان الازيد استثنى مقدم على صفة المخرج منه وهي خيرة منك ويجب
النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف وكان تقديم المستثنى على الصفة لتقديمه على الموصوف الذي هو المسكني
فوجب غيبة وسوية لا يكثر اي لا يبالي به اي بهذا التقديم فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه في كلامهم
غير موجب لان الموصوف والصفة بمنزلة سعي واحد فانه اذا تأخر عن الموصوف فكان تأخر من الصفة ولان الصفة
كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو مقدم عليه ومنه المبدء هو اي النصب على الاستثناء والبدل عند التقديم على
صفته مميان ولا يختار البدل على النصب لان اولوية البدل يعارضها وصفه بعد البدل وذلك لان الابدال
من شئ علامة الاسماء عنه وصفه بعد الابدال علامة الاستثناء بالشئ بعد الاستثناء عنه بعيد عن قوله
ويجب النصب في ما عدا وهو متعدي في غير الاستثناء ايضا وما خلا وهو في الاصل لازم متعدي الى القول بمن نحو قلت
الدار من الانيس لكن انتم فيه تضمين معنى جاز ليكون ما بعده في سوية المسكني بالا التي هي اصل الالبس وما فيها
مصدورية منصوبة المحل مع ما بعد على الظرفية وليس ولا يكون وحاشي محل النصب على الحال اذا انتقضا معنى
سواء استأنافا يجب النصب بهذه التسميات الاربعة سواء كان الكلام او لانها افعال مضر فاعلوها لزوما اما ما خلا
وما عدا فلتصديقا المصدرية وهي لا تدخل الاعلى الفعل والاسم ولا يظاير وفاسل بعد او خلاصية رجع الى مدلوله
اعمال في المسكني منه فتقدير جاءني القوم ما خلا زيدا جاءني القوم ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلوصهم زيدا
ولا يجوز ان يكون الضمير راجعا الي بعض مضاف الى ضمير المسكني منه اي ما خلا بعضهم زيدا كما قالوا لان المقصود
قوله جاءني القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة البعض اياه مجاوزة عمل اياه وانما فاسل
ليس ولا يكون فلهذا الذات المتصفة بمضمون العامل المنسوب اليه المسكني اي ليس الجاءني زيدا او يكون فاسل
ضمير بعض مضاف الى ضمير المسكني منه اي ليس بعضهم زيدا وانما التسميات افعال فاسل فلهذا يكون ما بعده في سوية

المشأن باب مشوار وقامها مقولة الثاني فزيد فاحل قاما وقد بوشة هذا الفقيه على معنى لفته
ذا كان في الجملة المفردة بعده من غير فضلة لقب الفضلة المتكلمة نحو كانت زيد المحمي خذ فاما
القصه والحى مبتداء وتأخذ خبره وزيد مقول انما كانه لقصه المحمي تأخذ زيد ولا يجوز رفع المحمي
بما بين ما الين كان وبين مع اجنبي وموزيد الا انما ل تأخذ ورقع ح فصلا بين كانت واسمها والفعل
باجنبي بين الشأن ومعمولا لا يجوز حذفه اي حذفه ان مع كونه متوقفا حال كونه منصوبا لا مرفوعا لانه لو كان
مرفوعا لا يجوز حذفه اصلا لانه ان لا مرفوعا منقوص يكون مبتداء ولا يجوز حذفه لعدم الدليل عليه لانه في
جملة مستقلة ليس فيها ضمة ابدا وان كان متصلا يكون فاعلا ولا يجوز حذف الفاعل يجوز على تحقيق ما جواز
فلما ذكرنا في بحثكم ان واما منعه فلان انما ياتي في لقصه الايهام فلو حذف لزال هذا الفرق ويزول حذف منصوبا
مع ان الحقيقة من الثقيلة سواء كان ان داخله على الجملة الكلية والفعلية كقوله وان ليس لا شأن وان الشأن
ان هاكل كل من يخفى ويشمل لانه لما كان بين جملة الواقعة خبرا وبينها ارتباطا معنويا لانه مع الخفاء في تقديره
مفرد لا يصدريه انما ان يكون بينهما ارتباطا انما يكون لكونهما ارتباطا وارتباطا بالانحياز ارتباطا
واجاز مسبويا ان لا يكون عاطفة في ضمير الشأن مقدر عند انما ظاهرا فكلون كما المصدرية في كونها مع جملة
في تقدير المفرد وان لم يكن بينهما ارتباطا لفظي اسماء الاشياء ما وضع والمراد بالاشارة المتضمنة قولنا
الاشارة التقوية الحسية اي الجوارح والاعضاء لا مطلق الاشارة حقيقة في الحسية فلا يكون في التعريف دور
لعدم توقف الاشارة المعنوية على الحدود لانه قد تفرق ولا تفرق اسماء الاشارة الاصطلاحية وخروج من التعريف
الموصول لان الاشارة فيه عقلية لاحسية فان كل من استعمل الموصول وجد من نفسه اشارة الى معلوم من مضمون
جملة خبرية وكذا يخرج عن التعريف ضمير الغائب لان الاشارة فيه ايضا عقلية لانه دخل فيه المتكلم والمخاطب لان
الهما حسية فلما قال غير ذلك ونحو اطلب خراجا عن التعريف في اسماء الاشياء عامة لا يختص بحسوس دون
بل نعم جميع الازمنة والامكنية وغيرهما كذا الواحد ولا حاجة ان يذكر المذكر لان لفظ الواحد يدل عليه ودان
بالان رفعا ودان بالاجرا ونصبا للمخفى وفيها خلاف قال بعضهم انها مشيان فذان صيغة مرتجلة للرفع وفيها
صيغة اخرى مرتجلة للنصب والجر لقيام عدة البشارة فيها كما في لغة الجمع وقيل الرجاء من تمام من لم يبين
من اشئ لقصدهم ان يجري اصنافه على نوع واحد لانه لا يختلف فيه مذكر ولا مؤنث ولا يعطى ما قبل ولا غير فوجب
ان لا يختلف اعرابا مع انه زال شبهه الحرف اذا بئى اذ لا يشي في بادى الوضو ولكن دعوى اذ كان

ارباب من المبتداء والخبر لا بين الصفة والموصوف وتسمى الكوفي ماد الكون ممد بان الغرض للكون حاد
بده ح لا يقطع عن الخبرية كالموا في البيت الى اخذ السقم من السقوط في القولين كان الاصل فيه ان
من مبتداء والخبر الاخير في التبيين الخبر بالصفة المنة استيعب فيه وتسمى لا الجلس بدونه اذ
يبد كما تقول الذين هو الفضية وكان زيد هو القائم وانى انا الفطور الوجع وتسمية البصيرة اقرب الى الال
مع الشئ يسمى بكم معناه في اكثر الالفاظ وتسمى هذا الفعل كان تسمية اخرى من تسمية الكوفي
فانهم انما استوفوا عما انظر الي ان المسامع او التاميم يعتمد على الفصل بين سنة والخبر فيسره بكم ما يلزم ويؤيد
بمعناه ولفظ اخص ان تسمية الفصل اخص من تسمية الهماد اذ كل ما وضع للفصل بعد اعتد به وليس
من ابعده في شئ يكون فضلا فان زيد في زيد قائم يعتمد عليه في المعنى المراد منه ولم يفتصل شيئا من شئ واذا
كان الفصل غير كانه في كماله فضلا اولى لانه الاخص مستعمل في العلم ويتقدم قبل الجملة الخبرية احتراز عن
الضمير المبهم في ضم رجلا وربه فان تقدم ضمير الغائب مباح في المفرد ضمير الشأن ويسمى به لانه في الحقيقة
فما للشأن المعهود في الذهن فكان قائلا يقول ما شأن فقلت هو زيد قائم او الشأن الذي ساءلته عنه
هو زيد قائم وضمير الضمير الى ما هو ضمير كما تقول في زيد فربته الهاء فزيد ولان هذا الضمير لا ياتي به الا في كلام
شأن عظيم فلا يقال هو زيد قائم ان يكون قيام زيد من اعظم الاحفير او متواي الضمير الشأن مفرد فان
لانه انما ياتي به في هذا الضمير في معرض التخصيص لا في ذكر الشئ مبهم او لانهم مفتش ثانيا اوقع في التفسير
لتوقر الطبع الى ما علم وقد عرفت ان المفرد الغائب اشدها ما من غيره غير مجرور لان هذا الضمير لا بد وان
يكون لا انما على الجملة فلا يقع بعد الجار الذي لا يدخل على الجملة ولا يجوز الدخول عليه ولا البدل عنه ولا التاكيد منه
لانه يستلزم استقلاله وانما الموزع لا هو مستقل وكذلك لا يجوز الوصف له ولا عطف البيان عنه لئلان
لانه يميز في ما هو الغرض منه وهو ابراهام منقوص ومتصل ببارز ومستتر زيد قبله سائر الضمائر فاذا وقع
مبتداء وجب ان يكون مرفوعا منقوصا نحو هو زيد قائم واذا وقع انما البدل كالا وجب ان يكون مرفوعا مستترا
شأن كان زيد قائم واذا وقع منصوبا وجب ان يكون منصوبا لا يستلزم كقوله تعالى انه لما قا
بعد الله وكقوله عم الحق لا يخفى على احد فلو قلنا ما شئت من ظفر اجاز الفراء ما كان قائم الزيدان
لما ان يكون كان ضمير الشأن المستتر قائم الزيدان صفة مع فاعله مفسرة له كما نحو ما هو مفسر
اخول على ان يكون هو الشأن وعن الكوفي في قوله فلما زيد ان يكون هو الضمير الشأن

هذا الضمير الشأن

فائدة من جهة اخرى ويلزم ان الافعال علم ان منها تفصيلا وهو ان اى ان كاصفة للمعرفة او حال المعرفة يلزمها
 تارة لفظا او معنى الاسم الموصوف وذات ان غفلا على غير صوت اخرى او معنى لا لفظا نحو دعوت امرأتى
 ان كان متعديا بية وشرعية فقد تسمى انصافه عن لفظها ان علم انصاف اليه كقوله تعالى في السر طائما
 تدوا فله كالماء الحسنى وكقول ابن رضى الله عنه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم انى اعلم انى الله قال الصلوة في وقتها ثم اى
 قد برز الوليد قلت ثم اى قال الجهاد في سبيل الله وان كان موصوفة فتسمى بعوض انصاف اليه عنه بخبرها اليها الله
 واذا خبر من شئ منسوب او منسوب اليه معلوم من وجه بية معلوم من وجه اخرى جملة فعلية او اسمية بالذي ومتصرفاته
 كالشئ والجمع والمؤنث او بالالف واللام صدرتها اى الذي او الالف واللام وجعلتها مبتدأة واخبرت الشئ الخبر اى
 تحمل الشئ المراد عن الخبر او مراد في خبر عنها بعد ان تنفع مكانه اى كان ذلك الشئ ضمير اليها اى الذى اما
 الخبر فلا ربط واما كونه في مكان ذلك الشئ فلا ينافى كناية عنه فيكون ان يكون في مكانه فسر وط الاخبار بالذي
 اربعة تصديرات بالذي مبتدأة وتاخر الكلام المراد عنه الاخبار خبر او وضع الضمير مكانه وكون الضمير عائدا الى الموصوف تحقيق
 هذا المقام ان قد يكون معلوما من وجه بية وهو لا من وجه بية وان شئت ان يبين ذلك الشئ المعلوم من وجه وجهية الذي هو غير معلوم
 جمل الخبر من معلوم عنها متعديا بالذي والخبر خبر بية مائة فبين ان الاخبار مثلا انك تعلم زيد امر قولا زيد منطلقا
 من حيث الانطلاق ولا تسمية بيه كونه زيد اى تعرف شخصها معينا قايما بالانطلاق ولا تعرفه انه زيد او عمرو فيقول كالمعنى
 الذي هو منطلق زيد واذا كان كونه زيد معلوما او كونه منطلق غير معلوم قال كذا الذي زيد هو المنطلق وليس قولهم اخبر عن زيد
 وخبره من زيد منطلق بالذي على ظاهره وانما المعنى اخبر عن شئ بهم هو زيد في المعنى بزيد وقولهم بالذي الباء فيه للاستعانة اى اخبر
 متوصلا الى هذا الخبر بالذي ولا فالذي خبر عنه لا خبر به ويزيد خبر به لا خبر عنه لقوله في الاخبار بالذي عن البدل بدون المبدل
 في نحو من رجل اخبر الذي مررت به رجل به اخوك واللام انما ابرجى به اخوك وانما ابرجى الضمير لان الصفة وهي لما جارية
 على اللام وهي التمام والالف واللام يختصان بالجملة الفعلية كالاخبار المتصرفية اى يكون فيها فعل متصرف غير المتصرف المتصرف
 معروفا اختار عن نحو زيد اخبرت وقوله ليصحب بناء صلتها اى صلة الف واللام صلة لهذه القيود الثلاثة فان صلة الف واللام
 من انما والمفعول على ما عرف وليس المفاعل ولا المفعول بمعنى الجملة الاسمية حتى يشك فيهما احدهما وكذلك ان كان
 فعلها غير متصرف او كان معلوما لا يمكن بناء صلتها كما يجب وكان عليه ان يزيد قيد آخر وهو غير متصرفة بحرف
 الاستفاد معناه من كالمفعول والمفعول كالسبب وعرفا وحرف النفي وحرف الجزاء فانه لا يميز المفاعل والمفعول من هذه
 البنية فان اختلف شرطها اى من هذه الشروط الاربعة فقد انشأ من شرط الاخبار عن كالم استغناء بية او خبرية

لاقتضائها من معنى انشاء واستغناء عن معنى
 اليه لو اخبر لم يحصل لا بية قبل التسمية والابتداء من غير تعذر تأخيرهم في انشاء الخبر
 الخبر عن الصفة قلوا ان هذا الفرض واخبر في غير متصرفية وهي التي يلزم انصافها على الظرفية نحو
 والمفعول غير المتصرفية وهي التي يلزم انصافها على المصدرية نحو سبحان الله لمزومه انصافا على الظرفية والمصدرية فلو جعلها
 خبرية لزم ان يكونا مرفوعين وعن الحال والتميم المنصوب مجوز مفتوح لا التاقية لفظي الجنس لتعذر وضع الضمير مكان
 هذه الاسماء لان الضمير معارف وهذه الاسماء لازمة اعطيه ولذا كل ما يلزم التسمية انما هو مفتوح لا حصر ازا عن نحو لا ريد
 في الدار ولا سرور فانه يجوز الاخبار بالذي من كل واحد من المرفوعين لقوله في الاخبار عن الاول الذي لا هو ولا امر وفي الدار زيد وفيها
 اتهم الظاهر في مقام المفعول كقوله تعالى الى امة ماله امة فانه لا يجوز الاخبار عن هذا المظهر لانه انما اقيم مقام المفعول لغرض من التخييم
 وغيره فلو اقيم مقام المفعول لزال هذا الفرض وعن المصدر القائل بدون المفعول فلا يقال في من زيد ماضى الذي هو زيد
 لتعذر اعمال الضمير وان كان عبارة من المصدر لان لفظ العامل مرعى في العمل والاخبار ان يزيل اللفظ اما ان لم يكن
 فيجوز الاخبار عنه لعدم المحذوف المذكور فيجب ان يبين هو الخبر وعن الصفة بدون الموصوف فلا يقال
 في جاء رجل عالم الذي جاء رجل هو عالم وعن الموصوف بدون الصفة فلا يقال في المثال المذكور جاء هو عالم رجل لان الفاعل لا يوصف
 ولا يوصف به ويجوز الاخبار عن الموصوف مع الصفة فيقال في المثال المذكور الذي جاء هو عالم وعن المضاف بدون
 المضاف اليه فلا يقال في جاء غلام زيد الذي جاء هو زيد غلام لان المضاف اليه بية المستحق ان يكون
 بجميع المضاف والمضاف اليه على الشئ فانه لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وحده بغير استقلاله في منع لانه صلا عليه
 لبعض حروف الحكاية كحرف اتيان كذا وبية ما اذا كان مستقلا يجوز الاخبار عنه بقوله في جاء غلام زيد الذي جاء غلام
 زيد يجوز ان يكون الضمير مضافا اليه وعن الضمير المستحق لغيره اى لغير الموصوف مبتدأة كان خبره نحو زيد ضربته او موصولا
 نحو الذي ضربته زيد او موصولا نحو جاء رجل ضربته فلا كذا لو اخبر عن الضمير في زيد ضربته وقلت الذي زيد ضربته هو فاجعل
 الضمير الاول لزيد في الموصول بلا عائد وان جعلته الموصول يبقى مبتدأ بلا عائد وعلى هذا في غير وعن الاسم المستعمل عليه اى
 على الضمير الذي يستحقه خبره نحو زيد ضربته غلامه وزيد اى جمل محبة فانه لا يجوز الاخبار عن هذا الاسم جمل ما قلناه فانه
 ضربته ويمنع الاخبار عن مفعول ليس وعسى واقول المخرج والتميم من منصوب زيد ضربته بالاول
 اما امتياز الاخبار عن مفعول هذه الافعال فلانه لا يحى منها اسم الفاعل ولا المفعول اللذان هما صلة الالف واللام وانما
 عن منصوب زيد ضربته فانه ان جعل الضمير قائما مقامه قبل الفعل بعد صوغه في صورة اسم الفاعل لزم الفصل بين
 بينه وبين الفعل

ولا يجوز ان يكون
 الضمير الموصوف
 ما قلناه في التسمية
 والمنصوب خبره
 عائد الى الموصوف
 لان الضمير العائد اليه
 يجب ان يكون
 في قوله
 خارج عن خبره

في بيان اي اذ او اذا لمحض الائمة من غير معنى التسمية الظرفية فيها نحو اذا بقوم زيد اذا بقوم
في يد وقت قسوه نحو فاذا من هنا ابتداء وخبره فنحن على ذلك سوية ونحو قوله اذا انما اذا وادقا
الواو ان اذا في القرآن في اوان القصص منصوب المحل على انه مفعول به لا ذكر طاهر او مضرا وهو على الله وسلم
لما في قوله ان لا علم الا لكثير راضية عنى فان اذا هنا منصوبة المحل على انها مفعول بها العلم والاعلم
تستعمل في اي اذ واذا اللتين للفاجدة في جواب بينا وبيننا بين في الاصل مصدر بمعنى الفرق فتقديره جلست
بينكم اي مكان فراقكم وتقدير فعله بين خروج ودخول اي زمان فراقها وهو لانم الاضافة الى المفرد
فان قصد اضافة الى الجرد والاضافة اليها كما اضاف في شيعت الفتحة في قوله ان الا ان يكون الا في دليل على عدم اقتضائه
المضاف اليه لانه انما في في والظنون او زيدت ما الكافة لانها تكلف المقضي عن العمل الاقتضاء
ويجوز عند اضافة الى الجرد من الظروف الزمانية وان كان عند اضافة الى المفرد يستعمل في الزمان والمكان كما ذكرنا
لانم يضاف من المكان لان لا اذ في في في بينا وبيننا وانما اذا كان الجرد مجرورا من معنى المفاجدة
اننى اذا واذا وان لم يكن مجرورا عنهما كان العامل معنى المفاجدة فتقديره بينا زيد قائم اذ راى عمر او بينا زيد قائم اذا
فلان قد ملح عليه بين او قل قائم زيد فاجاء عرا في مكان رؤية او فاجدة فلان في مكان طلوعه عليه وليس العلم
هو الجرد لانه مجرور باضافة اذا واذا اليه ويأتي صلة المضاف اليه لا يتقدم على المضاف اليه والصواب ان يقال
في بيان خبره ان اذا واذا في جواب اذا واذا كانا ظرفي مكان كما هو مذموب البعد كما انما منصوب المحل
على انها ظرفان لما بعدهما ولا يجوز على هذا القول ان يكونا مضافين الى الجملة بعدها لان ظرفي المكان لا يضافان
الى الجملة الا في مكان وبيننا وبيننا ظرفي زمان لا ايضا فتقديره بينا زيد قائم اذا راى مندا زيد مندا بين او قامت
قيام زيد في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان كانا ظرفي زمان على ما هو مذموب الزجاء كانا مضافين الى الجملة بعدها
مجرد من الظروف مرفوع المحل على الاستدائية خبرهما بينا وبيننا فيكون التقدير على هذا وقد روية زيد مندا فان
بين او قل قيامه وانما يستفح الاصحح طرهما لان الظاهر ان العامل في بينا وبيننا هو الجرد كما في اذ الشرطية
فيلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف لان الجرد مضاف اليه لا اذا واذا هكذا قال وفيه نظر لان العامل مع جوابا
واذا بمعنى المفاجدة او قول ان اذا واذا انما هما مضافتان حتى يبين تقدم من في قوله ان اذا
بل هما مرفوعتان على الخبرية على المضاف وان كانتا مائتين فلان ان بينا وبيننا متاخران في الجواب فيلزم
تقدم ما في صلة المضاف بهما مرفوعتان على الخبرية لما قلنا وقيل انما يستفح طرهما لانه مجرور مجرى جوابهما

جواب به وانهما في نظر لان الكثرة لا تدل على الكثرة غير نصيح وانما تدل على ان الكثرة افضح وانما ادخلنا في جوابها
لانما لم يمت مفعول الجرد الثانية الاولى لان الجرد الشرط ادخلنا لانه على افتراء مفعول الاولى باننية مفاجاة
للاثر في جواب الذي من اللزوم وهما انما يستعملان في المفاجدة ان كان لها اي المفاجدة وقد
بيان ذلك في تقدير المثالين المذكورين واعلم ان بعض قال انما مفعول بهما المفاجدة وقيل بل ظرفي المكان لا يكونا المفاجدة
بل الشرط في جوابهما ما لهما نحو اذ جاء زيد فذكرته ان الكثرة وقت مجية واما اذا فتخصف للاسمية فلا يكونا
من المفاجدة ولا جوابهما بل يكون عاملهما على حسب اعتبار امرنا في في في فان العامل في ما جوابه فتقديره لما جاني
المرته وقت مجية وهي اي لما مضاف الى الفعل الماضي لفظا ومعنى وقوي في وهو الجرد لوقوعه في جواب الشرط اي
تكون مفعول الجرد واقعا في لوقوع مفعول الشرط سواء كان المفعولان بشئ او شقين او احدهما بشئ والاخر منفيا
وهي اعم عندنا في كل ما سوية محتمل فانه قال لما لوقوع الامر لغيره وانما يلزم مثل لو كانت بينا وبيننا مفعول في فقال
ابن خروف ان ما حرف دخل كلام سوية على انه للشرط في الماضي كقولنا لا يقع بعد ما الا الفعل الماضي الا ان لا يقع
الاول لا انتفاء الثاني ولما لم يورث الثاني لغير الاول وانما هو ما يتضح غير المتكسر من الظروف متى لزمان واي
وان لمكان حال كون هذه الكلمات الثلاث شرطية استقها ما تقول متى كان كذلك ومتى تاتي والى كنت واي تلبس
اجلست واي تجي لثمة معناه بمعنى كيف كقوله تعالى اني توكلون وبمعنى اين على ضرب من اين زاذ الايراد في المكان في قوله
لا يقال ان زيد كما يقال ان زيد وانما لا يدعي ما يدعي في قوله من اي وجه قلت ما قلت كقوله تعالى اني اني اني من اي
وبمعنى متى وقد اقول قوله تعالى اني ستم على الوجة الثلاثة سواء كان في الشرطية بمعنى اين او بمعنى كقوله تعالى اني
تاها تلتبس بهما وليا للزمان ولا يستعمل الا فيهما لانه انما يكونان في زمان يوم القياس في زمان حال كونها
استقها ما فان ايان لا يستعمل الا لاستقها من الزمان كما ان كيف لا يستعمل الا في زمان عن حال الشئ واختار
من مذهب الاخفش فانه قال ان اي من الظروف لانه بمعنى اي جارا وجرورا والظرف متقاربان ولا بد من العمل
في الحال في قوله كيف زيد ضاحكا وقال سبعة متر من غير ظرف بدليل انهم منوا نحو كيف زيد اصحح ام قيم
ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف كما في متى نحو في سنة ابو الجعدة ام يوم السبت وكل كيفية الرفع على الخبرية انما واقع
مدى لها مفعول نحو كيف زيد والنصب على الحال ان كان جملة كنية او فعلا تاما ليس من افعال القلوب نحو كيف زيد فاعل كذا
وكيف فعل زيد كذا اي على اي حال فمدح جازا بل هو منصوب على المصدر اي اخلا قبيحا ام حسنا فهو سوال
مدح فاعل الفصل لانه حال الفاعل وعلى الخبرية لانه فاعل الناقصة او على الفعلية لانه فاعل القلوب او كان فعلا ناقصا
ان جازا ان يكون منصوبا

في زمان واحد وقد جرى الفهم الذي للمسيحية كالواو كما في الحديث لا يوجد لأحد من الولد فتمت النار الأتلة
فان زاد من النار لا يكون مع موت من الولد فيكون النار من النار الجمعية ويكون المقصود من النفي نفي المست
تقيب الموت المذكور أي لا يحصل هذا الامران بصفة الاجتماع وان وقع كل منهما مجزئاً من الآخر وليس المراد منها المسيحية
اذلاستقيم ان يجعل قول الولد سبباً لموت النار كقول لا يكون المعنى ان موت النار منتفٍ لانقضاء سببه وهو موت الولد
قوله الآتلة القسم أي لا قدر ما ينبت الله قسمه فيه بقوله وان كان الآتلة كان على ذلك حتماً مقضياً وقوله فاعليه سبب القسم
أي لم افضل الا بقدر ما حدث به يعني وم ابلغ وحلده منه غلظاً منه اذ الله بالمشاهدة والكفار وتحملة القسم
أي مشهورة يسيرة ولكون حتى واللامين لأم ولا يجوز وكذا هو على تفسيره جارة لفظاً او تقدير او لكون الفاء والواو
عاطفة وقسم هذه العاطفة بين مختلفي أحوال الذين المذكورين فلهذا بين خبرين بعد ما تنافى جعل ما بعدهما
أي بعد هذه من المسئلة مصدر جدان جعل ما قبل الفاء والواو الجمع كذا أي مصدران فان كان قبله فعل قد انصدر وان
قد رجع مصدر بمنزلة اليمينتين أي يتك فانما يتقدر لئلا يكون تقديره يتك فزيارة مني لان معنى اي يتك عرفتني
بمكان بيتك وقوله ليصان الغفل متعلق بقوله جعل ما بعده أي انما جعل ما بعد حتى واللامين واو مصدر ليصان الغفل
عن الجرح لان هذه الحروف جارة فله لم يجعل ما بعده مصدر المكان جوف الجرد داخل على الغفل وقوله ويغطف على الكلام مثله متعلق
بقوله بعد ان جعل ومراده انه لما كان بين الأشياء المذكورة قبل الفاء والواو وبين ما بعدهما تنافراً لا يحسن عطف احد هما على الآخر
الا بتأويل احد هما الى الآخر لا يجوز ان يسلك طريقة العطف وتغيير منته الاضمار الى سينته الامر في زمني فالزمن ويقال زمني
لما ذكره لان لا يجب دخول الفصل الثاني فيما دخل فيه الاول ولا يكون الزيارة سبباً للكلام قصدوا الى صنع تبيين قصدهم
بان يجعلوا الزيارة سبباً للكلام فنزلوا قوله زمني بمنزلة المصدر نحو كذا منكم زيارة فلما نزل ذلك منزلة المصدر
وجب اخراجه بعد الفاء فلو كان عطفهم على الكلام فحصل ما قصدوه من جعل الزيارة سبباً للكلام اذ تقدير زمني فاكرمه لئلا
منكم زيارة فاكرام مني وهو بمنزلة لئلا منكم زيارة فليكن مني اكرام وهذا هو على ان الزيارة سبباً للكلام وانه لا يكون
حتى يكون هكذا قالوا وفيه نظر لانه انما يغطف بالفاء المسيحية مع قلبي الجملة على الجملة ولا يدخل على الفرد نحو انني يطهر
فينتصب زمني الذبيحة فالاولى ان يكون ما بعد الفاء مبتدأ مخذوف الخبر فزمني اكرام مني حاصله ودعاه الى التنزيل
الفصل الاول منزلة المصدر واما الواو فيا تقيمت عاطفة حتى لا يحسن العطف فان الواو عناصرها بمعنى مع والواقع بعد
مفعول منه كما قال الكثر هم او يكون الواو والواو بعد ما مبتدأ مخذوف الخبر فزمني اكرام مني فزمني اكرام مني فزمني اكرام مني
بتقدير ان يستعمل بقوله جعل ما بعده مصدر أي انما جعل ما بعده مصدر بتقدير ان لا يكون مصدرية وانما تقديره ان يتخذ لفظاً

في انما الذي في ما يجري من امر الصريح نظر الى تضمنها معنى الطلب فيقول نزال فانما ترك ومليكون زيد فالكسر
 بعد مسد فتجوز والتمني نحو لا تدن من الله فيا طله وسرط نصب الجوب في التمني ان لا ينتقض بالاقبل الفاء نحو
 لا تضرب الامم فيفضب فانه لا يجوز فيه الالرفع وانقي الصريح نحو ما ياتينا فتحذروا ويكون فيه على قولهم ما يكون منك
 تيان فتحذروا على معنى في الاتيان فليعلم منه في الحديث ان ما ياتينا قاطع فكيف تحذروا على في التحذير لا في الاتيان
 اي انك لا تاتين امرارا ولكن ما عدا في النفي معيان لان النفي مقيد بامره ان يكون في الجموع وتارة يكون في
 بزية بخلاف غيره فان العنفيه واحد هو كون المعنى الاول مقيد بانثاني فمعنى ايستى فالكسر ليكن منك اتيا لازم منه لا
 وماجري مجراه نحو فلما تلقاني فيك مني والتمتقها نحو ابي يستك فازورك اي ليكن منك تعريف بيت فزيادة مني و
 نحو يستين مالا فانفق وفي معناه ودكونا تبي فتحذره بالنصب باضمار ان وذلك لان فيورا حجة التمني لا سيما وقد تقدم
 ودور يجوز الرفع سطفا على تايته كما في قوله تعالى ودوا لو تدعون فيدهم عنون بالرفع والنصب والعرض نحو الا تنزل
 فتصيب نيرا فان المراد تذكر النزول حيث ترك وعاء بلفظ الخبر على مزج الكسائي نحو عفر الله لك فقد خلى الجنة لا الدماء
 بلفظ الامر من دخل تحت الامم والتضييع نحو له تعالى ولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا وقد ترك التزجي نحو قوله تعالى
 لقي ابلح الاسباب لم فاطلع بالنصب على قراءة الحفص لان في الآية معنى بيت وامثلة الواو وهذه الامثلة نحو ايستى وازورك
 اي ليجمع الاتيان والزيادة وعلى القيس على ان الفاء للسببية اي انما نصب الفعل باضمار ان بعد الفاء والواو
 ان يكون الفاء السببية اي يكون ما قبلها مابعد ما فيكونان في معنى السببية والجزاء والواو للجمعية اي اجتماع مضمون ما قبلها
 ومضمون ما بعد في زمان واحد وهذا صرح مابعد الفاء في الرفع الى نصب قصد التخصيص على السببية وذلك لان المضارع
 المرفوع ظاهر في معنى الحال ففي الصرف الى نصب تنبيه على ان في الظاهر ليس لعطف الجملة على الجملة لان المضارع منصوب
 مفرد وتخليص المضارع للاستقبال اللابى بالترائية فيه رفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء على ما تبين في مسد
 وكذا صرح مابعد الواو من الرفع الى نصب ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها مرسدا من اولى الاعراب مراباها ليست للعطف
 وانها للجمعية من حيث الاستعمال اذ يستعملون كذلك المعنى فيكون يوضع في معنى واذا استرط الفاء بعد الاشياء المذكورة لان
 هذه الاشياء ثابتة المضمون فيكون كالسوط الذي ليس بمحقق الوقوع ويكون مابعد الفاء كالجزء وكذلك كسر في الواو
 محلا لها على الفاء السببية بينهما في كونها في الاصل للعطف وفي صرف مابعد ما عن شين العطف لعقد سببية في اديها
 والجمعية في الاخرى ومن ثم ان من اجل السببية والجمعية في الواو لم يحذف النصب في سوط فغيب السببية لان الاول
 فاعلم ان السببية في الواو منها ليست للجمعية بعد هذا ان اجتماع مضمون ما قبلها ومابعد ما في

لا لا انصب لا يكون باخراة البسوط حتى يفتح المحذور المذكور وانما يكون باخراة ان كان في نفي المصدر
على ان يكون التقدير لا يكون مثله دون فالك من هذه النسخة في فانه يجوز عند قيم القيمة ان
يترك بعد النفي المبتدئ وعلى التفسير فيجوز لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ونحو اسم
تدلى النار اي ان الاسم تدلى النار ومنه عيبه في عدم حصول المساعدة العقل ما قصد السببية اي انما يشترط
المضارع بان مقدرة بعد هذه الامور ان قصد سببية الاول الثاني ليعينه الكلام من مظان السببية والجزاء نحو ان يتنى
الركن اي ايتنى فالك ان تاتى الركن فلا تفعل يكن خيرا الى لا تفعل يكن خيرا والى ان يترك اي ان تترك
بيتك اترك وليت لي مالا انفق اي ان يكون لي مال في انفق ولا تنزل نصب خيرا فان ذلك جار مجرى التثنية وان كان
صورته صورة النفي لعدم ارادة معنى النفي ونحو اتى الله امره وفعل خيرا ثبت عليه لا ان معنى يتق الله امره ويقتل
خيرا فانه ان يتق الله ففعل خيرا ثبت عليه ونحو زرتى الركن اي ان زرتى الركن وكذلك يجوز اجز منه
في جواب اسماء الافعال بمعنى الامر نحو نزل اقالله وفي جواب امر مقدر نحو سمعوا الامم تنجح وانهم يجوز النصب في جوابها
الا عند الكسائي ما عرفت لان الجزم نصفي السببية فلم يضيف معنى سببية مع الجزم فلم يحتج الى صريح الامر
للدلالة على السببية بل معناه كاف في الجزم بخلاف النصب فانه اذا كان مع فاء السببية وفاء السببية قد ترسفع
ما بعد ما مع بقاء معناها فيها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع
محتمل لها والنصب نص فيها والاشياء الثمانية مقوية معنى السببية في الفاء بولادة من بهتها للسطر في عدم
شروع مدلولها فاريان يكون قبل الفاء صريح الامر حتى ان ضعف دلالة الفاء على السببية عند ارتقاء الفعل بعد ما
كان صريح الامر مجزأ قبلها من تقوية السببية مما هو معنى الامر فان لم يفتقد السببية فالرفع واجب في مضارع
الواقع بهذه الاشياء لانه لم يوجد شرط اضرائه في خلاص الجازم وهو عارض من دخول الفاء في تخفيفه لاضرائه ان
الناصبه فخلا ايضا عن ما صرح في تعيين رفعه على الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون وعلى لصفة كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني فان يرثني صفة عند صاحب الفصول اي يرثني وليا وليا في ماضي الفتح الاول حملها على الاستيفان
دونه اصفه لئلا يلزم منه من ان ذكر ياء لم يوجب من وصف بملكك يحكي قبله وفيه نظر لان مطلوبا الاشياء عليهم السلام
بالحقيقة هو الاصلح ودعاؤهم لاجله فما يظن به انه وقع على خلاف دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لا دعاءهم ولا يكون
عن مجزأ التثنية وانما يصلح الاصلح لانفسهم ولا منهم فوقع الامر على خلاف دعائهم يكون كالتثنية على الاصلح
او على الاستيفان والقطع ما قبله نحو قد يعول كان الخطاب سببه ما اذا اقوم فقال لانه يدعول وقوله فاضربهم

لا لا انصب لا يكون باخراة البسوط حتى يفتح المحذور المذكور وانما يكون باخراة ان كان في نفي المصدر
على ان يكون التقدير لا يكون مثله دون فالك من هذه النسخة في فانه يجوز عند قيم القيمة ان
يترك بعد النفي المبتدئ وعلى التفسير فيجوز لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ونحو اسم
تدلى النار اي ان الاسم تدلى النار ومنه عيبه في عدم حصول المساعدة العقل ما قصد السببية اي انما يشترط
المضارع بان مقدرة بعد هذه الامور ان قصد سببية الاول الثاني ليعينه الكلام من مظان السببية والجزاء نحو ان يتنى
الركن اي ايتنى فالك ان تاتى الركن فلا تفعل يكن خيرا الى لا تفعل يكن خيرا والى ان يترك اي ان تترك
بيتك اترك وليت لي مالا انفق اي ان يكون لي مال في انفق ولا تنزل نصب خيرا فان ذلك جار مجرى التثنية وان كان
صورته صورة النفي لعدم ارادة معنى النفي ونحو اتى الله امره وفعل خيرا ثبت عليه لا ان معنى يتق الله امره ويقتل
خيرا فانه ان يتق الله ففعل خيرا ثبت عليه ونحو زرتى الركن اي ان زرتى الركن وكذلك يجوز اجز منه
في جواب اسماء الافعال بمعنى الامر نحو نزل اقالله وفي جواب امر مقدر نحو سمعوا الامم تنجح وانهم يجوز النصب في جوابها
الا عند الكسائي ما عرفت لان الجزم نصفي السببية فلم يضيف معنى سببية مع الجزم فلم يحتج الى صريح الامر
للدلالة على السببية بل معناه كاف في الجزم بخلاف النصب فانه اذا كان مع فاء السببية وفاء السببية قد ترسفع
ما بعد ما مع بقاء معناها فيها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع
محتمل لها والنصب نص فيها والاشياء الثمانية مقوية معنى السببية في الفاء بولادة من بهتها للسطر في عدم
شروع مدلولها فاريان يكون قبل الفاء صريح الامر حتى ان ضعف دلالة الفاء على السببية عند ارتقاء الفعل بعد ما
كان صريح الامر مجزأ قبلها من تقوية السببية مما هو معنى الامر فان لم يفتقد السببية فالرفع واجب في مضارع
الواقع بهذه الاشياء لانه لم يوجد شرط اضرائه في خلاص الجازم وهو عارض من دخول الفاء في تخفيفه لاضرائه ان
الناصبه فخلا ايضا عن ما صرح في تعيين رفعه على الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون وعلى لصفة كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني فان يرثني صفة عند صاحب الفصول اي يرثني وليا وليا في ماضي الفتح الاول حملها على الاستيفان
دونه اصفه لئلا يلزم منه من ان ذكر ياء لم يوجب من وصف بملكك يحكي قبله وفيه نظر لان مطلوبا الاشياء عليهم السلام
بالحقيقة هو الاصلح ودعاؤهم لاجله فما يظن به انه وقع على خلاف دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لا دعاءهم ولا يكون
عن مجزأ التثنية وانما يصلح الاصلح لانفسهم ولا منهم فوقع الامر على خلاف دعائهم يكون كالتثنية على الاصلح
او على الاستيفان والقطع ما قبله نحو قد يعول كان الخطاب سببه ما اذا اقوم فقال لانه يدعول وقوله فاضربهم

صفة في خبره وان كانت تلك الجملة في تقدير المفرد قضاء لحقها وحكي العامل المعنوي وهو الابتداء فانه ثابت مع هذه الالف
 المعنوي لفظا والنظري وهو هذه الافعال معني ولا يجوز العكس لان ج لان المعنوي عامل ام لا ولهذا يسمى
 معلقة اما من قولهم امرأة معلقة لا يربح بل ولا معلقة او من انشائي بمعنى لفظ السمع بالاسمي اذ تعدي بالباء وزايتها
 تعدي بفتح و... فعلا معلقة بمعنى لها قبل وجود هذه الالف معلقة عنها بعد... لم يدخل الالف في
 الجملة في ان زيد القائم ضرورة ملجئة اليه من اجزاء ان واللام ومن خصايص تعديته ان الذي هو فاعل ان منصرف الذي
 هو المفعول اذا كانا متصلين وكانا لواحد من مرتبة واحدة من الشك والطلب والنية نحو عني منطلقا واستكمل منطلقا
 وزيد زارة عظيم فان هذا مختص بها فلا يقال ضربتي وضربت لاجل... اما اذا كان احدهما متصدا والآخر منفصلا
 فيجوز في غيرهما ايضا نحو ما ضربت الاياك وانما تقبل ايانا واياك فاضرب وكذلك ان لم يكونا من مرتبة واحدة نحو زيد
 ضربني اذا كان المراد من زيد هو الضم والصفة تساهل في ذكر هذين القيدتين وتقدريته المظهر الفاعل الى المفعول
 نحو طرفة زيد منطلقا على ان يكون الغير راجعا الى زيد ان كان للضم التعدي اليه الضم الاخر والمظهر اول مفعولها كما في الاشلة
 المذكورة فان كان الضم التعدي اليه هو الثاني من مفعوليهما لم يجز تعديته المفعول اليه ولا تعديته المظهر اليه فلا يقال زيد علم
 عمره اياه وعلم زيد عمر اياه اي سادس حيد ان تأثيره اي تأثير هذه الافعال في الثاني لان المفعول الذي يتعلق به
 الظم والعلم هو الثاني من المفعولين دون الاول منهما لان ذكره لترتيب الثاني عليه فلا يكون الاول في الحقيقة مفعولا
 بخلاف مفعول الثاني وبخلاف سائر الافعال لان اصل الفاعل الذي سانه التأثير ان يكون مغايرة المفعول الذي سانه التأثير
 فان اتحد معنى كره اتقاها الفاعل لان تأثيره الفاعل في نفسه قبل تقديره سبق الفهم الى المغايرة ولهذا لا تقول في المظهر
 ضرب زيد زيد وانما تقول ضرب زيد نفسه ولا يقال ضربني وانما يقال لفظ الاتحاد بينهما معنى وانما يقال ان في ذلك
 واحد منه انما متصل من نوع واحد وانما يقال ضرب نفسي لان النفس صار... سبب... في خبره...
 كانه غير المغايرة المضاف للمضاف اليه ولذلك اي ولان جواز التعدي في المفعول... كان...
 مجرا ما اي مجري هذه الافعال في تعديته المفعول الى الضم عد متني وفوتني لان مفعوليهما كالمفعوليهما في...
 وتبين انهما ضد وجده وقد يحمل الضد على الضد قال الشاعر لقد كان لي من ضرتني عد متني وعي الا في...
 وليس النوع... الذي هو تعديته المظهر الى الضم وهو تعديته المضمحل المتصل الفاعل الى المفعول...
 لاني هذه الافعال ولا في غير ما نحو زيد ضربني ان يكون الضم المستكن في خبره...
 وزيد... مفعول لا يؤدي الفضاة وهي المفعول الى الزوم وذلك لان زيدا باعتبار انه...

معنى الكلام... اليه يكون لازما للكلام بحيث لا...
 صري في ضرب باعتبار ان الضم القائل لا...
 سعي الواحد بالنسبة الى فعل واحد لا ما وفضله اما ان الفصل القائل بالالف...
 واما ان زيد ناجيا الا هو وما يجري مجرا ما اي مجري افعال القلوب في مجر الدخول على البيت او الحية وفي نصبها لاني
 خصا بصي... اخذ قوله ما واتخذ الله ابراهيم خيلا... جعل...
 هو جبار الرحمن انا انا اي اعتقدوهم او بمعنى صية لا بمعنى خلق لقوله ما في جملنا...
 فاني وسفر وديني ونوهم اذا كان فيها معنى الظن او العلم وهب بمعنى احبب ولا يستعمل منه ما في ولا مستقبل
 بهذا المعنى تقول هب زيد منطلقا او قد يجيى وهبة غير تعدي بمعنى صية لقولهم وهبني الله فذكر الالف...
 وانما كسبت ناقصة لا تتم محلا مع الرفع بدون النصب وقيل لانه لم يلبث عنها الدلالة على الحدث وانما تدل
 على الزمان فقط وفيه نظر لان دلالة صار على حدث الانتقال ودلالة ما زال واخوانه على الاستمرار ودلالة مادام
 على الكون الدائم ودلالة ليس على الانتفاء والصحة واما كان فانه يدل وضما على الحصول المطلق والفائدة فيه
 التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضما في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق يمتد فيه كما ان خبره يدل عقلا
 على زمان مطلق بعينه كان... اوضع تقدير اقام على سعة نحو كان زيد قائما فانه يقرر زيد على صفة اقام...
 سائر الافعال فانها وضعت لذلك فان نحو ضرب في ضرب زيد وان قرر زيد على صفة الضرب...
 وانما وضع لنفس الاخبار او تقول المراد بالوضع بالصفة غير صفة مصدره ومن ثم اي من اجل انها وضعت
 للتقدير يدخل على حزين احد هما الفاعل والثا مفعلة التي تقرر الفاعل عليها بمقتضى وجوب الاستعداد الخبر حكم مغايرة
 من استعداد او انتقال او صيرورة او حصول في زمان على حسب معنى ذلك الفعل فمضمونها صفة مضمونها الخبر
 اذ معنى كان زيد قائما ان زيد متصف بصفة القيم والقيام متصف بصفة الكون والحصول في الزمان الماضي
 فيرفع كما يرفع الفاعل بسائر الافعال وينصب الخبر تشبيها بالمفعول وهي كان وصار واصبح واسمي واسمي
 وظل وبارت واظن وعاد وعدا وخرج هذه الاربعة الاخيرة بمعنى صار وما جاء بمعنى كان نحو ما جاءت حاجتك
 وانما انت الضمير الراجع الى مالان الاخبار عنه بالموث نحو من كانت امك وروي حاجتك بالرفع على ان يكون
 سببا وما منصوب المحل على خبرية وهذا على تقدير ان يكون ما مستغنى عنه ويجوز ان يكون ناحية فيجاءت
 ضمير لما تقدم اي لم يحصل هذه على قدر ما يحتاج اليه وقدع بمعنى صار في قول الاعراب ارفع سفرتني حتى قدمت
 بفتح

ولا يدل على أنه قريب من حصول بينهما اتفاق وإنما يدل على أن الخبر مقصود بالقرب من الحال
بمخلاف ما قلناه لأنه لا يدل على قرب حصوله وإنما يدل على أن الخبر مقصود بالقرب من الحال
التي هي في الأصل من دون الفعل ونفيها نفي الوجود فإثبات القارية ونفيها في المقاربة فعني كاد فلان يموت
أو يموت ثابته والموت لم يقع لأن القرب من الفعل لا يكون إلا بالتقارب والاختلاف في الفعل لا قريبا منه ومع
ذلك موت أن مقاربتة متغيرة ويلزم من نفيها وقوع الموت بزيادة مبالغة لأن نفي القرب من الفعل يبلغ في انتفاؤه
بشيء فلهذا نفيها على ما قلناه قبل أن نفي إثبات في الماضي والمستقبل ويكون نفيها لا ما عدا ما يوقعه الفعل
سواء فانه يقول القائل لم يكذب يفعل وماده فعله زيد بشر لا يستعمله أما في الماضي فكله ماضيه وأما في المستقبل
فقد فعله وأما في المستقبل فلتخطئة السمع في قوله إذا غيرة الهجر الحبيب لم يكونه سيسس الهوى
من حيث مية سبرج فغيرة ذو الرمة إلى لم أجرو لم يكذب مستقبل لأنه جواب إذا فلو لا أنه في المستقبل لا ينك على معنى
أن سيسس الهوى سبرج ويزول لما كان للخطئة مجال ولما غيرة ذو الرمة مع فصاحتها وعليه يقول ابن كالم العرب
وقيل أن نفي النبك في ما نفي ما ذكرناه في المستقبل يدل قوله أو أظلم في مجدي حتى بعشاء مخرج من فوقه سحابة
ظلمت بعضها فوق بعضها إذا النج يد لم يكذب ما فان قوله لم يكذب مستقبل لكونه جوابا للسطع مع أنه لفظي لأنه لو جمل هذا
على معنى أنه يرا ما بعد المعنى ويكون بمنزلة قوله ظلمة مظلمة ليس فوقها ظلمة إذا خرج الإنسان يده تيرا وإشار
إلى الجواب عن الدليلين المذكورين على هذين المذميين بقوله وقوله وما كادوا يفعلون وقوله إذا خرج يده لم يكذب
يراد قول الشاعر ولم يكذب سيسس الهوى يدل على قرب الذبح زمان نعتهم في قولهم تتخذنا عذرا وأودع لنا
ربك بين لنا ما هي فان هذا انقضت يد على أنهم ما كانوا يقاربون الفعل فضلا عن نفس الفعل وبقي قرب الزوية
في لم يكذب ما وفي المقرب نفس الحب في لم يكذب سيسس الهوى ولا اعتبارا للخطئة لأنه يجوز أن يكون الخطي من مذنب
الأنبك ولذا لما سمع خلف الأحمه تخطئة السعداء له قال انساب طبعه وأخطأت رويته الذي دفعه نفي قرب أي نفي قرب
هذه التلمذة الذي هو بلغ من نفيها أي من نفي الذبح والرؤية وتفسير الحب لما ذكرنا من أن نفي القرب من الفعل يبلغ في انتفاؤه
من نفي نفس الفعل لأنه نفي نفي قوله ما فذبحوا لأن من قوله ما كادوا ولا ينافي في نفي قرب الذبح زمان انقضت
وبين حصول الذبح بعد انقضت وإنما تنافي بين نبوت السبي ونفيها في وقت واحد وقد يدل خبره ما أي خبره كاد أن يسبها لها
ببسي وان كان أصله أن يكون مجرد اسمها لما ذكرنا كما تجرد خبره من أن يسبها بكاد وان كان أصله أن يكون مصدرا بها لما ذكرنا
وذلك لأنه الكما في أصل معنى المقاربة لقوله رسم نفي من بعد ما قد أمحت من طرف إلى أن يمحى ما وكقولهم سبى القربى

فصل مضارع بحيث لا يجزئ تركه وإنما قال على الاسم فإنه قد يجزئ مع قليل لا نحو عسي الفوتية أبو ساوكة
أما إتيته أي في ذلك الفعل وهو حصوله على سبيل الرجاء مع عسي نحو عسى الله أن يسئلي مر يعني معناه أو
سئفانه عريو من عند الله تعالى في الاستقبال قال سيويه مسيوطي وأسفاق فالطبع في المحبوب ^{سبيل} ^{للمحبة}
وقد اجتمع في قوله عسى أن يكثر هو اسمياً وهو خبر كرم وعسى أن تجو اسمياً وسوء ^{سبيل} ^{للمحبة} وأصل المضارع الذي
خبره أن يكثر ^{سبيل} ^{للمحبة} رابدة لأنها علم الاستقبال فاستعمل مع عسى الذي معناه قرب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء
ليكون دلالة على الغرض المقصود منه أوضح ولا يتقد خبر بهذه الأفعال عليها لأنها أفعال ضعيفة لا تصرفها في
نفسها وأصلها حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال المتصرفة نحو بيل كان وحال قوة بالنسبة إلى الحروف نحو بيل أن
ثم يتقدم أخبارها تفضيلاً للأفعال المتصرفة عليها وأجيز توسطها تفضيلاً لهما على الحروف فيقال طفق يستلذان
الزيدان وكان يطيرون الهرمومون ولما بينهما الحرف يتضمنها معنى الاسم أي أنت والرجاء لأن الأصل أن
يكون الدال على أنواع الاسم هو الحروف لأنها معارف يتعلق بالاستناد فهي كعاني يتعلق به في الخبر فهي لا تكون إلا الحروف
كانت وريد لا ابتداء وحرف أي فاذا وجد اسم من غير حرف فالحرف إما محذوف نحو زيد عندك أم محذوف وأما تضمنته
فصل أولم أو جملة نحو بيل ومثي أبول وأن طالع لا يتصرف فيها كما لا يتصرف في الحروف فلا يجزئ منه مضارع وألم فاعلم
وأمر ونهي وقد يكتفي بأن والفعل اسمياً كالمال من غير احتياجه إلى خبر نحو عسى أن يخرج زيد ذلك الاستعمال
على المسند والمسنود إليه وهو المقصود بهذه الأفعال فاستغنى عنه كاستغناء طنت أن يقوم زيد عن المفعول الثاني لأن معنى
طنت أن يقوم زيد طنت زيد يقوم كما أن معنى عسى أن يقوم زيد عسى زيد أن يقوم وفي العرب أن يقوم إذا كان
خبره أخلاق قال الشاعر زرع أنه منصوب على الخبرية فيلهم أن الجود لا يقع خبره عن الجملة قانوا صفان أما في كلام
أبي الخيرة محذوف التقدير عسى حال زيد الخروج أو عسى زيد ذلك الخروج وقال بعض من أن منصوب على المفعولية
لأن عسى في هذا الاستعمال بمنزلة الفعل التعدي وهو قارب أي قارب زيد الخروج بخلاف المفعول الثاني نحو عسى
أن يخرج زيد فإنه بمنزلة الفعل اللازم وهو قارب أي قارب زيد وقال الكوفية أنه مرفوع المحل على أنه بدل
من لم عسى بدل اسمي فيكون عسى زيد أن يخرج على قوامه في تقدير قارب زيد ضرورة آف فيه دوناً على سبيل الحصول
ككاد وهو خبر محض غير متضمن للاسم ولذا يتصرف تصرف الأفعال نحو كادت الشمس تقرب معناه أن قربها
من القرب قد حصل ولذلك جرد المضارع الواقع خبره عن أن لأن المضارع إذا جرد عن قدرته المستقبل كان ظاهراً
في الحال فينكسب كاد الذي وضعه لتقريب الفعل من الحال قبل إذا كان الخبر حالاً لا يكون دالاً على الحصول ظاهراً وكاد

وهو ان يكون مجروراً مذكوراً موصوفة ان كان مجروراً مظهر او ان كان مجروراً مضمراً
 اي ان يكون مظهر مظهر عائد الى شيء في الزمن يرمى من غير قصد الى ظاهر يقصد قصده ومن ثم ان
 التزم التمس له ما في نعمه لا يزيد ولا ينقص لان هذه الضمير عند المظهر مذكور وان كان مضمراً
 او مذكوراً لما ذكرنا في مجرى افعال المدح والذم وعند اللغوية هذا الضمير معيّن راجع الى مذكور كان قليلاً قال من
 فقل له ربه رجلاً ولا يذكره بشئ ويجمع ويذكر ويؤنن عندهم على حسب مميّزته فقال ربهما رجلاً ورجلهم رجلاً
 ورجلهم امرأة ورجلهم ان يجيز واربه ورجلهم من غير ذكر تمييز لانه عندهم راجع الى مقدم في الزمان ويزمهم ايضاً
 جواز رب الرجل بطريق الاول لان الضمير الراجع الى المقدم في الذكر اعرف من المرفوع بالله كما يلزم البصريين ويجوز
 رب رجل من غير وصف كما اجازوا ربه رجلاً لان الضمير عندهم مبهام كالنكرة وكونها اي لكون رب جواباً للنكرات
 على ان انك تقول رب رجل كريم لقيت في جرد من قال ما لقت رجلاً يجب ان يكون فعلها العامل فيها ماضياً لفظاً
 كما ذكرنا او معنى فرب رجل كريم لم افارقه ليكون الجواب مطابقاً للسؤال لانها انما يقع جواباً لماضي متني ولانها
 المجزوء بالقلّة بعد ان كان الموضوع محلاً للكمة ومثله لا يكون الا بعد تحقق حاله الا بالماضي لان المستقبل المتوقع
 وقوة مدوم ولا حكم للانسان على المدوم وزمان الحال عند تحقق الحال صار ماضياً واما قولهم رب رجل يسافر
 غداً فالفعل فيه صفة للكمة لا عامل رب وهذا عند المبدء وابن السراج والصحيح جواز استقبال فعلها كقولك
 فان امرتك فرب في سبكي على مذهب خص الديان وقوله تار بما يود الذين كفروا اعتراض فان فعل رب
 وهو يود مستقبل فاجاب عنه بقوله كالماضي لكون اخبار الله تعالى في المستقبل مجري في التحقيق محمداً اي
 اي مجري الماضي وذلك لان توتوا علم الله بالمستقبل من حيث اليقين تعلو علماً بالماضي فتقبل المستقبل
 في علمه بمنزلة تقبل الماضي في علمنا فيؤد منه بمنزلة ودولان ما اخبر الله بما يوقوع فيما مستقبل
 يصدق وعده وتحقيقه بمنزلة الوجود الحاصل واذا كان كذلك كان يود بمنزلة ود وقوله لكون الجري الى
 محتمل فيما يذكر ذلك الفعل الماضي متعلق بقوله قبل ماضياً اي يكون فعلها العامل فيها في المنع والادلة
 الى حال عليه لانها في اكثر جواب فكل من متعلقها معلوماً مستقنى عنه بقرينة ما يقدر كما ان تقي معنى متعلق بسم الله
 بقدر ان الحال والمعنى ابتداء بسم الله فكان سائلاً يقول هل يات جواد افتقول رب رجلاً او اي رب جواد رايته
 وقد يظهر الفعل فرب رجل كريم تحقق وان كان لها ما اكافه دخلت على القليلتين اللهم خور بها ثم قال زيد
 قام والفعل خور بها قام فزيد ولا يكون لها محل من الاعراب لكونها في معنى قات ومعنى حرف الجر النفي الداخل على

على الجارة ويكون ربها التقليل النسبية وقد قيل رب معها اي مع ما راجع اليه ما زاده لا كافه نحو ربها لينة
 سيفي فقل دون بصري وطعنة بخلاء وقد يظهر رب بعد الفاء الى فثقل جني قد طرفت ورسوخ والاشياء
 من ذي تمام محمول اي قرب امرأة مثلك وواو اي اورب تقع اول الكلام يدخل على مظهر مثلك كما ان رب كذلك
 نحو وبلدة اي سرب النيسر لا اليه قوة ولا العيسر واما رب دون الواو لانه اللطف فان كان قبل
 او ما يصح العطف عليه فكونها اللطف ظاهراً وان كان قبله اي كان في اول القصيدة يقدّر معطوف عليه
 لقوله وقلمم الاعماق كانت قبل رب مول اقدم عليه وقائه العماق وقال اللغوية ان الواو كانت حرف عطف لكون
 رب جعني رب وقائه مقامه وزال عنها معنى العطف فملت بنفسه اسم الجارة وحرف القسم بالجر عطف على قوله
 ورب لانساد التقليل او على من في قوله نحو من ومنى لا ابتداء بواو نحو لا فادى ولا بد من ابداء ما بينها
 من المناسبة لفظاً لكونها في نحويتين ومعنى لان الواو للجمع والاصاق كالباء والتاء نحو بالله لا فعلت وهي
 بدل من الواو كما في ثرائ فانها بدل من واو وراي اي قرب بخور جها ومن بالتون وهي بكسرة ضم من الجارة
 بمعنى باء القسم ويضم ميمها في القسم للدلالة على القسم لما في لفظ من بالكسرة عن الجارة في غير القسم وقيل من بكسرة
 من منقوصة اي من وحذفها اي حذفها في النون والياء في حذف النون والياء اي جوازا في القسم والياء وضما
 فيكون فيه اربع نون ثم الله بكسر الميم وضما او من الله بكسرة وضما ايضاً فالهم للكسرة عند منقوصة من وقيل
 في منقوصة جميع وقيل انها ليست بمنقوصة بل من الواو لكونها كقوة كالواو واما اليم المنقوصة فانها
 منقوصة اي من سيبو ولا يجوز ان يكون حرفاً من الواو لعدم وقوع الضمة في كل كلمة موضوعة على حرف
 واحد كالواو وانفاد لنقل الضمة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بلونها على حرف واحد وما التشبيه والاف الاصا
 فانها عوضان من واو القسم الجارة فيجب الجر معها كما وجب مع الواو يقال ما كان في منقوصة وسبوح بيان
 كيفية التلطف به من حذف الفاء والياء والياء والله لا ضم وبقيت التشبيه ان يلفظ بها منقوصة ثم الف ثم لام
 على وزن قوله انه اذن كم وقصص بمنزلة واو واو الله بهمة ثم فاء ثم هزة مفتوحة مقطوعة وبقيت الالف
 هزة الوصل مقطوعة وموضوعة من واو القسم فالكلمة اي كل هذه الحروف الستة من الواو الى الهزة المقطوعة
 مختصة بالمضمر فلا يقال له ولذا اخواتها مع حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال القسم والله وكذا اخواتها من قسمه
 اي لا يستعمل هذه الحروف الستة في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني وانما بيان ذلك بجوابي بعد هذا
 قوله من بدل وكذا ما بعده من قوله فانهم اي من من هذه الحروف الستة مختص بالواب نحو من الذي لا يسطر

هو
 الق

[illegible][illegible]

وغيرهم والكلام وسادة النهار ويجوز ان يرفع اليه من غير رفع اليه مع التأكيد والتعقيب باللام
 وبه سماع ضيق ان كان الخبر مما يمل في المرفوع في جميع هذه الحروف وجوز ان يرفع اليه من غير رفع اليه مع التأكيد والتعقيب باللام
 بقية التوجيه سوي البدل على كل ام ان بالرفع فيسكن بقوله لا قل ان رفعه بقوله بالي فلا يجوز ان يرفع اليه مع التأكيد والتعقيب باللام
 صفة لرب حملا على محله او بعد مضي الخبر تقديره ان كان زيد او غيره قائم على تقدير حذف الخبر من الاول واما الكسورة
 فتجوز ان زيد ان يرفع اليه مع التأكيد والتعقيب باللام لانها مع مضي الخبر من الاول واما الكسورة
 ان الكسورة لان ان سماع مع موليها ما فيه يتاويل الحيلة لكونها مع مضي الخبر من الاول واما الكسورة
 كما ان ان الكسورة مع موليها بتقدير ليس اي للبتداء والخبر فصيح ان يعطف على محله كما في الكسورة صريحا ولذلك اورد
 سيبويه في هذا الباب قوله لا فاعلموا اننا وانتم بناة مقول جملته معطوف على قوله الاول او يكون خبره انما قوله
 في سقاة وقوله بناة جملته اعتراضية بل الاول ان يقال في توجيه ذلك ان ان سماع مع موليها في حكم الجملة المستقلة
 لاسمائها على كرم عليه وخدمه به ولذلك يجب الكسرة منها اذا دخل اللام في خبره ما نحو علمت ان زيد القائم ولا
 يجوز ان يرفع اليه من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برئ من المشركين ورسوله على كل علم ان المفتوحة لان
 الاعداء ان بمعنى الاعلام وانما كسرة ط مضي الخبر للتأنيد والتأني ان على ان يرفع اليه من الله ورسوله على كل علم ان المفتوحة لان
 عموم لان العامل في خبر المبتداء عند البعوضة هو الابتداء وفي خبره ان ان يكون قائما ان مرفوعا ان يكون خبره ان بالابتداء
 لكون خبره عمود وهو مبتداء فيلزم عمل عاملين مختلفين في ممول وذا لا يجوز لان العاملين عند ممل كالمؤنثين ولا يجوز
 ان يصدر من مؤنثين مستقلين ان واحد والآخر ان يكون حالة احتياجه الى كل منهما مستغنيا عنه وعند المبدء
 والكسرة ان جاز العطف على محل اسمها قبل مضي الخبر ايضا لان العامل عند ممل في خبره ان ما كان عاملا في خبره المبتداء فلا يلزم
 على قولها افعال عاملين في ممول واحد والفرا يجوز العطف على محل بقية الاحرف بالرفع والتمتع بقوله يائتي وانت
 بالمستثنى في بدليس بها انيس وهذه عنده غيره ما اول بكونه في تقدير يائتي وانت معني على انها جملة دالية
 بين لم ليست وخبره ما ويدخل لام الابتداء عطف على قوله بكسر اي كونه جملة لا كسورة تبقى على الاستقلال لا تجتمع
 لام الابتداء الحروف مشبهة بالفعل غير لكن الا ان الكسورة لكونها التأكيد والتحقيق كما ان اللام كذلك فكان حرفا ان
 يدخل في صدر الكلام لاقتضاها التصديق لكن لما كان معناها معنى ان سوا وكلا حرف ابتداء كرموا ان يجمعوا بينهما
 لا متعلق اجتماع حرفين بمعنى واحد فصدر وان لكونها عاملة والعامل اولى بالتقديم واوقعوا الله ببدء هذا الارتفاع
 ليست بتقدير كسر بل معني من اول الامر بتقدير مرفوع مع انه
 لا بد ان يرفع اليه من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برئ من المشركين ورسوله على كل علم ان المفتوحة لان
 باعتبار عطف الجملة بعضها على بعض بان يكون خبره قوله ان يجوز
 اي بناة وقوله انتم بناة جملته منقوطة على ع جم جم جم جم

بناة وقوله انتم بناة جملته منقوطة على ع جم جم جم جم
 بناة وقوله انتم بناة جملته منقوطة على ع جم جم جم جم
 بناة وقوله انتم بناة جملته منقوطة على ع جم جم جم جم
 بناة وقوله انتم بناة جملته منقوطة على ع جم جم جم جم

ابقاع على كسرة اقام ولما رايها يقول ان لها ان تاخر اللام عنها اي ان وذلك بان يقدم على اللام طرف هو الخبر فوان
 للمعنى او طرف هو متعلق الخبر فوان في الدار لزيد اقام وان قيل لزيد اراغب ولو قال بدل قوله ان تاخر عنها ان فصل
 بينهما حرف كان اولى لان اللام في نحو قولنا ان زيدا قائم متاخر عن ان مع انه لا يجوز دخول اللام عليه فلا يلزم ما قرئ
 من اجتماعهما ويدخل على خبره ان لم يسمها اي ان لم يسمها ان زيد القائم اما اذا يليها نحو ان في الدار زيد فلا يجوز
 دخول اللام عليه لما ذكرنا الان ولو قال بدل قوله ان لم يسمها ان وقع موقعا كان اولى لان الخبر في نحو ان زيد الطعامة اكل
 في نحو ان في الدار لزيد اقام وفي قوله ان هذا هو القصص اليوم بل مع انه لا يجوز دخول اللام عليه فلا يثبت
 حق من اقتضاها التصديق ويدخل اللام على ممول اي ممول الخبر ان يقدم اي ان يقدم الممول خبره لما ذكرنا من المثال
 واما اذا تاخر عنه فلا يدخل عليه اللام فلا يعمل يقال ان زيد اكل لطفام لما ذكرنا الان فكان عليه ان يقول ان مقدمه
 واخر من اللام لانه لو لم يتاخر من اللام فوان في الدار لزيد اقام لم يجز دخول اللام عليه وكذا الكم في كمن من دخول اللام
 على اسمها او خبره او متعلق خبره ما على تنق عند الكوفية لانها لا تسمى الا بغير معنى الابدان وان فلا لا للبصرية فاسم قائم ان
 حق اللام ان حق اللام ان لا تجتمع ان لكسرة لسقوطها معها عن التصديق الذي هو مرتبة ما لكن جامعة لاسمها متاخرتها
 لها معنى لانها للتأكيد كان والحاصل ان عدم تغيير معنى الابدان ليس هو وحدة جيل لمول اللام بل هو مع كون اللام متعلقا
 في التوكيد ولا تأكيد في كمن واما كمن فلا لم يسمها في معنى التأكيد مع افتقارها الى سابق واستغناء اللام عنه فلا يجوز
 ان يجامعها اللام لانها لم تقاطعها عن مرتبتها الى معنى الابدان مع ان لكن للتأكد والوسم مستغن عن التأكيد ونحو
 والنفي من جبر الامد تناول بان الاصل فيه لكن انفي فحقف بحذف الهرة وادغام نون لكن في نون اني بعد حذف احد
 نونية ولذا توقف عليه بالالف كما توقف على انا ولا يقول ان المصطلح هو واخوه مختصان على تشيئة التخصيص او ان
 ونصب الاخ على المفعول او على العطف على اسمها اي على فظهم ان وهو مصطلح او رفعه اي رفعه الاخ عطف على فاعل
 اللام وهو الضمير المستكن في المصطلح المائد الى اللام الوصول فيه او على محله اي محل اللام ان لا يجمع طرف اخر دون
 اخوه على لفظ المصطلح بان يقول ان المصطلح هو واخوه مختصان على ان يكون غير معطوف على لفظ
 المصطلح ومختصان خبر عنهما ولا فساد فيه من وجه والايقل بالمعطوف والاخر لم يسمها الكلام انه من الجمي بال
 سلكه وصح على ما ذكر قبل اربع جهات نصب اخاه ورفعه على التقديرون تشيئة الخبر وتوجيهه بما لا يخفى هذا الكلام
 من فساد واحد او كنه فانه لو قيل ان المصطلح هو واخاه مختصان فان اخاه معطوف على لفظ المصطلح لزم
 توجيه فاعل المصطلح وذا لا يجوز لان اصطلح لكونه بمعنى تصالح يقتضي فاعلين فان كان مفعولا معه لزم فساد اخر

بناة وقوله انتم بناة جملته منقوطة على ع جم جم جم جم
 بناة وقوله انتم بناة جملته منقوطة على ع جم جم جم جم
 بناة وقوله انتم بناة جملته منقوطة على ع جم جم جم جم
 بناة وقوله انتم بناة جملته منقوطة على ع جم جم جم جم

وسوئته الجزع انه خبر عن المصدر وحده لان النقص ان اخاه مفعول معه ولا قيل ان المصطلح هو واخاه
مختص فان كان اخاه معطوفا على المصطلح لزم توحيده فاعل المصطلح والمختص ويلزم ايضا توحيدهما في التقد
في الام وان كان مفعولا معه لزم توحيده فاعل المصطلح لان المفعول معه في المعنى فاعل ولو قيل
ان المصطلح هو واخوه مختصان فان كان اخوه معطوفا على المستكن في المصطلح لزم توحيدهما مع تبيده الخبر
وان كان معطوفا على محل المصطلح لزم العطف على محل المصطلح ان قيل معنى الخبر مع فساد آخر وهو توحيده فاعل المصطلح
ولو قيل ان المصطلح هو واخوه مختص فان كان اخوه معطوفا على المستكن لزم توحيده فاعل المختص وان كان
معطوفا على محل المصطلح لزم توحيده فاعل المصطلح والمختص واذا اخففت الحروف السببية بالفعل بخلاف الموق
المتحركة لاجتماع التوئين سون ليت وكل فانها لا يخفف لعدم اجتماع التوئين فيها يجب الفاء لكن لا تنس
بالتحقيق خرجت عن مسابرة الفعل لمباينة لفظها لفظ الفعل ودخلت في مسابرة لكن العاطفة في اللفظ والبن
فاجريت مجرايا في ترك العمل ولا يجوز اعمالها الا عند الاضطرار وليس ولا شأنا لها ويجب اعمالها ان مفتوحة
في ضمير ان مصدر كذا كذا بيان ذلك في بحث المضروقة على الاسم السارة الى سدة والما لها في غير ضمير ان مقدر
كقوله فلوا في يوم الرضا سالتني فراقك لم اقبل وانت صديق واعلم انه يلزم ان يكون الاسم المقدر ضميرا او لا يلزم كونه ضمير
السان كاذم المصنف وغيره بل اذامكن عوده على ما مر او غائب معلوم فهو اولى ولهذا قال سيبويه حين مثل بقوله ان
يا ابراهيم قد صدقت الرضا كان قال عز وعلا انك قد صدقت الرضا ويجوز الفاء ان وهما مكسورة ومسا لان اغلب لغوات
الشبه الفظية بالتحقيق من كونها على لغة احرف مفتوحة الاخر لقوله تعالى وان كل ما جيع ويجوز ايماءها بالبقاء الشبه المعنوي
كقوله تعالى وان كلا لايوفيهن فيمن قرأ ان تخفقه والفاء كان على الاصح كقوله ويجزم مشقة التور كان ندياه حقان وقد
جاء الامثال وروي في قوله فيوما يوافينا بوجه مقسم كان فلية تنظروا الى ناظر السلم النصب على الاجمال والنصب على الاعمال
والرفع على الاناء والجر على زيادة ان واعمال الكاف ويجوز دخول المعنى اي لكن وان وان وهي كان عند تخفيفها
على الفعل نعم يجب ان يكون فعل المفتوحة المتعلقة به من افعال التحقيق وما هو جار مجازا للناسبة بين ان تخفقه
وبينها على ما ذكرنا بيان ذلك في بحث الفعل المضارع وليس المراد من فعل المفتوحة هو الفعل الداخلة في عليه وان كان
لفظ الكسبي يوقع لانها يدخل على الفعل سواء كان من افعال التحقيق او لا سواء كان من داخل المبتداء او لا كما يجي
الاسئلة باحد الحروف اي يجب عند دخوله ان تخفقه على الفعل ان يكون مع احد الحروف الاربعة من حرف التثنية
نحو لاولين ولم وما كقوله تعالى فلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ولا يحب الانسان ان لن يخرج عظامه وعلمت ان

ان لم يبق وما قال وحرف التثنية من الحسين وسوق لقوله تعالى ان سيعلم ان سيعلم من مرنى والتقريب كقوله تعالى وسوق
ان قد صدقتا عوضا اي انما يجب ان يكون مع احد هذه الحروف لغرض عما ذهب سنها اي ان تخفقه من احد التوئين
ولهذا سماها النواة حروف التوئين او قرأ الى لفظة بينها اي بين ان تخفقه وبين ان الناصبة من اول الاول الامر
فان هذه الحروف لا تقع بين ان المصدرية وبين الفعل لانها مع الفعل بتاويل المصدر فلا يخلص بينها وبين ما يؤثر
فيها الضعفاء بان هذه الحروف لا بد فانها لا بد في الموضع الذي تدخل في مواضع لا يدخلها فواتها نحو جئت بلا مال
فان الوقت لا بعد المخففة لا يتيسر بالناصبة لوجوب ان يكون قبل المبتدأ فعل من افعال التحقيق وانما يلتزم للفرق
لجود وقوع ان تخفقه بعد فعل من افعال التحقيق لان وقوعها بعده انما فيه اولوية كونها مخففة ولا يقتضي وجوب
كونها مخففة كما ذكرنا في بحث المضارع وانما يجب هذه الحروف اذا كان الفعل الداخلة في عليه متصرفا غير شرط ولا اصل
وذلك لانه لو كان غير متصرف لاحتاج الى احد هذه الحروف لعدم التباسها بالناصبة لانها لو كان مع الفعل بعده
بتاويل المصدر ولا مصدر لغیر المتصرف نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وكذلك لو كان شرط لا لا
اليه لان الناصبة لا تدخل على الجملة الشرطية لانها مصدرية والشرطية لا تعد بالمصدرية كقوله تعالى سينتخذون
لو كانوا يعلمون الفيت وكذا لو كان دعاء لا يحتاج اليه لقوله تعالى والى امية ان غضبتموه ايضا لا يحتاج اليه لودعه
على الاسم نحو قوله ان هالك كل من خفي ويستعمل لان الناصبة لا تدخل على الجملة الاسمية وانما تدخل على فعلية الماوية
بالمصدر فعلى هذا كان عليه ان يقول بعد قوله باحد الحروف اذا كان فعلها الداخلة في عليه متصرفا غير شرطية
ولادعاء وجب ان يكون فعل المكسورة الداخلة في عليه لا المتعلقة به كما في المفتوحة من داخل المبتدأ ولو استخرا
كباي كان وعلم نحو قوله تعالى وان كان كسيرة وان تظن من كاذبين وانما يجب ذلك لان اصل المكسورة ان يدخل
على المبتدأ والخبر فاذا فقد هذا الاسم الشرط ان لا يفوت الدخول على ما يقتضي ابتداء والخبر لرعاية اصلها بحسب
الامكان عند البصرية خلافا للقوية فانهم اجازوا دخولها عند التحقيق على الافعال طرعا وان كان الفعل من
دواخل المبتداء ولا متمم كقوله تعالى ان قلت لست اسلم او جيت عليك عقوبة المقعد ويقولهم ان تزلزل
تفسك وان سئمت لهيبه مع الامم لمفارقة بين ان تخفقه وان النافية في انما اذا دخلت على الفعل يجب دخوله
اللام على ما هو خبرها في الاصل للفرق واما اذا لم يدخل عليه فقال سيبويه انها كانت عاملة يلزمها اللام وقال
ابن مالك انما يلزم اللام مع الاسماء بالنافية حيث لم يمتد الاسم في امرها كونه بنيا او مريا بامر الله تعالى
وقال ابن الحاجب اللام لازمة في خبرها مع الاعمال للفرق ومع الاعمال للطرز وهذه اللام عند ابن ابي وايتاخذ للام

يفيد ان العطفون بهما هو الجزء من المعطوف عليه الفايق في القوة او الضعف على باقي اجزائه المترتب عليها ترشاد منها من
الاضعف الى الاقوي او من الاقوي الى الاضعف لا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون تلقى العامل في المعطوف عليه بالمعطوف
بحسب الحق من تلقى بياق الاجزاء نحو توفى الله كل اهل بيت حتى لام او في زمان واحد نحو قد الحاج حتى شاة في ساحة الاقوال
ليفيد ليس تميزا للقوة ولا لضعف اجزاء لا يفيد ذلك وانما هو من قسمة الشريط اي الشريط ان يكون ما بعد ما اقود وضعف
ليصير كانه جنس آخر حتى يصح العطف ولا يكون بمنزلة عطف الجزء على الكل نحو اخذت الدرهم ودرهمين يكون بمنزلة
قوله من كان عدوا لله وملائكته وجبريئ وميكان فانها عطف على الملائكة وان كانا ضمرا لانهما لا فضليتهما كانا ههنا
انها من جنس آخر افضل من الملائكة ولهذا لا يقصد منها ان يكون المعطوف بهما آخر جزء من الشيء حسا كما يقصد ذلك
في حتى الجارة لان الشيء لجزء من شيء آخر لا يصير بمنزلة جنس آخر وانما يذكر ما يلاقي آخر الجزء منها كما ذكره في الجارة
لان حتى العاطفة لا تدخل على الملاقى وانما تدخل على غيره وذلك لان اصلها ان يكون جارة لكثرة استعمالها جارة وانما استعملت
عاطفة لكثرة استعمالها مع الواو العاطفة في المعنى وهو يشوب الحكم لما قبلها وما قبلها بعد ما من غير ترتيب زمني فلما استعملت
على خلاف اصلها استعملت في اقلها معنيها واما قوله ضربني السادل حتى عبيد هم فانما يصح العطف مع الواو المعطوف
منها ليس جزء من المعطوف عليه لان العبيد صار بالاختلاط مع السادل كالجزء منهم ونحو اعجبتني الجارية حتى حديتها
فالحديث ليس بعضها ولكنه كـ بعض لانه من معاني الحديث واما قوله الضيف كـ الضيف رجليه والزاو حتى نقدر القاء
فانه يجوز عطفه على الضيف عند من قال انه عطف عليها وان لم يكن جزء منها لان القاء الضيف يدل بالالتزام
على ما يكون نقلة لانه اذا التقى الضيف على لا محسني الالاجلها فقد التقى كل شيء فالحاصل ان المعطوف بحسب ان يكون
جزء مما قبله او كالجزء منه او جزء مما يلاقيه ما قبلها واما او مستتر كان في انهما الاحد الشئ او لاحد الاشياء
حال كونه ذلك لاحد منهما نحو جاء زيد وعمرو فانك اردت ان يخبر بحسب زيد فاعترضك الشك في ان الجنى عمرو
فانبت باو واخبرت عن محبتي احد هما لا على التيقن بخلاف ام فانها الاحد الامرين معينا كما سيجي ويقال بها للشك
في الخبر اي لسكو الكلام او لسكو السامع فانك اذا قلت جاءني اما زيد واما عمرو ولم يعرف الجاني منهما
بعينه فهما للشك المستلزم وان عرفت ذلك قصدت الايهام على السامع فهما للشك السامع وقيل انهما للشك في كونهما
اذا ما انرا لئلا او نهرا او قريحيثان للتفصيل اذا قصد بيان اقسام الشئ اقولهم الامم عرب او مبني وللخيرية والابادة
في الامر فانه وان لم يحصل للمور به بالجمع بين الامرين فزيد وشرفي اخبر اما زيد واما عمرو او عمروا فاما للخيرية
وان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف محققا في الشئ او الفقه فهما للابادة وفي الاباحة يجوز الاقتصار على احد

في الخبر اي لسكو الكلام او لسكو السامع فانك اذا قلت جاءني اما زيد واما عمرو ولم يعرف الجاني منهما بعينه فهما للشك المستلزم وان عرفت ذلك قصدت الايهام على السامع فهما للشك السامع وقيل انهما للشك في كونهما اذا ما انرا لئلا او نهرا او قريحيثان للتفصيل اذا قصد بيان اقسام الشئ اقولهم الامم عرب او مبني وللخيرية والابادة في الامر فانه وان لم يحصل للمور به بالجمع بين الامرين فزيد وشرفي اخبر اما زيد واما عمرو او عمروا فاما للخيرية وان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف محققا في الشئ او الفقه فهما للابادة وفي الاباحة يجوز الاقتصار على احد

احد المعقولين ويجوز الجمع بينهما في التخييل لاجل انهما باحد الامرين ولا يجوز الجمع بينهما وانما قال ويقال لانهما
عند التحقيق لاحد الشئ او الاشياء ولا دلالة لهما على احدهما المعاني وانما يخص في الكلام من الاشياء في
الشك من جهة جهل المتكلم وحصول الشك من جهة الايهام على السامع وحصول التفصيل من جهة بيان
اوام الشئ وحصول التخييل من جهة انه لا يحصل بالجمع ففقدت فيهما الاحد الشئ او الاشياء في جميع المواضع وفي
الموجب والمنفي الا ان الوحدة الموضوعية هما لا يفيد العموم في موجب وغيره يفيد وذلك لجري مادتهم بانه اذا استعمل
لفظ واحد خور ايت واحد من زيد وعمرو او اما نودي معناه خور ايت رجلا منهما او رايته زيد او نرا كان
كل واحد من هذه الالفاظ الثلاثة يفيد في الابحاث انك رايته واحدا منها فقط وفي النفي يفيد طبعه لان الاصل عدم
الرؤية فاذا قلت رايته واحدا منها او اما نودي معناه فقد اخرجت واحدا منها لا من ذلك الاصل وفي الاخر على اصله
واما اذا قلت ما رايته احدا منها او اما معناه فكل خرجت معنى واحد منهما وقد كان الاخر باقيا على الاصل وهو
عدم الرؤية فيكون نفيا لمطلق الرؤية وهذا معنى قولهم ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وبهذا البيان قطاعة
من قال ان المراد من نفي الخبر ونفي الامر الذي هو النفي فيهما لم يكن المعطوف والمعطوف عليه باو واما التخييل
نحو ما رايته زيدا وعمرو ولا اضرب زيدا وعمرو ان كان فيهما معا لا يكون او اما لاحد الشئ وان كان
نفي احدهما يلزم ان لا يكون تفرقة بين الخبر الموجب والخبر المنفي ولا بين الامرين فان معنى ما رايته زيدا وعمرو
ما رايته احدهما او رايته الآخر وهذا يمين معنى رايته زيدا او نرا وكذا معنى لا تضرب زيدا وعمرو لا تضرب احدهما
واضرب الآخر وهو تعيين معنى اضرب زيدا وعمرو واختصت بمنزلة ما قبله اي نرا ان يكون قبله
باما اما اخرى عند غير القراء واذام كن في الكلام من من لا يرد وموران الشبهة المدغم فونها في الام لا التافهة
المصدرة بالواو نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولا يلزم في او ان سعدم قبلها اما ولكن يجوز ذلك فيقال جاءني
زيد وعمرو وجاني اما زيد وعمرو وذلك لان اما اني رخصت لتكون مبني اول كلامها على الشك بخلاف
او فانه يجوز ان يكون مبني اول كلامها على التيقن اما اذا عوض عن اما ما ذكرنا فنجي غير مكرر نحو قوله
فاما ان يكون اخر صدق فاعرف منك غنى من كين والافا طرحتي واجدني عدوا لتيك ونسقين وامسا
القراء فانه زعم ان اما قد يحوي معنى او غير مكررة مع عدم العوض وانشدت بدار قد تقدم عهدا واما
باموات الم خيالها اي باموات وغير القراء بقدر اما اخرى قبلها جملة على الكسرة السانعة اي اما بدار واما
باموات واعلم وان قوله واخضعت اما بمنزلة لا يدل على لزوم سبقها باما اخرى لانه خاصة الشئ لا يجب

لا يحسن ان يكون لازمة له وادب به مجرد الاستصحاب فخصاص دون ذلك ان هذا خاصه لا ما يجوز ان
 يذكر اما قبل او ايضا ذكرنا فالاولى بلزوم قبلها قبله انما قوله قال ولزوم الواو معها اي وانتمست اما بلزوم
 الواو معها وقد استغنى عن الواو في ضرورة السمع بقوله لا تقصد والباكم اي انما لنا اي كما اراد اننا واما ان فتح
 الهزة وابدل اليم ياء وحذف الواو بهذين الحكمين من لزوم سبقها بياء اخرى ولزوم اراء معها اختلف فيها
 فقال ابو علي وعبد القاهر انها ليست للمطف اما الاول فلانها مذكور قبل محول الفعل نحو ضربت اما زيد او اما
 ومحول الفعل لا يعطف على الفعل لان المطف انما يكون فيما يفضل من محول الفعل نحو ضربت زيدا او عمرو ولا يجوز
 ان يقال ضربت او زيدا لان الفعل يقتضيه من غير وسيله واحتياج الى توسط حرف المطف واما الثانية فلم يدخل
 الواو العاطفة عليها وامتنع دخول عاطف على عاطف آخر واجب بان اما التقدمة ليست عاطفة بالاتفاق وانما
 العاطفة هي الثانية بشهادة صحة قيام او مقامها وبان الواو جزء من الثانية وفي الجواب من شرطه نظره
 اما في المسطر الاول فلانه لا زيادة في صحة قيام ومقامها على انها للعطف لصحة قيام ان المصدرية مقام
 ما المصدرية مع ان الحكم الاول غير حكم الثانية واما في المسطر الثاني فلان الواو جعلت جزء من الثانية
 لما كانت اما بانفرادها من حروف العطف والحق ان يقول الواو جزء من العاطفة وانما ذكرنا اما بعد لافادة
 احد المشيخين وام المتصلة لاحد الامرين الداخل على الامر الاخر من الامرين منهزة الاستفهام سواء كان
 معنى الاستفهام باقيا فيها ام صارت بمعنى التسوية نحو قوله تعالى سواء استغفرت لهم ام لم تستغفرت لهم
 وقل مجي جعل الاستفهام قبلها وانما حذفته منهزة الاستفهام قبل ام ونوبت لظهور معناها لقوله فاصبحت
 فيه ام ام لا لكسر التوني وقالوا من ربيعة او مفر وفي قوله مختصة بمطف اللام نظر لانه يدخل على اللام والفعل والحرف
 قال سائر الجوزي قد يكون قبلها وبعدها جملة ان فليتان والفاعل فيها واحد نحو قوله زام قد قال
 ابن مالك قد يكون الفاعلان متباينين كقوله لا ابالي انت بالبحر فليس انما فاعلي يظهر عيب بسم وقال
 الشيخ الرضي يجوز الخالفة بين ما وبين الهزة وام نحو عندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا
 ام عمرو جواز احسن كما قال سيبويه لكن العاقلة احسن ولا يجزى ام الا بالتبيين لان السؤال بام في قولنا
 زيدا عندك ام عمرو عن التبيين فوجب ان تكون الجواب مما يطابق السؤال وانما كان كذلك لان ام مع الهزة
 بمعنى اي ويستفهم باي عن التبيين فكون المعطوف مع المعطوف بام بتقديم استفهام واحد ولهذا
 شبيها متصلة لكونها مع الهزة التي قبلها كما هي متصلة بما قبلها غير متصلة عنه وعلى هذا فاذا

فاذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يبي الهزة مفرد آخر مثل هذا المفرد ليعلم ام مع الهزة يتاويل اي والمفرد ان
 بعدهما يتاويل المضاي في اليه له فغنى از يد عندك ام عمرو ايها عندك ومعنى في السوق زيدا في الدار في اي
 الموضوعين هو بخلاف او فانها يفيد ان المشكل بقول المسائل ان زيدا عند او عمرو كان بمنزلة احدهما عندك
 فكان الواجب في الجواب ان يقول لا ان لم يكن احدهما عندك او نعم ان كان احدهما عندك لانه انما يسأل عن كون
 احدهما فقط وان قلت في الجواب بالتبيين كان ذلك زيادة على الجواب لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد من
 وكما في الجواب حاصله مع زيادة وام المتصلة على الهزة اي يكون المعنى بل مع منهزة الاستفهام لانها لها على
 معنيين اما ان كان بل المتضمنة ام اياها يدل على ان الاول وقع غلط كما في انما لا يلزم ام سواء او يدل على الانتقال
 من كلام الى كلام آخر لا لانه انما في قوله تعالى ام يقولون افتراء وسواء كانت الهزة للاستفهام كما في المثال الثاني
 وقد جئنا ام المنقطعة بمعنى بل وحده اذا جاءت بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الفجار والنور
 ولا يلزمها الا بالجملة بخلاف المتصلة فانها كما يليها الجملة يلزم الفرد فكون ما بعدها وما قبلها على كلامين نحو زيدا
 عندك ام عمرو كانت قلت ان زيدا عندك ضامنا انه عندك ثم نزلت تقول ان الذي عنده عمرو فاضرب من الاستفهام الاول
 وشروعت في استفهام مستان منقطعة عما قبله ولهذا كتبت منقطعة غير مختصة بالاستفهام بخلاف ام المتصلة فانها
 مختصة بالاستفهام بالهزة كما عرفت والمنقطعة مجي بعد الخبر ايضا نحو انما لا يلزم اي ان الاشخاص التي اراها لا يلزم
 وهي جملة خبرية فلما قربت وعلت انها ليست بابل اندرست عن هذا الاخبار ثم شككت في انما سواء ام شيء آخر
 ما استفهمت عنها بقوله ام سواء والتقدير بل اي سواء هذا من سبب النخلة وقال ابن مالك ان المنقطعة مجي
 لمطف المفرد على المفرد ويجوز الاقتران كما في هذا المثال وام المنقطعة اعم منها اي من المتصلة فبها ان في الاستفهام
 وقد جئنا ام المنقطعة لجملة الاكثار من دون معنى بل كالهزة اي كما في الهزة للاكثار كقوله تعالى ام يقولون
 سواء ام يقولون بقوله ولا ينبغي ما وجب الاول من الاحكام من الثاني فلا يجزى الا بعد الايجاب فلا يقال ما جازني
 زيد لا عمرو ويصح اظهار العامل معها فلا يقال قام زيد لا قام عمرو ولعلنا يتيسر بالدعاء ويختص لا العاطفة باللام
 فلا يقال قام زيد لا قامه وانما يقال اقوى لا افعول مضارعة المضارع اللهم فكاك قلت اننا قلنا لا قاعد بل في
 مطف المفرد على المفرد للاضرب على الاول موجبا كان الاو او منفيا ومعنى الاضرب جعل حكم المعطوف عليه كالاستدراك عنه
 بالنسبة الى المعطوف فان حكمه محتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وقال ابن مالك ان بل بعد التثنية والتثنية كلن بعد
 والمفرد من كلامه ان عليه مجي زيد في قوله ما جازني زيد بل عمرو محقق بعد مجي بل ايضا كما ان عدمه في قوله

ما جاء من زيد بن عمرو كذا لا يقال هذا حكم بل بانتم في ما قلتم او ما حكم ما بعد ما بالنسبة اليه فاستأثر به
فان وقع بل بعد هذه الايجاب كالمبني والامر بفتح الفاء في المصروف - نحو زيد بن عمرو فانك
قاصد الاخبار من مجي زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاحزن من اني عمرو والنبي بل جاء من عمرو وان وقع بعد النبي
نحو ما جاء من زيد بن عمرو احتمل الغلط في المصروف عليه عند المبرد فانه قال ان بل بعد نفي نفي النبي وان الغلط في
اللام المصروف عليه فقط فيبقى الفعل النفي منه الي المصروف ويكون اني ما جاء من زيد بن عمرو ويحمل الاضطرار على الفعل
وجوه دون الفعل وحرف النفي ولا يكون غلطاً كما هو عند الجمهور فانهم قالوا ان بل بعد النفي في الالباب فكان معنى ما جاء
زيد بن عمرو بل جاء من عمرو ومنه قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتاً بل احياء وقد اذنت الالباب بعد النفي
لا يجوز فيها بعد بل من نحو ما زيد قائماً بل قاعد الا الرتبة وقد جاء بل في مصنف الجرد على الجملة لترك الكلام الاول والاخر
فيهما من الاول مع ثبوت معنى الاول لقوله تعالى بل اذكرك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها معبون وقد يحتمل
ايضا التذكرة الغلط سواء اشتهر في الجردان في جزء او لا نحو ضرب زيد بل اكرمه ونحو خرج زيد بل دخل خالد ولكن
بالتخفيف وهو لا يستدرك على ما عرفت في مصنف في مصنف المفردات تقييده لانها لا تليق للثاني بعد النفي عن الاول
ولا للنفي عن الثاني بعد الاول لانها كانت كذلك لانه لا يجب ان يكون ما قبلها مغايراً لما بعده في النفي والالباب
من حيث المعنى واذا عطف لهما المفرد على المفرد لا يكون في المصروف معنى النفي لانه حرف النفي انما تدخل على الجمل واذا لم
في المعنى المصروف النفي وجب ان يكون المصروف عليه متفياً لمحصل التباين بينهما ولكن في مصنف الجمل نظرية بل في وقوعها
بعد الالباب والنفي كوقوع بل بعد ما جاء من زيد بن عمرو مجيء وما جاء من زيد بن عمرو جاء مني ولا يقع كمن في
فلا يقال انما زيد بن عمرو قاعد لانها لا تستدرك عن حكم موجب او منفي ثبت لغية المصروف بها ولا حكم بثبوت الشيء
او نفيه في الاستفهام حرفا لتعريف لام وميم السهام وقد عرفت بيانها ووجه كونها في صدر الكتاب
وخرج بهذا القيد اللام المتحركة وميم القسم نحو ما الله مدحان مدحان على اللعين بوجه ما من الوجوه
الثلاثة التي تذكر بعد ما بعد ان كان اللام ميماً من الجنس فاللام لتعريف المعهود اي الذي عهد اي اذرك عند الخا
طب مدلول اللام الداخلة هي عليه وهو اي المعهود ما كان ميماً اي من تحت طبعك اما جري ذكره تحقيقاً ما قبل
ذلك ويخصه بجزء وقد كان قوله تعالى كما استغاث في دعوى رسول الله صلى الله عليه وسلم او تقديره اخذ الكرمي
رجل فالكلم مجزبه فانه وان لم يقدر ذكره كتحقيقه الا انه مذكور تقديره بل يبين كرمي واما بفتح الخاء في غير
جري ذكره سبعة نحو قوله خرج الامير اذ لم يكن في البلد الامير واحد مشهور واللام للجنس اي لتعريف

يقال استغاث الجنس وهو اي الجنس ما كان منكراً باعتبار حقيقة كماله يراى بطلان بقوله الجري باعتبار خلاف
المقدراى انما لم ينعرف الجنس بان يراى اي الحقيقة كلية ذلك النفي لا خصوصيته فيعلم منه عموم ذلك منه
الاستمال كل فرد من تلك الحقيقة عليها قوله تعالى ان الانسان في شر الا والكفر منه السهم الماء طاهر اي كل الماء والشر
حدث اي والنوم ومن ثم اني بل انما كونه عموم جميع الجنس اية الدينار والخر والدم البيض فيوصف المفرد العرف
باللام لتعريف الجنس بالجمع على ما في الافضل قولهم اعطاه الناس الدينار والخر والدم البيض فلو لم يكن
من الدينار العموم لما جاز وصفه بالجمع لعدم المطابقة واللام الماهية اي لتعريف الماهية بان يراى بها الواحد باعتبار
عهدية في الذهن كعلي التميمي سبني من قوله ولقد امرت التميمي سبني فبنيته ثم قلت لا يعني فانه لم يقسمه شخصاً
معهود الفجري مجري النار لما كان مثل المنكر باعتبار الوجود والجري مجري النكدة اجري على وصفه بالفعل وان لم يجز
وصف المعرف بالفعل وقيل ان قوله سبني صفة التميمي لا حال ونظيره قوله تع كمل الحمار يحمل اسفارا وكقوله
دخلت في السوق في بلد كذا وان لم يكن بينك وبينه سوق معروضة ونحو ذلك من بيان الخبر
ان يقول كل اسم دخله اللام فان لم يكن مع قرينه دلالة على ان بعض مجرول او ميم من كل فاللام فيه لاستغراق الجنس
سواء كان مع ذلك اللام علامة الوحدة او التثنية او لان الالفاظ موضوعية بازاء اسان خاصة لا ادعوية
وليس المراد هنا بعض الافراد لعدم علامته وهو التنوين لانه باللام المتكلم غير العلم بدله على التمكن في التثنية بمعنى
كونه بعضاً مجرولاً من جملة فوجب كونه لجميع الافراد اذ لا واسطة بين جميع الافراد وبعضها في الخارج وان كان قرينة
دالة على ان المراد ليس هو الاستغراق فان كان هناك قرينة مهادف اللام للعهد وان لم يكن قرينة مهادف
بين المعرفة والتثنية معنى ان كان في ذلك اللام علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الائمة والتمهات
فانه بمنزلة ما اعطيتك الائمة وتمهات وان لم يكن فيه علامتاها نحو سترت القمور ايت الرجال والفرق
بين ذي اللام والمجرد عنها مهوان المجرد ديدة على ان اللام بعض من جملة لان التنوين فيه يدل على تثنية وذر اللام
يدل على ان المراد منه الماهية المجردة عن البعضية والبعضية انما تستفاد من القرينة كما استفاد من القرينة فالجود
وذو اللام بالنظر الى قرينة مجنى واحد وبالنظر الى مفهوميهما مختلفان لان المجرد يدل على انه بعض من جملة وذو اللام
يدل على الماهية المجردة عن البعضية ولاجل هذا يجوز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر وقد يكون اللام
فايها مقام الضميمة الكوفية وبعض البصرية نحو مريت برجل من الوجه بالتنوين والرفع وزائدة
غير لازمة كما في الاعل الذي في الاصل مصادر او صفت كالمظفر والعلاء لازمة كالكساء التي صارت

مصادرها كما ينبغي وقد يكون هو نفس حرف اعلى كلفظ الله على شئ حروف الشرط ان ولو واما اولها
 صدر شرط لانها متغيرة بالزمان والحدث فيكون الشرط على ما تقتضيه معنى الجملة واما حروف الشرط
 المصدر ليعلم من اول الامر ان من اي نوع من انواعه فان للشيء وقد صرفت معناه في حيث الفعل المضارع
 في الاستقبال لانها موضوعه للشرط الذي يكون للجملة نحو ان يكون مني اكرم او يمنع نحو ان تضربني افرط ولا
 يتحقق معنى الجملة والمنع الا في الاستقبال وان دخلت ان دخلت المضي يمكن معنى الماضي سواء كان
 يلفظ الماضي نحو ان ضربت او يلفظ المضارع نحو ان تضربني افرط وسواء كان الفعل شرطا او جزاء وهو
 ان اكرم من فقد اكرمك اس هذا امر ان في قوله فقد اكرمك اس باق على المضي بدليل قرينة قوله اس لان
 وقوع اس بعده يقتضي ان لا يتقدم الى معنى الاستقبال مع انه جزاء الشرط واجبك منه بقوله محمول على ان ثبت اكراما
 في الاستقبال يكن ذلك في الاستقبال ايضا سببا للاخبار به كذا في باني قد اكرمك اس فيكون قوله فقد اكرمك
 اس في التقدير بمعنى ما هو مستقبلي وانما يكون محمول على هذا الاستحالة حصول السبب وهو قوله فقد اكرمك
 اس قبل السبب وهو قوله ان اكرم مني ولولم يحل على هذا يلزم ذلك لان قوله ان اكرم مني وهو السبب مستقبلي
 لعدم اقترانه بما ينفي الاستقبال وقوله فقد اكرمك اس ما هو سابق على مضمونه ان اكرم مني ومنها انظر
 على المتأمل ولولا انتفاء الشرط بانتفاء الشرط و اي انها موضوعه لكون جزاء معدوم للمضمر مع القطع فمتنع
 متعونه شرطها لان مضمونه جزاءها لازم شرطها وانتفاءه لازم سفي الملزوم في الماضي وان كان الفعل مضارعا
 لقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لمتهم فلو لما في لفظها او معنى وهكذا الميعل وان كان للشرط لان الماضي لا يستحق
 الامر بـ بخلاف لم فانه وان كان للماضي معنى الا ان المضارع ملتبس بعده في الاستعمال فيقول على سبيل التقدير لشارة
 الى ان استعماله في الماضي يوجب ان يكون امرا في الشرطية على سبيل تقدير وجود الشرط مع الشرط والمقدور وجوده
 في الماضي يكون متمتع الوجود فيه فذلك يكون بانتفاء الشرط بانتفاء الشرط وكلوا كان فيهما الالهة غير الله لفسد
 اي لو قدر التعدد في الالهة لزم الفساد على ذلك التقدير وانما قال بانتفاء الشرط بانتفاء الشرط الذي هو الجزاء لانه
 يلزم انتفاء تعدد الالهة بانتفاء الفساد لان الالهة انما سبق للدلالة على انتفاء العدد في الالهة بامتناع الفساد بلا كس
 اي لا يلزم انتفاء الفساد بانتفاء العدد لعدم التعدد مع وجود الفساد باخراجه الى باخراج الله السموات والارض
 عن انتفاء الوجود فيهما نحو ان يفعل الله تعالى ذلك فثبت ان لو انتفاء الاول لا انتفاء الثاني ويكون عبارة
 اولى من عبارة غيره من النجاة لانها لا امتناع الثاني لا امتناع الاول لما ذكرناه ولان الاول هو الملزوم والثاني

والثاني هو اللازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم وانما يلزم من انتفاء اللازم انتفاء
 اللازم من حيث انه لازم يكون اعم من الملزوم ومن انتفاء العام لانتفاء الخاص من غير ان ينعكس هذا شوب
 على المعنى والاعتراض على النجاة وتبينه لان ما قال من ان لو لا امتناع الثاني لا امتناع الاول يقتضي
 صير لان مرادهم ان جو لا يمتنع انتفاء الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء على مفهوم الشرط في اللغة
 لا في حكم العقل حتى يلزم الاعتراض الملزوم عليهم فاذا قلت ان قال زيد قاتل عمرو فهو دال في عرفهم على انه اذا لم يتم
 عمرو لان الاصل فيما علق شئ ان لا يكون معلقا على غيره ولذا فهم عدم جواز القهر في السمع من عدم الخوف
 من قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقهروا من الصلوة وان خفتم فليمنوا فقلت لو جئني الترمك فقد دلت
 على ان المجيء مستلزم للالتزام وعلى انه من فيفهم منه ان الالتزام ايضا متمتع وقاسيويه ان لو لما كاسبق
 لوقوع غيره ومعناه ان لو يقتضي فعلا ماضيا كان يوقع ثبوت لثبوت غيره والمتوقع غير واقعي فانه قال
 فعلا امتنع لا امتناع ما ثبت ثبوت فكا للوجود منطوق ومفهوم فاذا قلت او اكلت لسببت فعده
 ان السبب يقع فيما مضى لو وقع الاكل فيه وغيره فيسببه اعتبر المفهوم وقال في معناه امتنع السبب لا امتناع الاكل
 وقد جاء الشرط للشرط الله الذي دخلته لو غير متفق او لازم الوجود على كل تقدير اي على تقدير تحقق الشرط
 وتقدير عدم تحققه وعلامة ذلك ان يحل الشرط ما يكون تقضية بالشرطية اولى فيلزم استلزام وجود الشرط
 على تقدير لانه جلسته في الظاهر لازما للشرط الذي يقتضيه بالاستلزام اولى فيكون ذلك الشرط لازما للشرط
 بالادعاء ولا زلة غنضيه ايضا لانه يستلزمه اولى فيلزم استلزام وجوده في جميع الازمنة لان الواقع لا يلزم من احد
 التقيض كقولهم نعم العبد صرحت لو لم تخف الله لم يعصيه اي لو قدر عدم الخوف من الله فلهذا على هذا التقدير
 لم يعص الله فكيف يعصى عند الخوف ومنه قوله تعالى وتوابعهم لعلهم يفتقروا فانهم لم يحملوا على هذا الزم تناقض
 اقول بطلان الكلام اولا وذلك لان قوله تعالى لو علم الله فيهم خير لا سمعهم يدل على انه لا خير فيهم وما سمعهم
 بقوله تعالى ولو اسعاهم لعلهم يفتقروا يدل على انه تعالى ما سمعهم وانهم ما تولوا وعدم التولي خير فاقول الكلام
 يقتضي نفي الخير واخره يقتضي ثبوت الخير فيجب الحمل على المعنى الثاني للو ويكون معنى الآية لو قدر استماع من الله فلهذا
 على هذا التقدير تولوا وما انتفوا بالسمع فكيف لم يتولوا عند عدم السمع وقد عرفت الشرط كقوله تعالى ولو ان
 وانا سئرت به الجبال لانتفوا بالسمع وكقولهم لو زيت لرايت منه كيت وكيت في البسالة وسنة اوة
 والعم والنهد وغيره من المناقب وفي مثل هذا حذف نوع مبينة على انها سبعة بلغت مبلغا قصيرا في العبارة

سما يذكر في هذا المقام ليكون منصوباً على انه قد علم انه اذا قيل اما السائل فلا تنه فلهما فالغرض ذكر
السائل مفعولاً به لقوله فلا تنه وكذلك اذا قلنا اما زيد فقام والغرض الاخبار عن زيد بالقيام
فلا يحتاج الكلام لاسم جهة المعنى ولا من جهة ما ذكرنا من ان الغرض لتقديم هذا الخبر القوي فلا يعتبر
مانع التقديم وكول الفاء في جواب اما للجزاء لتضمنها معنى الشرط يبطل القول ^{بأنه لا يخل ما بعده}
فيما قبله وبين ما لا يدخله الفاء لان الجزاءية تنسب من تقديم ما في خبرها طارحاً فكما يجوز التقديم
مع الفاء لتحصل غرض المذكور من التقديم يجوز ان وفيه نظر لوجود الفرق بين الفاء وبين ان ما ذكرنا
من ان الفاء ضعفت بسبب عدم وقوعها في موضعها بخلاف فانها تكون مركزها الاسمي من غير التقديم
ما في خبرها على سرف تخفيض الآوهلا مستدتين ولولا ولوما لها مصدر الكلام مثل ما
ذكرنا في سرف الشرط وتلزم الفعل لفظاً نحو لولا ارسلت او تقديرا نحو هذا زيداً ضربته لانت
تخفيض والتوبيخ اللذين معناهما لا يكونان الا بالفعل المستقبل للحث على الفعل والطلب له فربما عدل
رأوه ما على مستقبل بمنزلة الامر لقوله تعالى لوما تاتيا بالمالكة والمافى للوم على الترك اي ترك الفعل والتوبيخ
كونه مطلوباً فان سبويه يقولون زيداً من ذلك وعدا غير من ذلك اي عدل بفعل غير من ذلك قال ويجوز
رفعه على معنى هذا كان خبر من ذلك سرف التأكيد قد وسميتها به اي بحرف التأكيد لانها اي لا قد جوب لما فيه
معنى التأكيد نحو هل فعل وما يفعل وفيهما معنى التأكيد وجوب التأكيد يكون مؤكداً ولانها لا ينقل ابدان معنى
التحقيق لكن يضاف الى هذا المعنى بحسب معنى اخر فكانت للتأكيد ومعها افادتها التحقيق للتعريب اي
للتقريب اي لتقريب الماضي من الحال والتوقع في الماضي فيل لا يتوقع الا المتظر والماضي قد وقع فلا ينظر
قلنا اراد بالتوقع انه كان يتوقع ثم صار ما ضا نحو قد قامت الصلوة بقوله لم كانوا قد قاموا انفسهم
ينظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة فعلى هذا فلا انتظار الاخبار ^{بأنه لا يفتقد الكلام} انه يتوقع منه
المناطب وللتقليل مع افادتها التحقيق في استبعاد الخوا ^{بأنه لا يفتقد الكلام} الكذب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه
منه الصدق وان كان قليلاً وللتحقيق في الحال كقوله تعالى قد نرى قلبك وجهك وقد يعلم الله ويجوز حذف الفعل
بعداً لدلالة ما قبلها عليه كقوله اقد المرحل غير ان ركابنا نزل برسائنا وكان قد اى وكان قد زالت فحذف
زالت لدلالة ما قبلها عليه وانما حذف قياساً على ^{بأنه لا يفتقد الكلام} ان قد جوب لها وهي لا فانه يجوز حذف الفعل المنفي بلما
في الاختيار ان دل عليه دليل استغناء بها من ^{بأنه لا يفتقد الكلام} ان قد جوب لها وهي لا فانه يجوز حذف الفعل المنفي بلما

بينهما اي بين قد وبين فعلها بالقسم كقوله قد والله احسن قد لعمري بين سائر اوزة من
يسر يا بني لانه لتأكيد الفعل اسد وقد ولاي من قبله القسم لانه الحرف في التثنية مما ينزل به اذ لم يكن
تأكيداً عاملاً فيه من قبله ^{بأنه لا يفتقد الكلام} ولا يجوز الفصل بين جزئيه ^{بأنه لا يفتقد الكلام} والآخر حذف الرفع كلاً وسي
بذلك لانه لزجراً الكلام في خبره ورد به اي من قول غيره كما اذا قيل كل فلان يحب فلان فتقول كلاً رساله
وتبينها على الخطاء وكان الفعل الذي من تمامه نداء لان الحرف لا يستقل اي كلاً لا او ليس الامر بذلك
قال الله تعالى يا ايها النبي طاب لى من كان يرضى عكلاً المالى ليس للاكرام وتضييقه ليس للامانة وقد
بارك من حقوا المعصية ومنها تحقيق الجملة كان كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى حتى رآه عذاباً
تقدير كونها على من قالوا بل يسميها لم بعد الصواب وتكونه بنسبها لواقعته الحرف في لفظه واسم معناه
فان الرفع عن الشيء مستلزم لاستقاء حقيقة الشيء مستلزم للرفع عن تقيضه فيكون بين الرفع والحق
ملازمة كعلي التهمة الا ان النجاة حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من ان المقصود منها تحقيق الجملة كالتقصير
من ان تاء التثنية الثانية يلحق الثانية ان الدلالة على تانيث التثنية في الاستحقاق سواء كان المشتق
فعلاً او اسماً من التثنية والتثنية واحدة تنبيه عن العامل الجامد كالمصدر فانه لا يلحق التثنية بغيره
العامل احتراس من العامل فيه نعم امرأة هندو العامل السند اعلم من ان يكون السند اليه بطريق
القيام به او لا قيد خفي فيه مفعول مام بسم فاعله لان حكم الفاعل وانما يجوز الحاق التثنية بالثاني
المؤنث هو الفاعل لما بينهما من صلة الاتصال كما ذكرنا في بحث الفاعل نحو مرت باراة قامت او قائمة
فانه انما يؤنث الفعل ولهم الفاعل من لان فاعلهما هو الضمير المستتر فما مؤنث ولذلك لم يلحق تاء التانيث
بالمشتق في نحو هند قائم ابوما وقام ابوما وان كان السند اليه وهو هند مؤنث لان الفاعل وهو ابوما ليس
مؤنث ويلحق التثنية بالمشتق في نحو زيد قامت او قائمة انه وان كان السند اليه مذكراً لان الفاعل وهو زيد
مؤنث فاما الحاق علامة التثنية والجمعين في مثل قوله قاما الزيدان وقاموا الزيدون فحق النساء فضة
عدم احتياجهما الى هذه الامة واذا التحق على ضعفها فليس ^{بأنه لا يفتقد الكلام} بضمير التثنية لانها اريد بها الذكر
من غير فائدة بل هي حروف دوال على احوال الفاعل ككلام التانيث ^{بأنه لا يفتقد الكلام} والدخول عليه ^{بأنه لا يفتقد الكلام} ان التانيث الذي
دخل التثنية في الجامد نحو انسان وانسانه وارء وامرأة وعلامة وهو كما عي وتثنية او ثنتين
في الامة المخلوقة نحو سورة وتمرفان التثنية على التثنية فاذا قصد التثنية على واحدة والاخر

في هذه الايام بالجملة والاجتماع وقد جئ في الامام المصنوعة نحو عمارة وعمام وفنية
 وسفين واعلم ان هذه الجنس يوزن بالوزن ويذكره تميميوت وقد جاء في التانيث والثاني
 في قوله من شجرة من زقوم فان شجرة البطون فاسمها عليه من التميميوت ومن هذا الباب لا يكون
 له مذكر من لفظه لثلاثي يلبس بالي قال يوتس فاذا اراد ذلك قالوا حمامة ذكر وبطة ذكر وبكسر
 اي تميمي الجنس من الواحد نحو كم وكلمة وبياء وبياء فان الم واحد والجمع جنس وهو في العكس
 قليل بالنسبة الى الاول وتتميز الواحد من الجمع نحو تخمة وتخم فان تخمة بالياء واحد والجمع من التاء
 جمع وليس تخمة وتخم مما يفرق بين واحد والجمع بالتاء كالتربية والطب والتمرة والتمر لان تخمة
 مؤنث قطعا بخلاف رطب وتمر كما عرفت ولانه لا يصغر الا على تخيلا وبالكسر اي تميمي الجمع الواحد
 الجارية في جمع جمال وكذا جمال وجمالة وهو اصل الجمال والجمال والجمرة والتاكيد الصفة والصفة فيها
 نحو علامة والجمجمة الجوارية فان فيه دليل على ان واحد وهو جوب معرب والنسب كساعة ومفناه
 الاثنان النسبة الى واحد فادخل التاء فيه ابيان النسب وقيل ان التاء فيه عوض عن ياء النسبة
 في واحدة والسنة ولذا التاء من التاء فيه فلا يقال فيه اشعث بغير التاء الا اذا كان جمعا كواحد اسم
 اشعث بخلاف التاء في جوارية فانها لما لم يكن عوضا عن شيء لا يكون لازمة في جوارب ايضا بغير
 التاء لتيسر ابا الجمع العربي وانما عوض التاء عن ياء النسبة لانها احق منها مع ما بينهما من التانيث
 في ان كل واحد من ايجائي للوحدة نحو تمرة ورومي والبيالة نحو علامة واجمري ولا بمعنى كفوفه وكهي
 ولتاكيد معنى الجمع وتحقيق تانيث مع اطراد ما خوار غنة او عدم اطراد ما كان في عمومة وقسامة في جميعهم
 او لتاكيد معنى التانيث كنعمة ونافذة فان لفظ المؤنث منها غنة لفظ المذكر وكان ينبغي ذلك عن تاء التانيث
 لحصول الفرق بينهما الا انه زيدت تاء لتاكيد معنى التانيث في تانيث استفاد من لفظيها واللفظ
 من محذوف لازم الحذف سواء كان محذوف فاعلة او عينا نحو اقامة او لا ما نحو سببه او عن محذوف
 معاقب اي يجوز زده نحو حجاج في جميع حجاج وهو السعيد والاصل فيه حجاج في الجمع القتيح التاء
 فيه عوض عن الياء المحذوفة ولا يفتن بها او من الياء ولا يجهل ان او عن ياء استعمل كما في يابوت وياامت
 ومعنى اي تاء التانيث متحركة في الهم لما ذكرنا في بحث الماضي والفعل المضارع لان التاء فيه انما يكون
 في اوله نحو عند تغرب فيجب ان يكون متحركة ليمكن الابتداء بها وسكانته في الاصل في الماضي نحو

نحو من بيت وقد عرفت ايضا وجه كونها فان حركتها في التانيث في الماضي في الحركة عارضة
 لان الحركة العارضة هي الحركة التي تكون مع وجوب سبب السكون ومنها ذلك لان سبب التانيث ثابت
 في نحو صرنا وهو كونها تاء التانيث في الفعل الماضي ومع فاعلة ان من اجل ان الحركة عارضة في نحو صرنا لم يرد
 الالف في رمتا لان حركتها لما كانت عارضة تكون التاء المتحركة في تقدير السكون لوجوب سبب السكون
 فاعلة رمتا معناه فاعلة او في نحو لا وان كانت حركة الالف مثلا لاجل الف الضمة كان حركتها في نحو
 رمتا لاجلها ايضا لان حركة الالف بعد اتصال الف الضمة به عارضة لازمة لان الحركة اللازمة هي التي
 لا يجوز ان سبب السكون ومنها ذلك لانها اذا امر الذي كان سببا لسكون الالف في كل ما يقع
 سببا لسكونه في قولنا لانه فيه سبب لحذف علامة التانيث لان الالف فيكون حركة الالف فيه لازمة
 فلا يمكن تقدير السكون مع وجود هذه الحركة وانما قال على الاصح لان بعضهم يعتقد بهذه الحركة
 واعاد المحذوف نحو رمتا نظرا الى حركتها في الحال بسطة الالف التي هي بالجزء من الكلمة نون التاكيد
 يلحق بالباقية وتاكيد الفعل باخر ما فيه معنى الطلب من الفعل كالامر والنهي والاستفهام والتثنية والقرض والتخفيف
 والقسم لان وضع هذه النون لتاكيد ما فيه معنى الطلب لان ما يطلب يقصد تاكيد يحصل لان الطالب انما يطلب
 في العادة ما هو مراده فكون ذلك مقتضيا لتاكيد وقد يلحق بالراء وان كان بلفظ الماضي قال الشاعر دامت
 سقذك ان حبت ممتا لولاك لم يكن للصبابة جابتا اي دام سعدك فالحقت بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب وانما
 الحقت القسم فان لم يكن فيه معنى الطلب لانه في الغالب انما قسم السكينة على ما هو مطلوب وحمل بقية الطلب عليه ولانه
 فعل مستقبل مشتمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب عليه وقلت زيادة نون التاكيد في النفي
 لانه خبر عاير عن معنى الطلب وانما يجوز زيادتها فيه مع قلتها تشبيها بالنفي بالنهي لانها غير موجبة وكون
 حرفيها لا ما بين ما كان جعل النفي بلا كانهي اذا كانت متصلة بالفعل نحو لا اقوم وكقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
 الذين ظلموا انكم فلا تصيبون جملة منفية صفة لقوله فتنة وعندكم النية لا يجوز ذلك في سعة الكلام واولو الالية
 الكريمة وقد يلحق بالنفي مع انفصال لاني نحو لا في الدار اقوم وبالنفي بلم كفاه حسب الجاهل ما لم يعلم شيئا
 على كرسية معما ونحو فلما يقولون عدي محذوف النفي وكثيرت زيادة النون في مثل ما يفعلن اي
 في فعل شرط مؤكدا انه بما المزيدة فان اما يفعلن في الاصل ان ما يفعلن ونحو ايا ما يفعلن واما ما يفعلن وحيثما
 يفعلن وذلك لجري مجرى القسم في ان ما اكمل اول السطر بما الزائدة كذا في نون التاكيد كما ان القسم لما اكمل اوله

باللام الدخلة بالنون نحو والافضل او جريه بحري ما فيه معنى الطلب كالتحالة على ما يقتضي تأكيده وهو ما الورد
في المثال فقل الطلب على الطلب على مقتضى تنويعه وهي حقيقه سائنه وقيله مفتوحة حركته لا لتقاء الساكنين
وفتحه لنقل النون بسبب اجتماع النونين الابداف التثنية نحو اضرابان وبعد زيادة الف بعد نون جمع النون
نحو اضرابان وانما زيدت الالف هنا لاجتماع النونين الثلاث لولم يزد الالف فانها اي فان النون
الواقعة بعد الالف مكسورة تشبه بها بنون الاعراب الواقعة بعد الالف المكسورة في المضارع نحو يضربان
والنون الخفيفة تقع حيث يقع النقرة الالف في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنن فانها لا تقع فيها على الشدة
لالتقاء الساكنين على غير حد منها ولا يجوز لان الرابطة بين الحروف الحركات فان فقدت في اثنين منها لا يمكن
احدهما ان يخر خلافا ليقوسه فانه يجوز الحاق الحقيقة بهما والمروي منه انه بقي النون ساكنة لان الالف قبلها
كالحركة لما قبلها من زيادة المدة كقراءة نافع يحيي بسكون الياء وصلها وقيل حركه يونس النون بالكسر وعليه
حمل قوله لا يتبعان بتخفيف النون وانما لم يلحق النون بهما على غير قول ولم يحذف الالف لالتقاء الساكنين
كما يحذف الواو في جمع المذكور نحو اضرابان لانه لو حذف الالف على تقدير الحاق النون بهما التبس الشئ بالواحد بخلاف
جمع المذكور فانه لا يلبس بالواحد بعد حذف الواو منه لان حمة ما قبله قبل النون يدل على انه جمع ولو الحقته لجمع
المؤنن وحذفت الالف منه لزم الوقوع فيما فرمته من اجتماع النونين لانه انما زيدت الالف للفصل بينهما وما قبلها
اي ما قبل النون الخفيفة والسبيلة مضموم مع واو الضمير سواء كان ما قبل الواو او كان ما قبل الواو مضموما
نحو اضرابان فانه ما اتصل باضرابان التأكيد والنون وان كانت كالجزء من الكلمة لسدة اتصالها بما قبلها الا
انها كلمة منفصلة على كل حال فكان التقاء الساكنين على غير حد منها فحذفت الواو لتقاء الضمة او كان ما قبلها
نفس الواو او كان ما قبله مفتوحا نحو اضرابان وانما لم يحذف واو الضمير هنا لانه لا دليل عليه بعد حذفه وانما ضم
لالتقاء الساكنين ولم يكسر ولم يفتح احرما قبل النون في جمع المذكور في جميع الانواع بحري واحد بالتميز فتمت وما
قبلها مكسورة ومع ياءه اي ياء الضمير سواء كان ما قبله ما قبل الياء او كان ما قبله مكسورا نحو اضرابان ونفس الياء
ان كان ما قبله مفتوحا نحو اضرابان فانه لا يحذف الياء هنا لالتقاء الساكنين بل انما حركه بالكسرة لابلحج او الضم
لنقلها في واو الضمير وما قبلها مفتوح فيما سواهما اي فيما سوي ما فيه واو الضمير وياؤه وهو المكمل والواحد
المذكور غائبا كان او خالطا والمؤنن الفاعل لا يزدن ولا يضر بنون ولا تنوين لان الفعل لما عاد الى البناء سبب تركيبه
مع النون كان الاصل ان يفتح على الفتح كما يفتح الجزء الاول من المركب نحو بلك عليه وانما ما قبل النون الثقيلة في الشئ

في الشئ وجميع المؤنن فلم يكن مفتوحا الا لانه لما كان قبلها الف قبلها فتحه فكان وبها مفتوحا والخفيفة اذا التقى
ساكنان بعد زيادة الالف لا تزدن الا في التقاء الساكنين لان النون نحو اضرابان حذفت الخفيفة حذفا مطردا مع
بناء حكمها مع بناء ما قبلها القول لا تزدن الا في التقاء الساكنين لان تزدن ياء او الدخلة رفعه واصلة لا تنسح حذفت النون
لالتقاء الساكنين والبق ما قبلها قبله على البناء على التثنية لانها في حكم الراء ولولا ذلك لوجب ان تقع الالف في التقاء
تخفيف الياء وحزم وانما حذفت الخفيفة لاداء انباتها الى المد المحذرين وهو يحرك الياء والتقاء الساكنين على غير
الحد والفرق بينها وبين التنوين وكان الخفيفة بالحذف او في لان التنوين داخل على الكسرة وله فضل على النون الداخل
على الاصل ولقوة التنوين لانه لا يفارق الهم عند عدم المانع بخلاف النون وكذلك حذفت الخفيفة في الوقف او الضم
ما قبلها كما اذا كانت مع واو الضمير او الكسرة ما قبلها كما اذا كانت مع ياء الضمير تشبه بها بنون فانه لا يحذف
في حالة الدفع والجرم يرد بعد حذف الحقيقة ما حذف لاجلها اي لاجل الحقيقة وسببها من حرف علة كواو الضمير وياؤه
وصلوه وحذف اعراب محذوف يضر بون في محل يضر بون فانه لما حذف نون التأكيد في الوقف ردت الواو ووزن ان حركت
اللتان حذفتا لاجلها وانما رد المحذوف لان النون بعد حذفها قدرت معدومة من المدة بخلاف التنوين في مثل قاض
فان حذفه في الوقف لا يوجب رد الياء التي حذفت لاجل التنوين على الفصيح ما ذكرنا من فضل التنوين وقوته وتقلب
الخفيفة الفا ان الفتح ما قبلها فيقال في اضرابان تشبهها بالتنوين فانهما تقلب ايضا الفا في الوقف في حالة
النصب وان كان فعل ما قبلها او ما قبل النون مثل اعراب يرد ما حذف ساكني يتحذف ذلك لان الحاق النون
نحو قول في قل فانه انما حذف الواو منها لالتقاء ساكنة مع الالف بعد حذفها فانه لا يفتح للام فتحه لازمة
لاجل النون عادت الواو المحذوفة وان كان فعل ما قبلها معتل للام وان كان فعل ما كانت الالف في قوله
فعل الاثنين وجماعة النساء فانه لم يكن فرق بينهما في سماع ولا في الفعل الا في قول اضرابان واضرابان
واضربان وانما لم يحذف الالف منهما مع ان التقاء الساكنين فيهما غير حد منها لان النون ليست من كلمة الساكنين
الاول وشرط التقاءهما على الحد ان يكون احد منهما في موضع طوق كما عرفت فيجب ان يحذف الالف كما يحذف
واو الياء في جمع المذكور والواحد المؤنن نحو اضرابان واضرابان لان في تأكيد الثقيلة من جهة عدم استقلالها
بنفسها لانه لا بد ان يفتح الشئ يكون كالجزء من الكلمة ومن جهة انها موضوع على حرفين وليست بدوامة الكلمة
لا يكون كالجزء في حيث عرض لم لهم عرض في اطارها كجزء من كلمة كافي التثنية وجمع المؤنن فانه لو لم يحذف الالف
كالجزء من الكلمة يكون التقاء الساكنين على غير حد منها لان الحذف الالف فيلزم التباس الشئ بالواحد ولا يرفع الالتباس

فانما اراد قلت على ما يرد كان تقيد باليوم فمقتضى الحال وان التقيد يعني دفع التاكيد في قوله
من ابي انما رخص حتى ياذن لي اي وانما في الحال لانه المفهوم من نحو ما فعل ولائها اليوم يكن لفي الحال الجاز
ان يقع اجزاء مصدرها نحو ان يكرمني ما اكرمك كما جاز ان يقع مصدره لا بد نحو قوله سمع ان تدعوهم
لا يسود اثم ونفي شاي غريب منها اي من حال قال يسيو اما ما فهمي في لقول القائم في قوله
كلمة في فعل حال وما اذا قال فقد فعل فانه تقيده ما فعل وان النافية كما في انفي كقوله سمع ان الحكم الآلة
الانفي حال فان ما يفهم في لغة الجاز وان لا يفعل وسوي امير بينهما اي بين ان وما في العمل حلا لها على ما
كان هو كرا على امد الامل في ضربه الدايخ وقلنا يلب نعم بفتح النون وكسر العين ونحوها وكسرهما لتقدير
ما سبق من كلام موجب كان او منفيا وطلب كان او خبر لقوله في جواب من قال قام زيد او قام زيد نعم اي
نعم قام زيد وفي جواب من قال ما قام زيد او ما قام زيد نعم اي نعم ما قام زيد وفي ضرب زيد نعم اي نعم انما
وبلي يوجب انفي المتقدم ونقضه سواء كان النفي لفظا او معنى وسواء كان مجزعا او استقيا او مقترنا فاذا
قال القائل ما قام زيد وادرت تصديقه قلت نعم واذا اردت تكذيبه قلت على قول في جواب من قال ما قام زيد
اي على قام زيد وكقوله سمع السمسم بربكم قالوا اي اي بلي انت رينا قال ابن عباس رفا وقالوا نعم كلفوا
عن ادمهم واسا انفي معنى كقوله ما بعد قوله ما كان الله عدان لان معناه ما عداني واي كسر الهمزة زكيا
الاستفهام من القسم مجذوف الفصل الى لا يسعد اي الامع القسم المحذوف منه فدا بقا الى سمع بزي وانما
يقال اي والله للقيام اقام زيد ما كولا القسم به بعد ان لا الرب او الله او لمعني واذا وليها للام الله حذف
ياد او فتن كما فتح نوع من للام تعريف وقد اده بقيت الياد ساكنة بالجمع بين الساكنين واجل
وجير وان اتقرب ما يقربها من الخبر سواء كان موجبا او مقبلا ولا يقربها كقول المقاتل قد
انك زيدا على اي اجل قداتي وكقوله ابن الزبير لم قال له لعن الله ناقة حملتني ايكا ان ركبها حروف
الزيادة ان خففة تزداد مع ما النافية لتأكيد النفي زيادة مطردة فدخل على الهم نحو ما ان طلبنا جين
وعلى فعل كقوله ما ان رايت ولا سمعت كما يوم حان اتفاق جوب اي ما طلبنا وما رايت وقلت زيادة ان
مع ما الزيادة وهي ما المصدرية من انتظر في ما ان جلس ثاني اي ما جلس بمعنى مدة جلوسه
وزاد ان بعد ثانيا نحو ما ان جلس جليست وانه بفتح الهمزة نداد بعد ثانيا اي بعد لما كسر الكسرة في قوله
ما ان جلس ويزاد ان بين لولا القسم نحو والله ان رجلا استسبحت وقد يزداد ان قليلا في كاف

استحب لقوله كان فمقتضى الحال انما لم يسلم على رواية الجرم ما يزداد بعد او متى واي واين وان ما كون
منه الكمال شرط انفي يختص زيادة ما في هذه الكلمات بكونها شرطيا مثل اذا ما يكر من الكرم ويتما يكر من الكرم
وايا ما تقرب انوب وانما تكن الكن واما اتخاف ويلم فعملها نون التاكيد لكونه اولى بالتاكيد من حيث انه
من الحرف الذي كد بزيادة ما ويزاد ما بعد الباء نحو فيما رحمة وبعده من نحو ما ضيق انهم وبعده من نحو ما قيل
وبعد غيره وبعد مثل ان انشفا نحو غصبت من غير ما جرد ونحو مثل ما اكلتم تنطقون ولا يزداد بعد الواو العاطفة
بعد في او نفي التاكيد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فلا منها وان مدت زائدة الا ان في ايراد ثابته وهي رفع الابهام
فان الواو عني في كلامهم كغير الافادة الاجتماع في وقت واحد كواو المعطوف معه وواو العطف في بعض المواضع نحو
رجل وضيمته وواو الصرف فيتم التنوع ان الواو في قوله جاء زيد وعمرو ويغيد الاجتماع في وقت واحد ويكون
منفية وهو قولك ما جاء زيد وعمرو والاعلى في ذلك الاجتماع بناء على وقوعه في الاثبات فاوردت لاندفع هذا النوع
ولا فادتها ان النفي وارد على واحد من المعطوف واسطوف عليه وكذا كانت لتأكيد النفي ويزاد لا بعد ان المصدرية
كقوله ما منكم ان لا تسجد اي ما منكم عن السجود وكقوله لنلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم واصله لان الافادته النون
في لام لا ويزاد لا قبل اقسام نحو لا اقسم بيوم القيمة وقوله على اي شي الا ان ما قبل ان لا منها غير زائدة وانما هي
رد بكلام قبل اقسام كأنهم انكروا البعث فيقول لا اي يسر لا مر على ما ذكرتم ثم قيل اقسام بيوم القيمة ويزاد قبل القسم به
كثير الا يذيان بان جوابي نفي نحو لا والله لا افعل ويزاد لا بعد المضاف على السند وقوله في بنه لا صور سري
ومسمى يافكه حتى اذا الصبح حشر ومن والباء واللام غدت في حروف الجر على التفصيل التنوين وهو في الاصل
مصدر فحوت اي ادخلت نون ساكنة مخزجة به نون التثنية والجمع بعد حركة الاخر سواء كانت الحركة اقلية
او معنوية بعد حركة الاخر يدخل فيه نون التاكيد الخفيفة فلما قال للتاكيد الفصل خرج عنه النون الخفيفة لانها
لتأكيد الفعل وهي الممكن ان دلت التنوين على ان ما تحققت من الاسماء لم يسا به الفعل بالوجهين من الوجوه
التسعة كرجل وزيد وغير فانها تدل على امكنية الاسم اي قوته في امكنية بحيث ما كان له مشابهة من الفعل وتشكيل
الادل على ان ما تحققت غير معين نحو صي اي سكت كونا ما في وقت ما واما غير التنوين فعندها سكت السكون
الان وكذلك عمرو واخذ مما نكر بعد العلية وللعوض عن انضاف اليه غويوم يذ اي يوم اذا كان كذا وغو قوله سمع جليسا
بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم وللعوض عن الاعلال نحو تنوين جوار واصليه جوار اي فاجتمع فيه ثلثة افعال
ثقل الضمة او الكسرة ونقل حرف العلة ونقل البناء المتدفقة في البناء مع حركتها وموضع منها التنوين عند يسيو

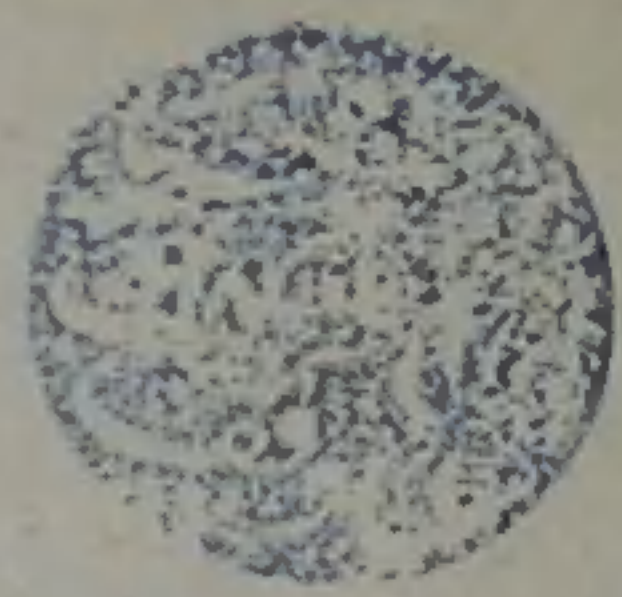
من قوله لا يستطاع الى قوله والتوبخ ولا يجوز حذف فعلها ولادخولها على الحرف ولا على جملة فعلية تقدم فعملها
 فلا يقال هل زيد اضربت لا على ان يكون زيد منصوبا بما بعده او بمقدور كما لا يقال قد زيد اضربت ولا على
 الهمية آخر جزئها الفعل فلا يقال هل زيد قام كما لا يقال قد زيد قام كل ذلك لما ذكرنا من ان هل غير متصلة
 في الاستفهام لكونها في الاصل بمعنى قد التي هي من لوازم الافعال وانما جاز هل زيد قام حملها على الهمية ولم يجز
 هل زيد قام حملها عليها لانها اذا لم يجد فعلا كما هو في هل زيد قام كما سكت عنه ذاهلة واذا رايت فلا في
 خبر الجملة الهمية نحو هل زيد قام تذكرت الصحة القديمة ولم تنفع الابان ساعه فلا يجوز اختيار هل زيد قام
 لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا مقدرا فلو جاء في كلامهم هل زيد قام على استكراه قدر الفعل بعد مراعاة
 لاصلها حرف الانكار مدة وتلحق في الاستفهام بالهمزة لان حرف الانكار لا بد وان يتقدم الهمزة فقط باخر الوقوف
 اي لا يوتي بهذه المدة في حال الوصل فلا يقال ازيد يا فتى لان هذه المدة لا تنقل عن ماء السكت وهي اما تكون في حال الوقف
 وان كان الوقوف صفة كما تقول ازيد الطويله لن قال لك ضربت زيد الطويل ان كان الوقوف معطوفا كما تقول ازيد
 وعمروا به لمن قال لك لقيت زيدا وعمرا لان هذه المدة لما كانت في الوقف والغرض من الوقف هو الاستراحة لقطع
 الحركة وتبين تحقيق ذلك بعد تمام الكلام لا كسائر ما ذكره المخاطب اي المتكلم كما تقول جاءني زيد فيقول من يشقني
 تكذيبك ان اريد منه اي كيف يجيبك مع وجود المانع من الجبى او انكار خلافه في خلاف ما ذكره المخاطب
 كما تقول جاءني زيد فيقول من لا يسكن ان زيدا حال ويتكران لا يجيبك ازيد منه كانه قلبي من يسكن فيقول من لا يسكن
 وكيف لا يجيبك مع الداعي له على الجبى وعدم المانع منه فانكر ذلك واستفهم عن شي لا ينبغي ان يستفهم عنه
 لانه لا بد من وقوعه والاستفهام قريب من الانكار والنون المكسورة من ازيد منه هي التنوين لسرعة الانتقال
 الساكنين والياء بعد ما هي المدة والهاء هاء السكت وانما ثبت التنوين ههنا في الوقف لان التنوين اجمالا
 لا يثبت فيه اذا كان الوقف على ما قبلها وهذا الوقف على ما بعد ما وهو اليا بدل اليا هاء السكت بها واذا كان
 كذلك صارت التنوين غير موقوف عليها فخرجت مجرى التنوين في زيد بن ابيك وانما قال في ما ذكره لانه لا بد ان
 يسبق في كلام المتكلم الكلمة التي لحقها علامة الانكار لانه اذا لم يتقدم ذكر لا يلحق المدة فلا يكون ابتداء خبر
 عمرو لقلت ان زيد عمرو ولا تقول اضربت عمرو منه بالحق حرف الانكار واعلم انه اذا فصل بين الهمزة ويا ذكره
 المخاطب تقول ولطف لم يلحق المدة به لانه زيد فيه كى لم يذكره المتكلم فلم يكن ذلك حكاية بكلام المتكلم
 وقد تزايد ان بكسر تخففة بينهما اي بين المدة وبين ما قبلها اذا كان ما قبلها ساكنا كما حفظه على صورت

فانه ان كان ساكنا صحى او جارا يجره ويلحق المدة به يلزم تحريكه لالتقاء الساكنين وان كان مدة يلزم حذفها
 وقيل استغنى بعد ما عن الالف العلامة نحو موسى والقاضي رفعا وجزا وانما قال على اكثر لانه يجوز ان لا يرد
 ان وقد يجوز زيادة ان اذا كان ما قبلها متحركا كما قال سيبويه وسنار جلا من اهل البادية قيل له ان
 ان وصلت المادية فقال انما ابيته متكررا لانه لا يكون على خلاف ان يخرج فيريد ان في انا قبل المدة وان كان
 ما قبلها متحركا ويمكن ان يقال الوقف على انا بالالف فصار حكمه حكم ما في آخره الف ويكون المدة الانكارية من جنسه
 ما قبلها ان كان ما قبلها متحركا فيكون المدة الفاعل للفعل وواو ابد المضموم وياء بعد المكسورة فتكون في هذا
 عمرو وعمرو وفي رايت عثمان عثمانه وفي مررت عمدا اذمايه وان كان ما قبلها ساكنا صحى تنوينها كان
 او غيره كسر الساكن لالتقاء الساكنين ثم تعقبه المدة ولا يكون المدة في الاياء نحو ازيد منه ولم يضرب وكذا لا يكون
 المدة مع ان الاياء لانه اذا كسر فون ان التقاء الساكنين لزم ان يكون المدة المحقة بهما ياء ليكون متابعه لحركة ما قبلها
 وقوله كسر ليس على اطلاقه لانه انما يكسر الساكن اذا كان صحى واما اذا كان حرف مد فلا تحرك بل يحذف لالتقاء
 الساكنين بقول القاضي والمعلاء ولا يفزوه في جازن القاضي والعلى وزيد يفزوه حرف الوقف ماء ساكنة مخففة
 بما حركته غير اعرابية ولا مشبهة بها اي بالاعرابية لان الهاء انما تزداد لبيان الحركة لانه لو لم يزد الهاء وقد سقطت
 الحركة للوقف لم يكن فيه دلالة عليها ولم تيسر الحركة الاعرابية لعروضها وكذا السببية بها نحو لا رجل ويا زيد لان
 لا حركتها مشبهة بها لكونها عارضة فلا يقال يارجله ويا زيدا وكذا الحركة الماضية لانه اذا حركت مشابهة
 للمضمر لان آخره هو الذي يعرب في المضارع وكان حركة اعرابية فلا يقال فربه وقيل يدخله مطلقا لانه مبني
 على حركة لازمة وقيل لا يلحقه فتقوده في قد قدوه ولا تقول في ضرب فربه لانه لا يلتبس بها ضمير الفاعل
 بخلاف فعده فانه لا يلحق لا يتصل به ضمير المفعول وكذا لا يلحق بالنون الواقعة بعد الف الضمير وواو ويايه
 في الفعل المضارع لا تلحق به الرفع فهي كالحركة الاعرابية وانما يلحق بنحوه وكيفه ورجلانه ومسلونه
 وضربته وانما حصلت الهاء بالزيادة لمساواة الهمزة في النجزة والخفاء وكما زيدت الهمزة في الابتداء
 بالساكن زيد الهاء في الانتهاء للوقف عليها ولانها الخفاء انما ثبت قطع الصوت وانما يجب ان يكون
 الهاء ساكنة لانها انما زيدت للوقف والوقف انما يكون على الساكن لان الغرض من الاستراحة بترك
 الحركة وتحريكها اي تحريك الهاء لحن وخطا وليس منه اي مما حركت ماء السكت قراءة حفص قواها
 ويتقنه بل كان كالتقاء والقاف وكسر الهاء لانه لا يصار الى مثل ذلك اللحن وفي الكلام الواو الحال مندوحة

أي سنة إلى غيره أي لا يجوز المصير إلى الضرورة والحق مع الاستغناء عنه ومعنا ذلك لأنه يجوز أن يكون الهماء
 في تنقه ضمير أعاد إلى الله تعالى لأنه بعد قوله تعالى ونسي الله وجه الحاجة إلى جعل الهماء السكت والالزم هو سكونه أن
 تحريكها والخافرها مما ليس موقوف عليه لأن قوله تعالى فإولئك جوب السطو ولا يوقف على السطو وجزائه
 وسين مع عطف على قوله ما ذكره من أنه تلحقان في حالة الوقف بكاف الخطاب في لغة قديم وفي بغير فرق
 بين الخطاب والخطبة لأنه لو يلحقا بسكت الخطاب في الوقف فيلتبس بكاف الخطاب وجعل تركهما في الوقف
 علامة للمذكر وإنما يلحقها في الوصل لأن حركة الكاف فارقة بين الكافين وإنما خصنا بذلك لما فيها من الهمس
 المناسب للوقف حرف التذكير التذكير طلب الذكر من نفسه وذلك إذا نسي الكلمة من لم أو فعل أو حرف مرة
 تلحق آخر الكلمة سواء كان آخره متحركاً أو ساكناً وسواء كانت الحركة اعرابية أو لا تقف السكت عليها أي
 على تلك المدة من بعض كلامه ولا يريد أن يقطع كلامه وإنما وقف لتدارك الباقي من كلامه بعد الذهول عنه
 والغفلة عنه وتنتج هذه المدة حركة ما قبلها إن كان متحركاً لأنه لا يرد أن يقطع كلامه منسوبة في الحرف
 الذي وقع تذكره فيه فنشاء من مرة حرف مد على حسب الحركة فإن كان مفتوحاً يتولد منه الألف وإن كان
 مكسوراً أو مقصوراً تولد منه واو أو ياء كما تقول في نحو قال يقول ومن العالم فالأول يقولوا ومن العاى فمما
 واليم إلى أن تذكر ما نسيه ويصل به وإن كان ما قبلها ساكناً صحبها أو جازاً بمجره سواء كان تنويناً أو غيره
 وكسر ذلك الساكن لأن السكت احتاج في تذكر ما نسي إلى ترا الصوت والساكن لا يحمل الذخيرة بالكسر
 لأن الساكن إذا حرك حركه بالكسر ثم تبعته المدة ولا يكون الراء لكسرة ما قبلها يقول قدي وهذا
 سفتي في هذا سيف إذا اردت سيفاً مرصعة كيت وكيت ويقول أخشى واستعوى في أخشى
 وهو نحو الجريان الواو والياء المفتوح ما قبلها مجرى الحرف الصحيح وإن كان الساكن حرفاً نحو القاضى
 يمد ذلك الحرف إلى أن يتذكر ويستغنى بمدة عن الحاق المدة نحو موسى والقاضى رفعا وجزا ولا يلحق
 بهذه المدة ياء السكت كما يلحق بمدة الألف لأن المتذكر قاصد للوقف وتلحق به ياء السكت لزيادة الألف
 بخلاف المتذكر فإنه لا يقصد الوقف وإنما عرض له ما وجب قطع كلامه من النسيان ثم الكسب
 وقد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة السريفة المباركة المقبولة الكاشفة للبت الألباب الفاتحة لمقلقات
 الأبواب المنسوبة إلى الولي المولف عبد الله بن محمد الحسيني رحمه الله رحمة واسعة المعبرة بالسيد عبد الله
 وقت الظفر في يوم الجمعة من شهر جمادى الآخرة يد العبد الضعيف الخفيف المذنب المحتاج إلى رحمة الله تعالى
 إبراهيم بن رمضان حامداً لله واصلحاً على نبيه محمد الطيبين الطاهرين والحمد لله رب العالمين

T.C
 İZMİR
 HİSAR KÜTÜPHANESİ
 3071

5761



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısım	İZMİR
Yeni No	
Eski Kayıt No	291

قوله ولست أيقظ أقول القولين فهو كذا
لم ذكر في المتن أقول والأمر فيه ليس
العلمية بالالتزام يكون في ذلك لأن تخصيص
بينة الجرح الجود بالذكر يدل عليه دلالة وافق
التخصيص بالذكر في الرواية يدل على نفي كذا
عما عدا المذكور بعد قوله وهل لما قلنا من أن
أقوله والأظهر أن يقال لما مر من أن عدم سماح
بينة على هذين القولين قلنا كذا وكذا لعدم
لأن الأصل هو التسوية ولما منع وإنما قلنا إذا
ذلك لما لا يخفى على من يقرأ في غير ما ذكر
ما ذكره من أن لا ينعى على من يقرأ في غير ما ذكر
قوله وكان المطلب أن أقول لئلا يكون هناك
قوله أو شارحاً أو شارحاً أو شارحاً أو شارحاً
والمقادح وقوله أو شارحاً أي من المدعى عليه
أو قاذف أي والى أن المقذوف يدعي قوله أو
المدعى أي والمدعى ماله سدرى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

٢